



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الملك خالد  
عمادة الدراسات العليا

## المقدمة السعدية في ضوابط العربية

للمصنف / عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني

( ٦٨٠ - ٧٤٣هـ )

( دراسة وتحقيق )

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في قسم اللغة العربية تخصص: نحو وصرف بكلية التربية للبنات بأبها - جامعة الملك خالد

إعداد الطالبة

فاطمة بنت عساف بن فرحان الشهري

المعيدة في قسم اللغة العربية - في كلية التربية للمعلمات في النماص

إشراف

الدكتور / محمد بن ناصر الشهري

الأستاذ المشارك في كلية الآداب في جامعة الملك سعود في الرياض

شهر جمادى الأولى - للعام ١٤٣٠هـ -



وزارة التعليم العالي  
جامعة الملك خالد  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التربية الأقسام الأدبية بابها  
قسم اللغة العربية  
ماجستير

◆ بسم الله الرحمن الرحيم ◆

(عنوان الرسالة)

# المقدمة السعدية في ضوابط العربية للمصنف

عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ٦٨٠ - ٧٤٣ هـ

أسم الطالبة: فاطمة بنت عساف فرحان الشهري

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤/٥/١٤٣١ هـ وتمت إجازتها

(أعضاء لجنة الحكم)

مشرفاً ومقرراً: التوقيع .....  
٢٢١/٥/١٤

الاسم: د/ محمد بن ناصر الشهري

عضواً داخلية التوقيع .....  
٢٤٢١/٥/١٤

الاسم: د/ إبراهيم عمر حسين

عضواً خارجياً التوقيع .....  
١٤٣١/٥/١٤

الاسم: أ/ د/ عوض بن حمد القونري

٢٠٠٩/٥/١٤٣٠ هـ

## شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على أن مدني بعونه وتوفيقه في إتمام هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن ناصر الشهري، المشرف على هذه الرسالة ، والذي بذل من جهده ووقته وعلمه وتوجيهاته الشيء الكثير ، وكان حريصاً على كل خطوة من خطوات الدراسة والتحقيق ، ومتابعاً لي باستمرار رغم بعد المسافة بين مقر عمله في مدينة الرياض وبين المنطقة الجنوبية. فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناته.

كما أشكر سعادة الدكتور/ محمد بن علي الحازمي ، الذي كان له الفضل الكبير - بعد فضل الله - في الحصول على هذا المخطوط النادر ، ولم ييخل علي بتوجيهاته وإرشاداته القيمة . كما أشكر عميدة كلية التربية للبنات بأبها .

وأخيراً : أتقدم بالشكر الوافر لوالدي اللذين مدّأ لي يد العون ، وحرصاً على تشجيعي والدعاء لي باستمرار طوال فترة دراستي وهو امتداد لحرصهما على تفوقي طوال حياتي . فأسأل الله لهما الصحة والعافية .

كما أشكر زوجي الذي وقف بجاني ، وأسدى إلي الكثير من العون ، وساندي وشجّعني على الدراسة والبحث .  
والله ولي التوفيق .،،

## ملخص الرسالة باللغة العربية

الجامعة : جامعة الملك خالد - أبها .  
الكلية المانحة : كلية التربية .  
القسم العلمي : اللغة العربية.  
التخصص / المسار : نحو وصرف.  
عنوان الرسالة : المقدمة السعدية في ضوابط العربية.  
اسم الباحثة : فاطمة عساف فرحان الشهري .  
الدرجة العلمية : ماجستير .  
تاريخ المناقشة أو المنح : الأربعاء الموافق ١٤/٥/١٤٣١هـ - ٢٨/٤/٢٠١٠م .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد  
فنظرا لأهمية اللغة والنحو والصرف لدى كل الناطقين بالعربية ، وما تمثله دراستها من إثراء للثقافة  
العربية ، مما يساعد في الحفاظ عليها وعلى مكتسباتها ، فقد وقع اختياري على مخطوط بعنوان ( المقدمة  
السعدية في ضوابط العربية ) لعبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني ( المتوفى سنة ٧٤٣هـ )؛ ليكون موضوعاً  
لأطروحة لدرجة الماجستير .  
وهذا المخطوط نادر حيث لم أعتز إلا على نسخة واحدة ، ولكنها بحالة جيدة فليس بها خرم أو طمس . حيث  
يوجد المخطوط الأصلي في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ( ٢٤٤/١٦٢ ) ويوجد من الكتاب نسخة  
مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحمل الرقم ( ١١١٩ ) نحو .  
- أما نوع الخط فهو نسخ معتاد ، وعدد الأوراق : ( ٧٠ ) ورقة ، ومتوسط عد الأسطر في كل صفحة : ( ١٦ )  
سطراً ، وعدد الكلمات في كل سطر : ( ١٠ كلمات تقريباً ) .

**والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب هي :**

**أولاً :** إظهار هذا المخطوط للقراء ، فهو من الكتب التي لم يُشر إليها من ترجم لعبد الباقي اليماني وربما أنهم لم  
يبلغهم عنه شيء .

**ثانياً :** مكانة المخطوط العلمية المتينة ، فهو غزير المادة العلمية ، شامل لأغلب أبواب النحو .

**ثالثاً :** قيمة المخطوط التاريخية ، فهو ينتمي إلى الثلث الأول من القرن الثامن الهجري .

**رابعاً :** أن مؤلفه ينتمي لعصر قوة الدراسات النحوية ، فهو قريب من عصر ابن مالك ، وهو معاصر لأبي حيان  
النحوي الأندلسي ، وللمالقي ، ولابن هشام الأنصاري ، ولأبي أجروم .

**خامساً :** منزلة مؤلفه العلمية العالية وشهرته الذائعة الصيت لدى أهل العربية وغيرهم .

- وقد تكونت الرسالة من قسمين رئيسيين : القسم الأول الدراسة ، والقسم الثاني تحقيق النص ، أما القسم  
الأول وهو الدراسة فينقسم إلى ثلاثة فصول :

**الفصل الأول :** التعريف بحياة المؤلف .

**الفصل الثاني :** التعريف بمنهج المؤلف .

**الفصل الثالث :** يشمل دراسة الكتاب والتي تتضمن اسم الكتاب ، وتوثيق نسبه للمؤلف ، وطريقة المؤلف في  
التأليف ، مصادر الكتاب ، وشواهد سواه من القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية ، أو الشواهد الشعرية أو  
من أقوال العرب ، أو من الأمثال .

- كما تضمن موقفه من المتقدمين ثم ما ذكره من المصطلحات والحدود ، ثم تحدثت عن نسبة الأقوال إلى  
أصحابها ، وقيمة الكتاب العلمية ومزاياه .

- أما القسم الثاني من الكتاب وهو التحقيق فيشمل التعريف بمنهج التحقيق ثم الحديث عن النسخة المعتمدة  
فيه ، ثم عرض الصفحات المصورة منها ثم النص المحقق وتلا هذين القسمين خاتمة البحث ، ثم الفهارس  
الفنية اللازمة المتعارف عليها .

- وختاماً أحمد الله العليّ القدير على إعانتة لي في إنجاز هذا العمل رغم الصعوبات التي واجهتها .

**وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**

## ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

**University:** King Khalid University - Abha.

**College Donor:** College of Education ..

**Department:** Arabic.

**Specialization :** (syntax, morphology).

**Title:** Introduction of Baquba in the Arab controls.

**The name of the researcher:** Fatima Assaf Farhan AL Shihri.

**Degree:** Master.

**Date of Discussion;** : Wednesday, 14/5/1431AH. – 28/4/2010 .

Praise be to Allah, Lord of the Worlds and peace and blessings be upon His Prophets and Messengers and upon his family and companions .. After

Given the importance of language and grammar in both Arabic-speaking, and what it stands studied the enrichment of Arab culture, thus helping to maintain it and its acquisitions, has signed a moratorium on the manuscript entitled (provided by Sadia in the controls) Arabic to Abdel Baki Ben Abdelmajid Yamani (d. 743 AH); to be the subject of a thesis for a masters degree.

This rare manuscript where I did not find only one copy, but in good condition or not by the eye of a blur. Where the original manuscript in the library Arif Hikmat in Medina No. (162/244) and there is a photocopy of the book at the Center for Scientific Research at the University of Umm Al-Qura bearing the number (1119) around.

The type font is copied usual, and the number of sheets: (70) and paper, and the average number of lines on each page: (16) line, and the number of words in each line: (10 words approximately). Which prompted me to choose this subject several reasons:

**First:** Show this manuscript to readers, is one of the books that did not refer to it translated Abdalbagi Yamani and perhaps they did not tell them anything about.

**Secondly:** the status of solid scientific manuscript, it is prolific scientific article, a comprehensive as most of the doors.

**Thirdly :** The value of historical manuscript, it belongs to the first third of the eighth century AH.

**Fourthly:** The author belongs to the era of force grammatical studies, it is close to the era of Ibn Malik, a contemporary of Abu Hayyan Andalusi grammar, and Magay, and Ibn Hisham al-Ansari, and Abu Agrom.

**Fifth:** high scientific status of its author and its fame is well-known to the people of Arab and others.

The message consisted of two main categories: The first study, and the second section to the text, the first section, the study is divided into three chapters:

**Chapter I:** Definition of life of the author.

**Chapter II:** Definition of approach of the author.

**Chapter III:** includes the study of the book containing the name of the book, and documented per the author, and the way the author in writing, sources of the book, and corroborating reports both from the Koran or the hadith, or poetic evidence or statements of the Arabs, or from the Proverbs. Also included the position of the applicants and the statement of the terms and limits, and then spoke on the proportion of words to the owners, the value of the book and scientific advantages. The second section of the book includes a profile approach to investigate the investigation then talk about the approved version of it, then view the pages catalog them and then read out the text of the investigator and the conclusion of these sections of research, and indexes the necessary technical rules.

Finally, thank God Almighty to help him to me in this work despite the difficulties encountered.

May Allaah send blessings and peace upon our Prophet Muhammad and his family and companions.

القسم الأول

الدراسة

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدّمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق مبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، له الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه جزيلاً كثيراً . والصلاة والسلام على من آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب ، وآتاه جوامع الكلم فلم ينطق إلا بالحق والصواب ، وعلى آله وصحبه البررة الأخيار ، ما تعاقب الليل والنهار . أما بعد :

فإنه بحكم دراستي للنحو ، واستشعاري أهمية هذه اللغة العربية العظيمة التي شرفها الله تعالى بأن اختارها لغةً للقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذي هو دستور هذه الأمة ومنهج حياتها ، فإنني قد رغبتُ أن تكون رسالتي في مجال تحقيق أحد كتب تراثنا النحويّ التليد، وتوفيق من الله فقد عثرتُ على كتاب مخطوط بعنوان (المقدمة السعدية في ضوابط العربية) لعبدالباقي ابن عبدالمجيد اليماني (٦٨٠-٧٤٣هـ)، فقمْتُ بتحقيقه ليكون موضوعاً لأطروحة لدرجة الماجستير. والذي دفعني لاختيار هذا الموضوع عدّة أسباب هي :

أولاً : إظهار هذا المخطوط للقراء ، فهو من الكتب التي لم يُشرَ إليها من ترجم لعبدالباقي اليماني، وربما أنهم لم يبلغهم عنه شيء .

ثانياً : مكانة المخطوطة العلمية المتينة، فهو غزير المادة العلمية ، شامل لأغلب أبواب النحو.

ثالثاً : ندرة المخطوط حيث لم أعثر إلا على نسخة واحدة ، ولكنها بحالة جيدة.

رابعاً : قيمة المخطوط التاريخية، فقد كان تأليفه في القرن الثامن الهجري .

خامساً : أن مؤلفه ينتمي لعصر قوّة الدراسات النحوية، فمؤلفه قريب من ابن مالك - رحمه الله -

المتوفى سنة (٦٧٢هـ) أشهر نحويّ ظهر في القرن السابع في العالم الإسلامي كله، وهو معاصر لأبي

حيّان النحوي الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ، وللمالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ) ، ولابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ) ، ولابن آجروم المتوفى سنة (٧٢٣هـ).

سادساً : منزلة مؤلفه العلميّة العالية ، وشهرته الذائعة الصيت لدى أهل العربية وغيرهم .  
وقد تضمنت الرسالة قسمين : القسم الأول الدراسة ، والقسم الثاني تحقيق النص .

أما القسم الأول وهو الدراسة فينقسم إلى ثلاثة فصول :

### الفصل الأول : التعريف بحياة المؤلف وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته وفيه تحدّثُ عن : اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وصفاته وأخلاقه ، وشيوخه ، ورحلاته ، وتلاميذه ، ومذهبه الديني ، والمهام والأموال التي تقلّدها ، ووفاته ، وآراء العلماء فيه .

أما المبحث الثاني فتحدّثُ فيه عن آثاره ، وتضمّنت مصنّفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة ، ثم تحدّثُ عن نثره وشعره .

### أما الفصل الثاني : ففيه التعريف بمنهج المؤلف في الكتاب ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وتحدّثُ فيه عن موقف المؤلف من أصول النحو ويشمل : موقفه من السماع ، وتضمّن الحديث عن العناصر الآتية :

القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر ، والأمثال والحكم ، وأقوال العرب ، ثم تحدّثُ عن موقفه من القياس ، ثم موقفه من الإجماع ، ثم موقفه من الاستصحاب .

أما المبحث الثاني فتحدّثُ فيه عن عنايته بالعلة .

أما المبحث الثالث فتحدّثُ فيه عن اجتهاداته .



أما الفصل الثالث : فيشمل دراسة الكتاب ، وتضمن اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته للمؤلف ، وطريقة المؤلف في التأليف ، ومصادره ، وشواهدة، وموقفه من المتقدمين، والمصطلحات والحدود ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها ، وقيمة الكتاب العلمية ومزاياه والمآخذ عليه.

أما القسم الثاني من الكتاب وهو التحقيق فيشمّل التعريف بمنهج التحقيق ، ثم الحديث عن النسخ المعتمدة فيه، ثم عرض الصفحات المصوّرة منها ، ثم النص المحقّق .

وتلا هذين القسمين خاتمة البحث ، ثم الفهارس الفنية المتعارف عليها .

## الفصل الأول

### التعريف بحياة المؤلف

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته :

اسمه ونسبه :

هو عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله بن مَتَّى بن أحمد بن محمد بن عيسى بن يوسف بن عبد

المجيد اليماني المخزومي الشافعي (١).

كنيته ولقبه :

يكنى بأبي المحاسن ، ولقبه تاج الدين . فاللقب ذكرته جميع المصادر التي عثرت عليها . وأما

الكنية فذكرتها بعض المصادر ولم ترد في بعضها (٢).

مولده :

ولد في مكة المكرمة في الثاني عشر من شهر رجب سنة ثمانين وست مئة للهجرة . وذكر

صاحب العقد الثمين أن مولده كان بعدن ، وأنه نقل ذلك عن يوسف بن يعقوب الجندبي (نسبة إلى

مدينة الجند في اليمن وهي قرية من عدن) وقال : إن الجندبي أعقد بمعرفته أي أدرى بمعرفة مكان مولده

ونشأته (٣).

(١) من مصادر ترجمته، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ١٤٩/٨-١٦٣. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين

للفاسي ٣٢١/٥ ، والدرر الكامنة ٣١٥/٢ ، البدر الطالع ٣١٧/١ ، ومعجم المؤلفين ٧٣/٥ ، وشذرات

الذهب ١٣٨/٦ ، وفوات الوفيات ٥٩٨/١ .

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب ١٤٩/٨-١٦٣ .

(٣) ينظر: إشارة التعيين ص ١٥ ، العقد الثمين ٣٢٣/٥ .

## نشأته :

كانت نشأته في اليمن ، وتلقى مبادئ العلوم على مشايخها في سن مبكرة ، ثم انتقل مع والده إلى مكة المكرمة وكان عمره حوالي أربع عشرة سنة<sup>(١)</sup> وأقام هناك ثماني سنين<sup>(٢)</sup> ، ثم عاد بعد ذلك إلى عدن بعد أن أكمل تحصيله العلمي في سنة ٧٠٤هـ وكان في الثالثة والعشرين من عمره . وكانت الدولة الرسولية اليمينية تحتفي برجال العلم القادمين إليها من كل مكان .

وبعد استقراره في عدن اتجه إلى الأبواب السلطانية ، حيث كان يتطلع إلى منصب كاتب الإنشاء في ديوان الملك المؤيد هزبر الدين داود بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول ، ولكن بلاط الملك كان مزدحماً بشيوخ الأدب وفطاحل الشعراء الذين لم يكن يرضيهم أن يحتل مكائهم شاب في هذه السن الصغيرة ، خصوصاً أنه كان لديه اعتداد كبير بنفسه وأدبه وعلمه ، ولهذا لم ينجح في الوصول إلى مآربه ومبتغاه<sup>(٣)</sup> .

## صفاته وأخلاقه :

كان شيخاً طويلاً حسن الشكل والعمرة ، وخطه جميل<sup>(٤)</sup> ، وكان لديه اعتداد كبير بنفسه وإعجاب عظيم لدرجة أنه كان يرى أن كلامه أفضل من كلام القاضي الفاضل . كما كان يجيد نظم الشعر والنثر ، ولكلامه وقع في النفوس ، وقال أبو الحسين بن أيك :

« وكان حسن المحاضرة جميل الهيئة لا تمل مجالسته صحبته مُدَّةً »<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) ينظر إشارة التعيين ص ١٦ .

( ٢ ) العقد الثمين ٣٢٢/٥ .

( ٣ ) العقود اللؤلؤية ٣٦٢/١ .

( ٤ ) فوات الوفيات ٥٩٨/١ .

( ٥ ) إشارة التعيين ص ٢٤ .

## شيوخه :

- أخذ علمه عن عدد من الشيوخ منهم:
- ١ - العزّ الفاروشي وقد سمع منه بمكة<sup>(١)</sup>.
  - ٢ - أبو حيان الغرناطي سمع منه في مصر<sup>(٢)</sup> والذي أثنى عليه بقوله: « شيخنا الأستاذ»<sup>(٣)</sup>، وقال عنه: « كتب لي بخطه أبقاه الله في سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة بالقاهرة المحروسة إجازة بجميع ما يرويه وما صنّفه. أحسن فيها غاية الإحسان وقلّديها أنواع الامتنان»<sup>(٤)</sup>.
  - ٣ - الدمياطي وسمع منه بمصر<sup>(٥)</sup>.
  - ٤ - أحمد بن إبراهيم الزبيري العاصمي<sup>(٦)</sup> الذي قال عنه عبد الباقي: « أملى عليّ مسائل من النحو على كتاب سيبويه»<sup>(٧)</sup>.
  - ٥ - المولوي الفاضلي السعدي الذي أشار إليه في المقدمة السعدية ووصفه بقوله: «الجناب العالي»، وذكر أنه أشار عليه بتصنيف المقدمة السعدية.

---

(١) الدرر الكامنة ٣١٧/٢-٣١٨.

(٢) هو: محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي، ولد سنة ٦٥٤هـ نحوي ولغوي ومفسر ومؤرخ. من تصانيفه: البحر المحيط. والتذليل والتكميل في شرح التسهيل. توفي سنة ٧٤٥هـ. انظر: شذرات الذهب ١٤٥/٦.

(٣) إشارة التعيين ص ٨١.

(٤) إشارة التعيين ص ٢٩٢.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٣١٧/٢-٣١٨.

(٦) هو: أبو جعفر العاصمي، محدث مؤرخ انتهت إليه الرئاسة في العربية في الحديث والتفسير والأصول في الأندلس، من كتبه: صلة الصلة، وملاك التأويل. مات سنة ٧٠٨هـ.

انظر: إشارة التعيين ص ٢٤، والدرر الكامنة ٨٤/١.

(٧) إشارة التعيين، ص ٢٤.

## رحلاته :

عندما لم يتمكن من تحقيق مآربه وطموحاته في اليمن ، توجه إلى مصر وكان ذلك سنة ٧٠٥ هـ ، وخلال المدة مكث في طلب العلم والاستفادة والاستزادة منه ، فأثسعت دائرة معارفه ، وصُقلت مواهبه ، وازدهرت اتصالاته برجال الأدب ، كالنويري ، وابن فضل الله العمري ، وقويت صلته بأعيان مصر وعلمائها ، لكن لم تُسند إليه خلال إقامته في مصر أي وظيفة حكومية أو علمية ، ولم يُقرر له راتب يعيش منه ، فلم تطل إقامته بها . فارتحل إلى دمشق فوصل إليها خلال فترة الأفرم<sup>(١)</sup> ، وقد رتب له راتباً على الجامع الأموي من خزينة الدولة ، بخلاف ما يناله من ريع أوقاف الجامع . فمكث مدة يُدرّسُ العروضَ والمقامات الحريية ، وتحسنت حالته المادية ، وانتعشت آماله وطابت له الإقامة والاستيطان في دمشق .

ثم عاد إلى اليمن مرة ثانية سنة ٧٠٨ هـ . وشهد الحفل الذي أقامه الملك المؤيد احتفالاً بالفراغ من بناء القصر الملكي الجديد ، فكان عبد الباقي أبرز شعراء ذلك الاحتفال التاريخي وألقى قصيدة بتلك المناسبة<sup>(٢)</sup> ، كان مطلعها :

هَذِي الْمَنَازِلُ لَا مَنَازِلَ غَيْرَهَا      فِي حُسْنِهَا الْبَاهِي وَفِي حَسَنَاتِهَا  
فَلَكْ بِهِ (الملكُ المؤيد) طالعٌ      كالشمسِ كاشفةٌ دجى ظلماتِها

ولكن لم تطل إقامته بها حيث عاد إلى دمشق .

(١) هو الأمير جمال الدين آقوش بن عبدالله الرسيمي . المعروف بالأفرم . نائب السلطنة في دمشق من سنة ٦٩٨ هـ

إلى وفاته سنة ٧٠٩ هـ ، شاد الدواوين بدمشق ، وكانت له سطوة ، وفيه كفاية وخبرة .

انظر : البداية والنهاية ٥٩/١٤ .

(٢) إشارة التعيين ص ١٨ .

وفي سنة ٧١٦هـ أو ٧١٧هـ عاد إلى اليمن حيث استدعاه الملك المؤيد فولّاه كتابة الدرّج<sup>(١)</sup>.  
 وبقي ابن عبدالمجيد على عمله في ديوان الإنشاء من سنة ٧١٧هـ إلى أن تُوفّيَ الملك المؤيد سنة  
 ٧٢١هـ ، وخلفه ابنه الملك المجاهد فأقرَّ ابن عبدالمجيد على ما هو عليه ، ولكن لم تدم الحال للملك  
 المجاهد فخُلع وقُبض عليه ، وتولى الظاهر فقربَّ عبد الباقي إليه وعظّمه وولاه الوزارة ، ولم يلبث المجاهد  
 أن استرد ملكه ، فصادر ابن عبدالمجيد ، واجتاح أمواله ، وفرَّ منه إلى مكة ، ثم غادرها إلى الدير  
 المصرية، فوصلها سنة ٧٣٠هـ، وفي هذه المرة وُلي فيها التدريس بالمشهد النفيسي وشهادة  
 البيمارستان المنصوري.

ثم قصد دمشق ، ثم أتى القدس الشريف واستوطنه مدة وتردّد بين دمشق وحلب وطرابلس  
 ووَلِيَ التصدير في القدس . ثم رجع إلى الشام في سنة ٧٤١هـ حتى مات<sup>(٢)</sup>.  
 ويقول ابن شاکر : « ثم باع وظائفه وتوجه إلى القاهرة وبها توفي »<sup>(٣)</sup>.

#### تلاميذه :

أخذ العلم عن عبد الباقي كثيرٌ من الطلاب ، ولكنّ المصادر المتاحة لم تذكر إلا عدداً قليلاً من

#### تلاميذه وهم :

(١) صاحب الدرّج هو الذي يكتب المكاتبات والولايات وغيرها .

انظر :إشارة التعيين ، ص ١٨ .

(٢) إشارة التعيين ص ١٩-٢٠ .

(٣) فوات الوفيات ١/٥٩٨ .

١ - البرزالي<sup>(١)</sup> .

٢ - الذهبي<sup>(٢)</sup> .

٣ - المطهر بن تريك<sup>(٣)</sup> .

٤ - ابن رافع<sup>(٤)</sup> .

٥ - يوسف بن سليمان الشاعر<sup>(٥)</sup> .

٦ - ابن أيبك<sup>(٦)</sup> فقد قال عن نفسه : « صحبته مدة<sup>(٧)</sup> » ، وأثنى عليه وحضر دفنه والصلاة عليه .

### مذهبـــــــــه الديني :

ورد في عدد من المصادر التي ترجمت له اسم الشافعيّ عند الحديث عن نسبه ، وهذا يدل على

أنه شافعي المذهب . وقد ذُكِرَ ذلك في معجم المؤلفين<sup>(٨)</sup> ولم ترد ترجمته في الطبقات الكبرى للسبكيّ .

وكذلك في بغية الوعاة للسيوطي رغم شهرة كتابه « إشارة التعيين » .

---

( ١ ) هو الإمام الحافظ محدث الشام علم الدين القاسم بن محمد بن البرزالي الشافعي صاحب التاريخ والمعجم الكبير

توفي سنة ٧٣٩هـ . انظر : الدرر الكامنة ٣/٢٣٧ .

( ٢ ) هو محمد بن أحمد بن عثمان التركماني أبو عبدالله الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي . محدث عصره . له : « سير

أعلام النبلاء » وغيره ، توفي سنة ٧٤٨هـ . انظر : شذرات الذهب ٦/١٥٣ .

( ٣ ) هو المطهر بن محمد بن حسين بن محمد بن يحيى تريك اليمينيّ الصعديّ ، كان فقيهاً عالماً ، توفي في صعدة سنة

٧٤٨هـ . انظر : ملحق البدر الطالع ص ٢١٢ .

( ٤ ) هو محمد بن رافع بن هجرس بن محمد العميدي ، أبو المعالي مؤرخ فقيه توفي سنة ٧٧٤هـ .

انظر : شذرات الذهب ٦/٢٣٤ .

( ٥ ) هو يوسف بن سليمان بن أبي الحسين بن إبراهيم جمال الدين الفقيه الشاعر الأديب الخطيب . توفي سنة

٧٥٠هـ . انظر : فوات الوفيات ٢/٦٥٣ .

( ٦ ) هو محمد بن علي بن أيبك السروجي ، حافظ ، أديب ظريف سمع بمصر ودمشق ، كان سريع الكتابة والقراءة ،

توفي سنة ٧٤٤هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٤/٥٨ .

( ٧ ) إشارة التعيين ص ٢٤ .

( ٨ ) معجم المؤلفين ٥/٧٣ .

## المهام والأموال التي تقلدها:

أثناء إقامته في مصر لم يتقلد أي وظيفة علمية أو حكومية فلم تطل مدة إقامته بها. وعندما رحل إلى دمشق واستقر بها تولى تدريس العروض والقوافي والمقامات الحريية بالجامع الأموي بدمشق، وخصَّصَ له راتب نظير ذلك من خزينة الدولة.

وعندما عاد إلى اليمن أُسندَ إليه كتابة الإنشاء من قبل الملك المؤيد، وعندما تولى الظاهر الحكم عينه وزيراً له، وعند عودته إلى مصر في المرة الثانية، وكيَّ التدريس في المشهد النفيسي وشهادة البيمارستان المنصوري، وفي القدس تولى التصدير<sup>(١)</sup>.

## وفاته:

اختلفت المصادر في تاريخ ومكان وفاة عبد الباقي اليماني. أما التاريخ فقد ذكرت أكثر المصادر أنه توفي في سنة ٧٤٣هـ وأشار الشوكاني<sup>(٢)</sup> وكحالة<sup>(٣)</sup> إلى أنه توفي سنة ٧٤٤هـ. وذكر الكتبي أنه توفي في أواخر سنة ٧٤٣هـ وأوائل سنة ٧٤٤هـ<sup>(٤)</sup>. وذكر ذلك ابن حجر نقلاً عن الصفدي<sup>(٥)</sup>.

وتكاد تتفق المصادر على أنه توفي في شهر رمضان سنة ٧٤٣هـ، وأما مكان وفاته فيذكر ابن فضل الله العمري أنه: «وُظِّفَتْ له بالقدس وظائف دام عليها حتى مات».

ويذكر ابن العماد أنه عاد إلى مصر تاركاً الوظائف القدسية فأقام بها حتى مات، وينقل

الزركلي في الأعلام وكحالة في معجم المؤلفين أنه توفي بالقاهرة.

(١) إشارة التعيين ص ١٨-٢٠.

(٢) البدر الطالع ٣١٨/١.

(٣) معجم المؤلفين ٧٣/٥.

(٤) فوات الوفيات ٥٩٨/١.

(٥) الدرر الكامنة ٣١٧/٢.



## آراء العلماء فيه :

وُصِفَ عبد الباقي بكثير من ألقاب المديح والثناء ومنها ما يلي :

قال عنه الخزرجيّ : ( كان أوحد عصره وفريد دهره فصاحة وفضلاً وسؤدداً ونبلاً )<sup>(١)</sup>.

وقال عنه ابن شاكر الكُتَيْبِيّ : ( حِطَّةٌ جيد قوي .. ولكلامه وقع في النفوس )<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه الفاسيّ : ( كان ذا مكارم ومعرفة بفنون من العلم )<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه ابن العماد : ( الإمام الأديب البارِع )<sup>(٤)</sup>.

وقال عنه ابن فضل الله : ( مُكَمَّلٌ فضائل ومُجَمَّلٌ أواخر وأوائل )<sup>(٥)</sup>.

وقال البرزاليّ : ( من أعيان الفضلاء له النظم والنثر والخطب البليغة ، وله اشتغال كثير في

العلوم )<sup>(٦)</sup>.

وقال عنه النويريّ : ( المولى الفاضل الصدر الكبير الكامل البارِع الأصيل الأوحد النبيل .. الذي

أتقن صناعة الأدب في غرة شبابه وبرز على من اکتهل في طلبها وشاب في الترقى إلى رُتبتها فما ظنك

بأترابه؟! وجاري ذوي الفضل في الأفطار اليمينية فطلع مجليّ الحلبة، وباري نجباء الأفاضل بالمملكة

التعزية ، وكان المؤمّل منهم بالنسبة إليهم أرفعهم رتبة، وسما إلى سماء البلاغة فكان نجمها الزاهر ،

وارتقى إلى أفلاك البراعة فكان نيرها الباهر )<sup>(٧)</sup>.

( ١ ) العقود اللؤلؤية ١/٤١٩ .

( ٢ ) فوات الوفيات ١/٥٩٨ .

( ٣ ) العقد الثمين ٥/٣٢١ .

( ٤ ) شذرات الذهب ٦/١٣٨ .

( ٥ ) الدرر الكامنة ٢/٣١٧ .

( ٦ ) الدرر الكامنة ٢/٣١٧ .

( ٧ ) نهاية الأرب ٨/١٤٩-١٥٠ .

ومع ما ذكر من الثناء والتبجيل إلا أنه لم يسلم من النقد ، ومن أمثلة ذلك : ما قاله عنه ابن حجر : « ليس له غوص على المعاني »<sup>(١)</sup> ، ونقل ابن حجر عن ابن أبيك قوله : « وأما باب الرواية فإنه ممن لا يُعتمد عليه في شيء منها »<sup>(٢)</sup> . وقال الكتبي : « وكان ظَنِيناً بنفسه يعيب كلام القاضي الفاضل وغيره . ويظنُّ كلامه خيراً من كلام الفاضل ، ويفضل ابن الأثير عليه .. ، وكان يعظّم نفسه ويمدحها »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الدرر الكامنة ٢/٣١٦ .

(٢) المرجع ذاته ٢/٣١٨ .

(٣) فوات الوفيات ١/٥٩٨ .

## المبحث الثاني: آثاره

### مصنفاته المطبوعة والمخطوطة والمفقودة:

خَلَّفَ عبدُالباقِي تراثاً كبيراً من المصنَّفات ، وأغلب من ترجموا له أشاروا إلى أنها أكثر من

المذكور منها :

- ١- المقدمة السعدية في ضوابط العربية ، وهو الكتاب الذي أتناوله بالدراسة والتحقيق، وهذا الكتاب لم يشر إليه أيّ مصدر من المصادر التي ترجمت له.
- ٢- الاكتفا في شرح ألفاظ الشفا: ذكره الشوكاني والبغدادي وحاجي خليفة وبروكلمان. ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٢١٢٧ حديث . ومنها ميكروفيلم برقم ١٣٩٢ تاريخ. بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية . (وكتاب الشفا هذا للقاضي عياض).
- ٣- تاريخ النحاة وهو المعروف بـ (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين). طبع الكتاب عام ١٤٠٦هـ ونشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بتحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب ، وقد ذكره ابن حجر وابن العماد وابن شاعر والشوكاني وغيرهم.
- ٤- تاريخ اليمن . وقد حقق الجزء الأول منه الأستاذ مصطفى حجازي نقلاً عن النويري في نهاية الأرب وأخرجه باسم (هجرة الزمن في تاريخ اليمن) ونُشر في مصر سنة ١٩٦٥م، وطُبِعَ منه طبعة أخرى في دار العودة ببيروت سنة ١٩٨٥م.
- ٥- تذييل على تاريخ ابن خلكان . ذكره ابن شاعر في فوات الوفيات وقال : «هو ذيل قصير لم يبلغ ثلاثين رجلاً». وذكره البغدادي في هدية العارفين وقال : «ثلاثين ترجمة». وقال صاحب البدر الطالع «واختصر تاريخ ابن خلكان وذُيِّلَ عليه إلى زمانه» وذكره ابن العماد وبروكلمان.

- ٦ - لقطة العجلان المختصر من وفيات الأعيان ، وقد ذكره الشوكاني وابن العماد وبروكلمان.
- ٧ - مختصر الصحاح للجوهري : ذكره ابن العماد والشوكاني .
- ٨ - مطرب السمع في حديث أم زرع . ذكره ابن حجر وابن العماد والشوكاني والبغدادي في هدية العارفين.
- ٩ - زهر الجنان في المفاخرة بين القنديل والشمعدان . رسالة ذكرها النويري بتمامها.
- ١٠ - رسائل بليغة من الأدب المسجوع متفرقة في مسالك الأبصار ونهاية الأرب وصبح الأعشى<sup>(١)</sup>.

### نثره :

إن عبد الباقي يغلب عليه في نثره تكلف المحسنات البديعية من جناس وسجع وطباق ومقابلة ونحو ذلك ، شأنه شأن معاصريه كالنويري وغيره . وقد ورد من نثره نصوص منها كتاب عن الخليفة المستكفي ، والآخر رسالة في فن التطفيل ، والثالث رسالة في تقليد الملك الناصر كما ترك الديار المصرية وأقام بالكرك.

ويقول عنه النويري : «.. وله من النظم ما رقت حواشيه، وراقت معانيه، ومن النثر ما عذب وصفاً ، وكمل بلاغة ولطفاً ، وحسن إعجازاً ، وتناسب صدوراً وإعجازاً»<sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر بعض رسائله المسجوعة، ولا عجب فهو من طبقة النويري والعمري وهم أبناء عصر واحد (عصر الموسوعات) وربطت بينهم ثقافة العصر فضلاً عن الصداقة الشخصية. إذ يقول النويري عنه : « فأوقفني على كتاب ألفه لما عاد إلى البلاد اليمينية سماء : (بهجة الزمن في تاريخ اليمن) وهو في مجلدة خدم بها الملك الظاهر»<sup>(٣)</sup>.

(١) نهاية الأرب ، ٣/٣٣٣ ، ٨/١٥٢ ، ١٥٩ .

(٢) المرجع ذاته.

(٣) إشارة التعيين ص ٢٣ .

ومن أمثلة ما ورد في نثره قوله : (هذا وإن الدين الذي فرض الله على الكافة الانضمام إلى شعبه ، وأطلع فيه شمس هداية تشرق من مشرقه ولا تغرب في غربه، جعل الله حكمه بأمرنا منوطاً ، وفي سلك أحكامنا مخروطاً ، وقلدنا من الخلافة سيفاً طال نبجاده، وكثر أعوانه وأنجاده ، وفوض إلينا أمر الممالك الإسلامية ، فإلى حرماننا تُجبي ثمراتها ، ويرفع إلى ديواننا العزيز نفيها وإثباتها ، ويخلق الأسد إن مضى في غابة شبلة ، ويلقى في الخبز والخبز مثله، ولما أفاض الله علينا حلة الخلافة وجعل حرماننا الشريف محل الرحمة والرفقة، وأقعدنا على سدة خلافة طالما أشرقت بالخلائف من آبائنا وابتهجت بالسيادة الغطاريف من أسلافنا ، وألبسنا خلعة هي من سواد السؤدد مصبوغة، ومن سواد العيون وسويدات القلوب مصبوغة ، وأمضينا على سدة أمور الخاص والعام ، وقلدنا أرباب الكفاية كل إقليم من عملنا ممن تصلح سياسته على الدوام ، واستكفينا بالكفاءة من عمالنا على أعمالنا...)<sup>(١)</sup>.

### شعره :

عبدالباقي شاعر جيد ، وشعره تكثر فيه العناية بالمحسنات البديعية ، وقد وردت طائفة لا بأس بها من أشعاره ، وليس له ديوان شعر مستقل بل كثيراً من قصائده ومقطعاته التي يمكن أن يستقل بها ديوان ، ولكنها مبعثرة في المصادر التي ترجمت له ، وهذه نماذج من شعره ، قال في الغزل [من الطويل]:

لعلَّ رسولاً من سعاد يزورُ      فَيَشْفِي وَكَوَأَنَّ الرَّسَائِلَ زُورُ  
يَجِيرُنَا عَنْ غَادَةِ الْحَيِّ هَلْ تَوَتْ      وَهَلْ ضَرَبَتْ بِالرَّقْمَتَيْنِ خُدُورُ؟  
وهل سَنَحَتْ فِي الرَّوْضِ غُزْلَانُ عَالِجٍ      وَهَلْ أَثْلُهُ بِالسَّارِيَاتِ مَطِيرُ  
وفي الكَلَّةِ الْوَرْدِيَّةِ اللَّوْنِ غَادَةٌ      أَسِيرٌ لَدَيْهَا الْقَلْبُ وَهِيَ تَسِيرُ

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ أَمَّا أَيْتُهَا  
فَصَافٍ وَأَمَّا خَطُوهَا فَصَبِيرٌ  
مِنَ الْعَطِرَاتِ الْعَرَفِ مَا زَانَ فَرَقَهَا  
ذُرُورٌ وَلَا شَابَ الثَّيَابَ بُخُورٌ  
حَمَّتْهَا كُمَاةٌ مِنْ فَوَارِسِ عَامِرٍ  
ضَرَاغِمُهُ يَوْمَ الْهِيَاجِ ذُكُورٌ<sup>(١)</sup>

وقال يمدح الملك المؤيد الرسولي ويهنئه بعمارة القصر السلطاني في ثعبات<sup>(٢)</sup> [من الكامل]:

دَعِ رَامَةَ الْوَادِي وَدَعِ سَمْرَاتِهَا  
وَالْحَظْ مَنْازِلَ آلِ جَفْنَةَ فِي الْعُلَى  
وَأَثْرُكَ يُبَيِّنُ السُّعْرَ فِي أَيْتِهَا  
مِنْ أَرْضِ صَاهِلَتِهَا إِلَى تَعْبَاتِهَا  
تَجِدِ الْقُصُورَ الشَّامِخَاتِ عَلَى السُّهَى  
شَرَفًا تُرِيكَ الْعِزَّ فِي شُرُفَاتِهَا  
هَذَا الْمَنَازِلُ لَا مَنْازِلَ غَيْرَهَا  
فَلِكُ بِهِ الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ طَالِعُ  
فِي حُسْنِهَا الْبَاهِي وَفِي حَسَنَاتِهَا  
كَالشَّمْسِ كَاشِفَةٌ دُجَى ظُلْمَاتِهَا

وقال في مدحه أيضاً [من البسيط]:

يَا نَاطِمَ السُّعْرِ فِي نَعْمٍ وَنُعْمَانِ  
وَمُعْمِلَ الْفِكْرِ فِي لَيْلَى وَلَيْتِهَا  
وَذَا كِرَ الْعَهْدِ فِي لُبْنَى وَكُبَّانِ  
كَأَنَّ بُنْيَانَ دَاوِدَ وَبَهَجَتِهِ  
بِالسَّفْحِ مِنْ عَقَدَاتِ الضَّالِّ وَالْبَانِ  
أَخَفَتْ مَآثِرَهُ الْبَادِي نَضَارَتِهَا  
صَرْحُ الْقَوَارِيرِ مِنْ آرَا سُلَيْمَانَ  
مَا شَادَهُ تَبَعٌ فِي رَأْسِ غَمْدَانِ<sup>(٣)</sup>

وقال يهجو مدينة «عدن» [من الكامل]:

(١) انظر العقد الثمين ٥/٣٢٣.

(٢) العقود اللؤلؤية ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٣) العقود اللؤلؤية ١/٤١٩-٤٢١.

عَدَنُ إِذَا رُمَّتِ الْمُقَامَ بِأَرْضِهَا  
فَلَقَدْ أَقَمْتَ عَلَى لَهَيْبِ الْهَٰوِيَّةِ  
بَلَدٌ خَلَا عَنْ فَاضِلٍ وَصُدُورُهُ  
أَعْجَازٌ نَخْلٍ إِذْ تَرَاهَا خَاوِيَّةً (١)

## الفصل الثاني

### التعريف بمنهج المؤلف وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : موقف المؤلف من أصول النحو ويشمل :

#### ١ - موقفه من السماع :

تمهيد : المقصود بالسماع : ما ثبت من كلام من يُوثقُ بفصاحته من العرب (١).

ويشمل : كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وما ثبتَ من كلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده شعراً ونثراً ، إلى الزمن الذي فسدت فيه الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر (٢).

وإذا كان السماع - كما هو معلوم - يجب أن يكون في المقام الأول من الأدلة النحوية بحيث لا يلجأ إلى قياس أو إجماع أو استصحاب إلا عند فقد السماع . فقد كانت أدلة السماع في المرتبة الأولى لدى نخاة اليمن، ومنهم عبد الباقي، حيث حرصوا على الاستشهاد بآيات الكتاب العزيز وقرآته، ومحدث الرسول ﷺ ، وبكلام الفصحاء من نثر و شعر مقتدين في ذلك بالنخاة السابقين .

ومن صور اهتمام عبد الباقي بالسماع ما ذكره في تقديم الظرف والمجورور على المتعجب منه، يقول : « فإن قَدَّمْتَهُمَا على المتعجب منه فمسألة خلاف والأقيس جوازه، لأنه سُمِعَ : ما أَحْسَنَ بالرجل » (٣).

وقوله عن الياء والنون في باب التنبيه : (وشرطهما اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب

للتسمية ، فإذا اختلفا في اللفظ لم يُثَنِّيَا إلا أن يُعَلَّبَ كالعُمَرَيْنِ، وهو موقوف على السماع (١).

(١) ينظر : الاقتراح ص ٢٤ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص ٢٤ .

(٣) انظر: التحقيق ص ٨٢ .



وقوله في باب البدل : « وبدل الغلط هو أن تُبدل لفظاً أردته من لفظ سبق إليه لسأئك وأنت لا تريده، نحو : مررتُ بزيد حمار ، وبدل نسيان وهو أن تُبدل لفظاً تريده من لفظ توهَّمتُ أنه المراد وليس كذلك، نحو : ضربتُ زيدا عمراً ، فذكرتُ زيدا غلطاً ، أو ناسياً ، ثم أتيتَ بالمراد وهو عمرو، إلا أن هذين الضربين لم يردَّ بهما سماع»<sup>(٢)</sup>.

#### أ- القرآن الكريم وقراءاته :

القرآن الكريم يحتل أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، وهو المصدر الأول في استخلاص قواعد اللغة والاستشهاد به عليها، وقد حرص العلماء منذ القدم على الاحتجاج به وقبول كل ما جاء به .  
أما موقف عبد الباقي من الشواهد القرآنية فقد استشهد بالنصوص القرآنية في أكثر من موضع وكان القرآن الكريم مصدراً من مصادر الاستشهاد عنده مثل غيره من النحاة الذين سبقوه ، ولم يُعرف عنه تخطئته لقراءة أو لقارىء معين .

وبما أن كتابه ( المقدمة السعدية ) كتاب مختصر فقد قلَّت فيه شواهد الآيات من القرآن وقد بلغ عددها ( ٨١ ) .

كما أنه قد استشهد ببعض القراءات غير منسوبة لمن قرأ بها ، وقد يكون السبب في ذلك أنه يريد الاختصار ، كقوله : عند الآية الكريمة ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> : ( وقريء : «يلبثوا» )<sup>(٤)</sup> ، وتارة يوردُ القراءة دون أن يوضِّح أنها قراءة كقوله : ( فالزيادة منحصرة في زيادة حرف تنوين الاسم غير المنصرف نحو قوله : ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ﴿ قَوَارِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> .

( ١ ) انظر: التحقيق ص ٢٨ .

( ٢ ) انظر : التحقيق ص ١٢٩ .

( ٣ ) سورة الإسراء ، من الآية ٧٦ .

( ٤ ) انظر: التحقيق ص ١٥٤ .

## ب - الحديث النبوي الشريف :

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ، في الفصاحة والبلاغة والبيان ، ودقة العبارة ، لأن الرسول ﷺ بُعث للعرب بلغة العرب وهو لا ينطق عن الهوى ولغته لغة القرآن الكريم .

ولكن مع ذلك لا يُعدُّ من المصادر المسموعة في الاحتجاج به في قضايا النحو والصرف عند كثير من النحاة . حيث ينقسم النحاة في هذا الأمر إلى ثلاث طوائف : الأولى : طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقاً ، وعلى رأسهم أبو حيان النحويّ ، وشيخه أبو الحسن بن الضائع ، والثانية اتخذت مذهباً وسطاً وعلى رأسها الشاطبيّ والسيوطيّ ، والثالثة أجازت الاحتجاج به وعلى رأسهم ابن مالك وابن خروف وابن حزم .

ولقد استشهد عبدالباقي بالحديث متبّعاً في ذلك ابن مالك وأبا حيان الأندلسي وابن خروف ، إلا أننا نجد قلة استشهاده بالحديث لكون كتابه مختصراً . كما هو الحال في القرآن الكريم وقراءاته . ونلاحظ أنه عند استشهاده بالحديث كان يجتزئ منه بموضع الشاهد . فمثلاً في باب جمع السلامة المؤنث ، استشهد بالحديث : فقال : (وما جاء في الحديث من الخضروات فقد جعل اسماً للبقول)<sup>(٢)</sup> .

ومثل استشهاده في باب حروف النداء والمنادى بالحديث : (ثوبى حَجْرٍ)<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) سورة الإنسان ، من الآية ١٥ ، ١٦ .

( ٢ ) انظر : التحقيق ص ٣٥ .

( ٣ ) انظر التحقيق ص ٢٢ .

وعلى هذا فإنه من النادر أن يورد الحديث كاملاً ، كما أنه لا يبيّن أنه حديثٌ ، مثل حديث :

« إن الرجل ليصلي الصلاة وما كُتِبَ له نصفها ثلثها إلى العشر).»

ومثل حديث : (ليس من أمر امصيام في امسفر). استشهد به في باب اللامات ولم يبين أنه

حديث<sup>(١)</sup>.

وهذه مجمل الأحاديث التي وردت في الكتاب، وعددها أربعة أحاديث.

## ج - الشعر

اهتمّ اللغويون والنحويون بالشعر اهتماماً كبيراً واعتبروه الدعامة الأولى لهم في الاحتجاج في

مجال النحو والصرف وغيرها من علوم اللغة العربية.

وقد استشهد عبدالباقي بالشعر كغيره من النحاة السابقين فقد بلغ ما استشهد به من الشواهد

الشعرية (٧٦) بيتاً من الشعر و (١٩) بيتاً من الرجز وهو عدد يكاد يكون مناسباً لهذه المقدمة التي من

شأنها الاختصار .

وبما أن كتابه يُعدُّ من المؤلفات المختصرة فقد كان يكتفي بإيراد الشطر من البيت صدرًا كان

أو عجزاً ، وأحياناً يكتفي بكلمتين أو نحو ذلك فقط من الشاهد الشعري كقوله:

..... عاذل والعتابنُ  
..... (٢)

وهناك عدة شواهد بهذه الطريقة.

وبناءً على هذا فإنه يُقلُّ عند عبدالباقي ورود الشاهد كاملاً ، ومن خصائص منهجه أنه كان يورد

الشاهد غير منسوبٍ إلى قائله ، حتى مع شهرة قائله، كبيت الفرزدق :

(١) انظر التحقيق ص ١٨٧.

(٢) انظر التحقيق ص ٢٥.

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ ..... (١)

كما أنه في مواضع كثيرة لا يشير إلى أنه شعر بل يكتفي بقوله : (قولهم) ويذكر بيتاً أو شطراً أو كلماتٍ من الشعر .

أما إيراده للشاهد الشعريّ منسوباً إلى قائله فهو نادر كقوله : « كما حُذِفَ مع الباء في (بسم الله) كقول الأعشى :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ [ذلك اليو] م ..... (٢)

وقوله : « وتكون معرفة ونكرة ، وقد جُمعا في قول العجاج :

يَرَكِبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمهورٍ مَخَافَةً وَزَعَالَ المَحْبُورِ

وَالهَوَلِ مِنَ تَهْوُلِ القُبُورِ (٣)

وقوله : « ولا تدخل على الضمير استغناءً بمثل ، وشذَّ قول العجاج :

وَأُمَّ أوعالٍ كها أو أقربا (٤) .....

أما شرح معاني الشواهد فإن هذا نادر ما كان يفعله نحو قوله :

مررتُ على وادي السَّبَّاعِ ولا أرى كَوَادِي السَّبَّاعِ حين يُظلمُ واديها

أقلُّ به ركبٌ أتوه تَبَيَّةً وَأخوفَ إلا ما وَفَى اللهُ ساريا (٥)

(١) انظر التحقيق ص ٧٢ .

(٢) انظر التحقيق ص ١٧٥ .

(٣) انظر التحقيق ص ٦١ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٧٧ .

(٥) انظر التحقيق ص ٩١ .

والتَّيِّبَةُ المَكْتُوبَةُ والتَّيِّبَةُ ، والركب مرتفع بأقل مثل ارتفاع الكحل بأحسن...»<sup>(١)</sup>.

#### د - الأمثال والحكم :

الأمثال من أهم الأدلة التي يستشهد بها النحويون ، وذلك لأنها تسلم غالباً من التغيير والتبديل ، وتلزم حالاً واحداً ، فاستعان النحويون بما لإثبات قواعدهم النحوية — وإن كانت لديهم أقل من الشعر —.

وقد استشهد عبد الباقي بعدد لا بأس به من الأمثال، وهي على النحو التالي:

١- عندما يستشهد بالمثل فإنه لا يشير إلى أنه مثل ، كقوله : (وقد لا يُعَرَّبُ المضافُ إليه بعد الحذف بإعراب المضاف بشرط تقدم ذكر المحذوف في اللفظ نحو : « ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةَ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ »)<sup>(٢)</sup>.

٢- استشهاده على شذوذ صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول بقوله : ( وَشَذَّ "أَشْعَلُ من ذات النحيين " )<sup>(٣)</sup>.

٣- قوله في باب أفعال المقاربة : (ولا تقع أخبارها أسماءً إلا في نادرٍ كلامٍ نحو: « عَسَى العَوِيرُ أَبُو سَأً »)<sup>(٤)</sup>.

٤- قوله عند ذكر حروف النداء والمنادى: (وقد يُحذَفُ حرفُ النداءِ من النكرة المُقبَلِ في ضرورة ، نحو : أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ ، وَأَطْرِقَ كَرَأً )<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر التحقيق ص ٩٢ .

(٢) انظر التحقيق ص ١٦ .

(٣) انظر التحقيق ص ٩٠ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٠٨ .

(٥) انظر التحقيق ص ٢٢ .

## هـ - أقوال العرب

أما كلام العرب فيُحْتَجُّ منه بما ثبتَ عن الفُصْحَاءِ الموثوقِ بعريَّتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وأفصح العرب قريش .

ومع اختصار كتاب عبد الباقي ففيه جملة من أقوال العرب غير منسوبة، منها قولهم:

١ - « رجع عَوْدَهُ عَلَى بَدْتِهِ » استشهد به على تأويل الحالِ النكرة<sup>(٢)</sup>، فليست أحوال لكونها

معارف .

٢ - « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » استشهد به على إغراء الغائب<sup>(٣)</sup>.

٣ - « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » استشهد به على زيادة أصبح وأمسى شذوذاً<sup>(٤)</sup>.

٤ - « ضربه فما قال حَسٌّ وَلَا بَسٌّ » استشهد به في باب البناء على أنه مبيِّنٌ على حركة لأنه

اسم صوت<sup>(٥)</sup>.

٥ \_ قوله : ( وَشَدَّ : تَرَبَّ الكعبة ) ، استشهد به في باب علامات الاسم واختصاص التاء باسم

الله<sup>(٦)</sup>.

وقد يورد القول ولا يشير إلى أنه قول ، كقوله في جازم فعل واحد : ( والفعل الذي لفظه لفظ

الخبر ومعناه الأمر يجزم الجواب إذا ضُمَّنَ معنى الشرط ، نحو : اتَّقَى اللهُ امرؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ )<sup>(٧)</sup>.

وكل تلك الأقوال مجردة عن الشرح والإعراب والتفصيل.

(١) الاقتراح ص ٣٣.

(٢) انظر التحقيق ص ٦٢.

(٣) انظر التحقيق ص ٧٩ .

(٤) انظر التحقيق ص ١١ .

(٥) انظر التحقيق ص ١٣٩.

(٦) انظر التحقيق ص ١١.

(٧) انظر التحقيق ص ١٥٧.

## ٢ - موقفه من القياس :

القياس عند النحويين : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه<sup>(١)</sup>.

وهو من أكثر أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه<sup>(٢)</sup>. ويُعدُّ عند النحويين ثاني أدلة الأحكام النحوية بعد السماع.

أما اهتمام عبد الباقي بالقياس فلم يكن كبيراً بالنسبة لغيره من النحاة السابقين. ويعود السبب في ذلك إلى أنه يريد الاختصار في هذه المقدمة، والاختصار لا يناسبه الشرح والتطوير في الاستدلال ولا غيره من جوانب البحث النحويّ. ومع ذلك فهناك صور تدل على ذكره للقياس في كتابه مثل :

١ - قوله في باب التعجب : ( فَإِنْ قَدَّمْتَ الظرفين على فعل التعجب فغير جائز ، فَإِنْ قَدَّمْتَهَا

على الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ فَمَسْأَلَةٌ خِلَافٍ ، وَالْأَقْيَسُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ : « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ »<sup>(٣)</sup>.

٢ - وقوله في باب اسم التفضيل : ( وَالْقِيَاسُ أَنْ نَفْضَلَ عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ )<sup>(٤)</sup>.

٣ - قوله في باب الخبر : ( وَحَذْفُ الْخَبْرِ أَقْيَسُ مِنْ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ )<sup>(٥)</sup>.

٤ - قوله في باب « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » : « حَكْمُ « مَا » : لَهَا شَبَهَانٌ : عَامٌ وَخَاصٌ

؛ فَالْعَامُ شَبَهُهَا بِالْحُرُوفِ الَّتِي تُخَصُّ الْأَسْمَ بِالِدُخُولِ عَلَيْهِ ، وَالْخَاصُّ شَبَهُهَا بِـ « لَيْسَ » فِي

النَّفْيِ ، وَأَمَّا إِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْمُحْتَمَلِ خَلَصَتْهُ لِلْحَالِ ، فَبِنُؤْمِيقِ رَاعُوا الشَّبَهَ الْعَامَ فَلَمْ

يُعْمَلُوهَا ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ وَبَنُو رَاعُوا الشَّبَهَ الْخَاصَّ فَأَعْمَلُوهَا بِشُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ غَيْرَ

مُوجِبٍ ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهَا بِظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَلَا مَجْرُورٍ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ

( ١ ) الاقتراح ص ٥٩ .

( ٢ ) الاقتراح ص ٥٩ .

( ٣ ) انظر التحقيق ص ٨٢ .

( ٤ ) انظر التحقيق ص ٩٠ .

( ٥ ) انظر التحقيق ص ٩٩ .

الاسم بـ«إن» الزائدة، فإن فُقد شيء من ذلك فاللغة التَّمِيمِيَّةُ ، مثال الشروط على الترتيب: مَا زِيدُ قَائِمًا ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ إِلَّا رَفَعْتَ وَقُلْتَ : إِلَّا قَائِمٌ (١).

٥ - قوله في باب ما لم يُسَمَّ فاعله : « فَإِنْ شَغَلْتَ مَعْمُولَ الْأَوَّلِ بِحَرْفٍ جَرٌّ دُونَ الثَّانِي قُلْتَ : أَعْطَى بِالْمَعْطَى دِينَارَيْنِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا ، وَالْمَعْنَى : أَعْطَى بِالْمَمْلُوكِ الْمَعْطَى دِينَارَيْنِ فَثَلَاثُونَ دِينَارًا ، وَإِنْ شَغَلْتَ مَعْمُولَ الثَّانِي بِحَرْفٍ جَرٌّ دُونَ الثَّانِي قُلْتَ : أُعْطِيَ الدِّينَارَانِ ثَلَاثِينَ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسَ مَا يَرِدُ » (٢).

### ٣ - موقفه من الإجماع :

المراد به : إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة ، قال في «الخصائص» (وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ) (٣).

وعبد الباقي في كتابه هذا موافق للإجماع، فلم يرد له اجتهادات خاصة مخالفة للإجماع ؛ لأن هذا هو الملائم لوضع مقدمة مختصرة في النحو.

(١) انظر التحقيق ص ١١٠.

(٢) انظر التحقيق ص ١٧٢.

(٣) الاقتراح ص ٥٥.



## ٤ - موقفه من الاستصحاب :

قال ابن الأنباري : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن

الأصل<sup>(١)</sup>.

وعبدالباقي في كتابه لم يرد لديه أي نقاش في أيّ من مسائل الاستصحاب، ولعلّ السبب في

ذلك كون الكتاب مختصراً مما لا يتيح للمصنّف الإسهاب والنقاش.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٥.

## المبحث الثاني : عنايته بالعللة

### تعريف العلة :

العللة لغة: عبارة عن معنى يحل بالحلل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ، ومنه يُسَمَّى المرضُ علة ؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وقيل : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه . وشريعة : عبارة عما يجب الحكم به معه<sup>(١)</sup>.

والعلة هي الركن الثالث للقياس ، لا يتم إلا به .

وهناك ثلاثة أقسام للعلة ، علل تعليمية، علل قياسية ، وعلل جدلية<sup>(٢)</sup>.

وقد أورد عبدالباقي العلة في مواطن قليلة في الكتاب ومن تلك الصور :

١- أشار إلى أنه يمتنع دخول لام التوكيد على «إِنَّ» : (لثلا يجتمع حرفا تأكيد)<sup>(٣)</sup>.

٢- قوله عن المفعول المطلق : (وهو منصوب أبداً ما لم يكن مقدرًا بأن والفعل ، ووجب نصبه لأن الفعل انطلق عليه بغير واسطة)<sup>(٤)</sup>.

٣- قوله في باب حَبَّذا : (وإنما امتنع : زيدٌ حَبَّذاً ، لثلا يلتبس بغير المحبة)<sup>(٥)</sup>.

وهذه صور من العلل الأولية التعليمية عنده .

ويذكر عبدالباقي تعليل وضع الأبواب في مواضعها ، وتقديم بعضها على بعض مثال ذلك :

قوله معللاً لترتيب باب " نعم وبئس " عقيب باب التمييز : (وإنما ذُكِرَ ههنا لأن لهما مميّزاً)<sup>(٦)</sup>.

(١) التعريفات للجرجاني ص ١١٦ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ .

(٣) انظر التحقيق ص ١٠٠ .

(٤) انظر التحقيق ص ٥٠ .

(٥) انظر التحقيق ص ٧٦ .

(٦) انظر التحقيق ص ٧٤ .

وَيَقِلُّ عنده شرح العلة ، ومن القليل قوله عن إنّ وأحواتها : (وأُعْمِلَتْ هذه الحروف تشبيهاً

بالأفعال لفظاً ومعنى ، فاللفظ لبنائها على الفتح ، والمعنى : لما فيها من التأكيد والتشبيه وغيره) (١).

بل إنه يسكت عن العلة مع الحاجة إليها ، كقوله : (وأي ظرف وقع خيراً عن أسماء أيام

الأسبوع فإنه مرفوع إلا الجمعة والسبت فالنصب) (٢). ولم يذكر العلة لذلك بل سكت عنها.

---

(١) انظر التحقيق ص ١٠٠.

(٢) انظر التحقيق ص ٥٧.

## المبحث الثالث : اجتهاداته

الاختيار ينشأ بعد ذكر موضوع خلافي أو مسألة خلافية ، فيختار النحوي أحد الرأيين ، ويسمى ذلك اختياراً ، أو يختار رأياً جديداً ، ويسمى ذلك اجتهاداً أو انفراداً .  
وبالنسبة لعبد الباقي فليس له اجتهادات خاصة به ، ولكن لديه بعض الاختيارات وهذه الاختيارات نادراً ما تكون مبنية على دليل .

ومن هذا قوله : ( وإذا اجتمعت صفتان ، أحدهما : اسم والآخر في تقديره ، والذي في تقديره إما جملة أو ظرف أو مجرور ، قال ابن عصفور : قدم الاسم ثم الظرف ثم الجار والمجرور على الجملة . واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وفيه نظر ، لأن في القرآن ما يدل على نقضه بقوله : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
فقدمت الجملة على الاسم المفرد)<sup>(٣)</sup> .

فاختار عبد الباقي خلاف قول ابن عصفور واستدل بالسماع .  
ومن اختياراته :

- ١ - في باب الاستغاثة : اختار أن "يا" هي العامل في المنادى<sup>(٤)</sup> .
- ٢ - حكمه بالشذوذ في قوله : (وشذّ : تَرَبَّ الكعبة . ومثل : رَبُّه رجلاً)<sup>(٥)</sup> . مع أنه يوجد

آراء نحوية أخرى .

(١) سورة غافر من الآية ٢٨ .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية ٩٢ .

(٣) انظر التحقيق ص ١١٩ .

(٤) انظر التحقيق ص ٢٤ .

(٥) انظر التحقيق ص ١١ .

٣- وله رأي خاص في باب الاستغاثة في قوله: « إذا عَطِفَ عليها (أي اللامان) زال الفتح من

يَالزَيْدِ وَلِعَمْرٍو»<sup>(١)</sup>.

والذي عليه النحويون أن اللام الأولى لا تُكسَر.

٤- قوله في باب ما لم يُسَمَّ فاعله: « وهل هو بغير الفاعل أم بناءً برأسه مسألة خلاف ،

فحجّة من يقول أنه بناء برأسه ، ما جاء من نظائره نحو: نُفِسَتِ المرأةُ، وَعَمَّ الهلالُ، وَجَنَّ

الرجلُ ، والصحيح إنه مُعَيَّرٌ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله في نفس الباب: « وقسم فيه خلاف، وهي كان وأخواتها المتصرفّة، والصحيح أنّها

تُبنى للمفعول»<sup>(٣)</sup>.

٥- قوله في باب العطف: « وإن عَطِفَ بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسبهما، وأن

يكون مفرداً نحو: زيدٌ فعمروٌ قاما، وإن شئتَ: قام، و «تُسم» كذلك، إلا أن الأفراد

أحسن»<sup>(٤)</sup>.

٦- وفي باب المضمَر الذي يفسرُه ما بعده قال: « وفي باب تنازع العاملين نحو: ضربني

وضربته ، وألحقَ به البدل في: مررتُ بزيد، وهو ضعيف»<sup>(٥)</sup>.

٧- لديه عناية باللّهجات مثل قوله في باب اللامات: «وأهل اليمن يجعلون عوضها ميماً»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر التحقيق ص ٢٤ .

(٢) انظر التحقيق ص ١٧٠ .

(٣) انظر التحقيق ص ١٧١ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٢٤ .

(٥) انظر التحقيق ص ١٣٣ .

(٦) انظر التحقيق ص ١٨٧ .

## الفصل الثالث

### دراسة الكتاب وتتضمن :

#### أ) اسم الكتاب :

هذا الكتاب لم يشير إليه أيُّ مصدر من المصادر التي ترجمت له وإن كانت أشارت إلى أن كتبه المؤلف أكثر من المذكورة.

#### ب) توثيق نسبته للمؤلف :

لم يرد لدى السابقين ذكر هذا الكتاب ، وقد بحثت كثيراً واطلعت على العديد من المصادر المتوافرة لدي ، وحاولت الحصول على أية معلومات تدل على أن هذا الكتاب ينسب لغير عبد الباقي ، لكنني لم أتوصل إلّا إلى ما ذكره الدكتور محمد بن علي الحازمي من أسباب في رسالته للدكتوراه بعنوان : ( الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن للهجرة).

وقد كان للدكتور الحازمي جهد بارز في إثبات نسبة هذا الكتاب ، حيث جمّع الكثير من المراجع والمعلومات ، وكان حريصاً على التثبت عند نسبة الكتب إلى أصحابها ، لذا فإنني أجد أن الأسباب التي ذكرها لها وجاهة في صحة إثبات نسبة الكتاب للمؤلف . وأنا أوافق الرأي فيما ذكره لوجهة تلك الأسباب<sup>(١)</sup> :

١ - أن المرجح عندي أن يكون كاتب النسخة هو عبد الباقي نفسه لسببين :

أ) اشتملت غلاف المخطوط على العبارة الآتية :

---

(١) انظر: الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن للهجرة (رسالة دكتوراه) د : الحازمي . محمد بن علي (مخطوط غير مطبوع).

(المقدمة السعدية في ضوابط العربية ، تصنيف العبد الفقير إلى الله تعالى عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني عفا الله عنه وبوأه الجنة).

ب) خط العنوان من جنس خط الكتاب لا يختلف ، ولا يوجد اسم الناسخ في المخطوط. كما أن من ترجموا لعبدالباقي ذكروا أنه كان جيد الخط وهذه النسخة كُتبت بخط جميل جداً.

٢- أن المترجمين له أغفلوا بعضاً من مؤلفاته ، وأشاروا إلى أن مؤلفاته أكثر من الموجود<sup>(١)</sup>.

٣- إشارته في المقدمة إلى أن المشير بوضعها المولوي الفاضلي السعدي، المتوفى في القاهرة سنة ٧٣٢هـ أثناء إقامة عبدالباقي بها وتدرسه بالمشهد النفيسي.

٤- أن الكتاب ألف في القرن الثامن بلا شك ، وليس من المؤلفات التي وقع في نسبتها إشكالات.

٥- أسلوب المقدمة في الكتاب كأسلوب عبدالباقي الثري سواءً بسواء ، فهذه الأدلة تدل على صحة نسبة الكتاب إلى عبدالباقي اليماني.

### ج) طريقة المؤلف في التأليف :

ابتدأ المؤلف الكتاب بمقدمة تحدث فيها عن سبب تأليفه الكتاب . ثم بدأ بذكر حد النحو وواضعه ، وذكر حد الكلمة والكلام والكلم.

ثم ذكر حد الاسم وعلاماته ، وحد الفعل وعلاماته ، وحد الحرف وأنواع الحروف . ثم ذكر حد الإعراب وقسمته وألقابه.

ثم انتقل إلى الأسماء المتمكنة وأنواعها ، ثم ذكر علامات الإعراب . وعاد بعد ذلك للاسم فذكر له حداً آخر وحداً لاسم الجنس وللعلم ، وذكر أقسام العلم، وعاد لعلامات الاسم، وكان يذكر أحياناً ما يتعلق بكل علامة حتى تصبح العلامة مبحثاً مستقلاً ، وذلك مثل ذكره أنواع الألف واللام

(١) سبقت الإشارة إلى هذا آنفاً.

وأنواع الإضافة ، وحينما ذكر النداء ذكر حروفه ، وتابع المنادى ونداء المضاف إلى ياء المتكلم والاستغاثة .

ثم تناول التنوين والثنية وجمع السلامة المذكر ، وجمع السلامة المؤنث ، ثم النسب ثم عاد إلى النداء فذكر الترخيم والندوب .

ثم استمر في ذكر علامات الاسم فذكر العلامات المختصة بجملته ، فبدأ بجملته التفسير فالتصغير ، وفي أثناء ذكره لهذه العلامات يورد ما يختص بكل علامة كأنها مبحثٌ كاملٌ .

وبعد ذلك ذكر العلامات المختصة بمعانيه ، فبدأ بالفاعل ثم انتقل مباشرة لذكر المفعول على أنه أحد العلامات المختصة بمعاني الاسم ، ثم تناول سائر المفعولات : المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، وبعد ذلك ذكر سائر المنصوبات كالحال والتمييز والاستثناء والإغراء .

وذكر ضمن ذلك «كم» و «نعم» و «بئس» و «حَبْدًا» .

ثم تناول فعل التعجب ، وذكر بعده الأسماء التي تعمل عمل الفعل كأسماء الأفعال، واسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل (أي : صيغ المبالغة) ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم التفضيل .

ثم ذكر الابتداء والمبتدأ والخبر ونواسخ المبتدأ ، والخبر من «إنَّ وأخواتها» و «كان وأخواتها» وأفعال المقاربة و «ما» و «لا» المشبهتين بـ «ليس» و «لا» و «لات» .

وبعد ذلك تناول التوابع فبدأ بالنعته، فالعطف ، فالتأكيد ، فالبديل فعطف البيان، ثم ذكر النكرة والمعرفة ، ثم الممنوع من الصرف والعلل المانعة منه .

وختتم الحديث عن باب الاسم بالبناء والمركبات والكنائيات والعدد والتاريخ والحكاية.



أما باب الفعل فذكر الماضي منه والمضارع ، ثم انتقل للنواصب والجوازم ، وذكر الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وتنازع العاملين ، ثم ذكر ما لم يسم فاعله ، ثم ختم الباب بأبنية الأفعال .

وأما باب الحرف فتناول فيه الحروف العاملة ، ومعاني حروف الجر ، وذكر بعدها حروف القسم ، ثم الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل صفة على أخرى .

ثم ذكر جملة من الحروف ، وهي : حروف التنبيه ، وحروف النفي ، وحروف التصديق والإيجاب ، وحروف الخطاب ، والحروف الزائدة ، وحرفا التفسير ، والحرفان المصدريان ، وحروف التحضيض ، وحروف التقريب ، وحروف الاستقبال ، وحرفا الاستفهام ، وحرفا الشرط ، وحرف الردع ، واللامات ، وحرف تاء التأنيث الساكنة ، وهاء السكت .

ثم ختم الكتاب بألف القطع وألف الوصل (أي همزة الوصل وهمزة القطع) ، وفصل في الخط ، والضرائر الشعرية .

هذه مجمل أبواب كتاب المقدمة السعدية ، وهو يختصر جداً في كل باب ، وهذا شأن المختصرات .

وإذا نظرنا في ترتيب «المقدمة السعدية» نجد أن مؤلفه قد احتذى ترتيب ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) الذي اعتمد في بنائه على أساس اعتبار أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ولم يسر على ترتيب ابن مالك المعروف لأبواب النحو .

( د ) مصادره :

١ - مصادره من الكتب :

يُعدُّ كتاب «المقدمة السعدية» في النحو مختصراً لذلك لم يرد فيه اسم كتاب في النحو ولا في

غيره .

## ٢- من الرجال :

أما مصادره من الرجال : فقد صدر كتابه بذكر اسم شيخه المولوي الفاضلي السعدي الذي قال بأنه الذي أشار عليه بوضعه<sup>(١)</sup>.

ويقل ذكره للنحاة المتقدمين ، فقد اقتصر على ذكر تسعة منهم ، وهم : الخليل<sup>(٢)</sup> ، ويونس<sup>(٣)</sup> ، وسيبويه<sup>(٤)</sup> ، والكسائي<sup>(٥)</sup> ، والفراء<sup>(٦)</sup> ، والأخفش<sup>(٧)</sup> ، والمبرد<sup>(٨)</sup> والزجاج<sup>(٩)</sup> ، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup> . ونادراً ما يكرر واحداً منهم.

ومن اللغويين ذكر ابن الأعرابي<sup>(١١)</sup> ومن الشعراء ذكر العجاج<sup>(١٢)</sup>.

## هـ) شواهد :

نُجج عبد الباقي نُجج سابقه في الاستشهاد بمصادر اللغة العربية الفصحى من آيات قرآنية،

وأحاديث شريفة، وأبيات شعرية وأقوال العرب، وكان ذلك على النحو التالي:

١- الآيات القرآنية ، وقد بلغ عددها (٨١) آية.

٢- الأحاديث الشريفة ، وعددها أربعة أحاديث.

(١) انظر التحقيق ص ١ .

(٢) انظر التحقيق ص ٤٤ .

(٣) انظر التحقيق ص ٤٠ .

(٤) انظر التحقيق ص ٣٩ .

(٥) انظر التحقيق ص ١٣٩ .

(٦) انظر التحقيق ص ٤١ .

(٧) انظر التحقيق ص ٦٥ .

(٨) انظر التحقيق ص ١١٣ .

(٩) انظر التحقيق ص ٦٠ .

(١٠) انظر التحقيق ص ١١٩ .

(١١) انظر التحقيق ص ١٤٠ .

(١٢) انظر التحقيق ص ٦٠ .

٣- الأبيات الشعرية وقد بلغ عددها (٨٣) بيتاً من الشعر بالإضافة إلى (١٩) بيتاً من الرجز.

٤- الأمثال وأقوال العرب وعددها (٢٥).

(و) موقفه من المتقدمين :

عبدالباقي في كتابه نقل عن بعض المتقدمين من نحويين وغيرهم ، ووافقهم حتى لو لم يُصرِّح بأسمائهم ، كما يكثر لديه موافقة البصريين دون التصريح بلفظ البصريين، كقوله : (وأما الحال من المجرور ، فلا يتقدم عليه نحو : مررت بمند جالسة)<sup>(١)</sup>. وهذا الرأي للبصريين ، والكوفيون يجيزون تقديمه.

وكقوله عن المضارع : ( وإنما وجب له الرفع لعله معنوية ، وذاك أنه يقع موقع الأسماء)<sup>(٢)</sup>.

هذا رأي البصريين ، وإن لم يصرح بذكرهم.

وقوله في باب تنازع العاملين : « فالبصريون يجتارون إعمال الثاني وهو الصحيح، والكوفيون إعمال الأول ، وجملة المسائل التي يُعقد عليها هذا الباب مقسمة بأقسام الأفعال في التعدي وترك التعدي، وذلك سبعة أقسام :

فعل لا يتعدى كـ (قام ، وقعد) يدل على إعمال الثاني بتثنيته قاما ، وجمعه قاموا، والفرء لا يجيز هذه المسألة»<sup>(٣)</sup>.

كما أنه أورد بعض آراء الكوفيين ، ولكن دون موافقة صريحة عليها، أو منع لها أو تعليق عليها

كقوله عن معاني التصغير :

(والكوفيون يذكرون قسماً رابعاً ويسمونه تصغير التعظيم كدويهيئة)<sup>(١)</sup>.

(١) انظر التحقيق ص ٦٦.

(٢) انظر التحقيق ص ١٥٢.

(٣) انظر التحقيق ص ١٦٨.

وكقوله عن مد المقصور : (والكوفيون يميزون ضده وينشدون :

..... فلا فقرٌ يدومٌ ولا غِنَاءٌ) (٢)

وقوله في باب ما لم يُسَمَّ فاعله: « وهل هو بغير الفاعل، أم بناء برأسه مسألة خلاف ، فحجّة من يقول أنه بناء برأسه، ما جاء من نظائره نحو : نُفِسَتِ المرأَةُ، وُغِمَّ الهلالُ، وُجِنَّ الرجلُ، والصحيح أنه مغَيَّرٌ...» (٣).

وفي باب الحرف قال : « ولا تُزاد عند سبويه إلا في النفي ، والأخفش يُجوزُ زيادتها في الواجب» (٤). فهو هنا أورد القولين دون مناقشة أو ترجيح أو اختيار.

وكذلك عندما ذكر حروف الخطاب قال: (ونظير الكاف «الهاء» و «الياء» في نحو : «إِيَاءُ» و«إِيَائِي» على مذهب أبي الحسن) (٥). فهو هنا أورد القول دون بيان موقفه منه.

## ز) المصطلحات والحدود :

### ١- المصطلحات :

اهتم عبد الباقي بالمصطلحات النحوية، وقد غلب عليه في كتابه المقدمة مصطلحات البصريين ،

وتقلَّ مصطلحات الكوفة عنده، ومن ذلك:

مصطلح الخفض (٦) وهو مصطلح كوفي ، ويقابله عند البصريين الجر.

(١) انظر التحقيق ص ٤٦ .

(٢) انظر التحقيق ص ١٩٤ .

(٣) انظر التحقيق ص ١٧٠ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٧٤ .

(٥) انظر التحقيق ص ١٨٢ .

(٦) انظر التحقيق ص ٦

ومصطلح النعت <sup>(١)</sup>.

ومصطلح الأسماء السالمة <sup>(٢)</sup>، أي : الأسماء التي آخرها حرف صحيح.

ومصطلح الأفعال السالمة <sup>(٣)</sup>، أي : التي ليست معتلة الآخر.

قوله : « وأعني بالحال الليلة واليوم والآن » <sup>(٤)</sup>، ويقصد بالحال الزمن الحالي .

## ٢ - الحدود :

لا تقل أهمية الحدود عند عبد الباقي عن أهمية المصطلحات ، ومن صور عنايته بها أنها تكون

سهلة ووافية بالدلالة على الحدود في كثير من الأحيان.

ومن عنايته بالحدود أنه قد يذكر للشيء أكثر من حد، فقد ذكر للاسم حدين مختلفين <sup>(٥)</sup> في

موضعين مختلفين .

كما أنه في بعض الأحيان لا يذكر الحد للشيء مثل : عدم ذكره حدًّا لـ «كم» الاستفهامية، و«كم»

الخبرية <sup>(٦)</sup>، أو يكون هذا الحد ناقصاً غير جامع مثل تعريفه للحال <sup>(٧)</sup>.

وأيضاً الحدود عنده واضحة ودقيقة في غالبها ، مثل تعريفه للتمييز حيث قال : «وهو رفع الإبهام

المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة في جملة أو مفرد» <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر التحقيق ص ١١٦ .

(٢) انظر التحقيق ص ٦ .

(٣) انظر التحقيق ص ٦ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٧٧ .

(٥) انظر التحقيق ص ٣ ، ٨ .

(٦) انظر التحقيق ص ٧١ .

(٧) انظر التحقيق ص ٦٢ .

(٨) انظر التحقيق ص ٦٩ .

وكذلك ذكره لحد الخبر حيث قال: «هو الجزء المُستفاد من الجملة مفرداً كان أو جملة»<sup>(١)</sup>.  
كما أنه يختصر الحد في بعض الأحيان وذلك مثل: تعريفه للفاعل بقوله: (وهو ما أسند إليه الفعل المقدم عليه)<sup>(٢)</sup>.

### ح) نسبة الأقوال إلى أصحابها :

إن عبد الباقي في كتابه قليلاً ما ينسب الأقوال إلى أصحابها دون ذكر المصدر ، ومن أمثلة ذلك :  
قوله في باب النعت : « قال ابن عصفور : قدم الاسم ثم الظرف ثم الجار والمجرور على الجملة »<sup>(٣)</sup>.  
وقد نقل كلام ابن عصفور بالمعنى كما بيّنا في التحقيق .

### ط) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :

الكتاب بصفة عامة له قيمة كبيرة ، وتتمثل هذه القيمة في مكانته التاريخية، وذلك لكون مؤلفه من المتقدمين بالنسبة لعصرنا ، فهو من علماء القرن الثامن الهجري، ولكون هذا الكتاب مختصراً فهو مفيد لطلاب العلم خصوصاً المبتدئين لأنه يعرض قواعد النحو بشكل مبسط ويسير.

### وللكتاب مزايا امتاز بها كما أخذت عليه مآخذ :

#### ١ - مزايا الكتاب :

من مزايا الكتاب أن فيه تفصيلات نادراً ما توجد في الكتب المختصرة ومن ذلك ما قاله في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر<sup>(٤)</sup>. حيث عدّد هذه الحروف وذكر معانيها ، وعملها في الجملة الاسمية ومثل لكل حرف في كل حالاته.

(١) انظر التحقيق ص ٩٦ .

(٢) انظر التحقيق ص ٤٨ .

(٣) انظر التحقيق ص ١١٩ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٠٠ .

ومن التفصيل كذلك قوله : (ويجوز حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه في خمسة مواضع ...

إلى قوله : (ولا يجوز : ما عدا ذلك إلا في ضرورة)<sup>(١)</sup>.

- ورود تعليقات في بعض الأبواب.
- ورد في الكتاب أكثر من حد للشيء الواحد وتلك الحدود واضحة .
- كثرة الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومن الشعر.
- أنه يشير لبعض القبائل في بعض المواطن مثل قوله في باب حروف الاستقبال : ( وبنو تميم  
يبدلون همزتها عيناً ) .
- القيمة التاريخية.

## ٢- المآخذ :

هناك مآخذ منهجية وأسلوبية فالمآخذ المنهجية مثل :

- ١- عدم الفصل بين أبواب النحو وأبواب الصرف فقد ذكر التصغير والنسب وسط أبواب النحو، وذكّرت أبنية الأفعال ضمن باب الفعل وهي مباحث صرفية. وإدراج مباحث غير نحوية مثل فصل الخط<sup>(٢)</sup>. ويُعتذر له بأن هذا من صنيع الأقدمين.
- ٢- فيه تقديم أبواب كان الأولى تأخيرها ، والعكس مثل : تقديم بعض الأفعال عن بعض ، فقد قدّم ذكر أفعال المقاربة على الفعلين الماضي والمضارع ، وتأخير المبتدأ والخبر عن غيره من المرفوعات ، وتأخير ما لم يسم فاعله عن المرفوعات.

(١) انظر التحقيق ص ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر التحقيق ص ١٩٠.

- ٣- إنَّ عبدالباقى اليماني صنَّف «نِعْمَ» و«بِئْسَ» وفعل التعجب في باب الاسم ، و«كان وأحوالهما» وأفعال المقاربة كذلك مع أنها أفعال .
- ٤- وجود خلل في طريقة التأليف ومن ذلك أنه يعرض للشيء في موطن ثم لا يكمله ، ثم يعود إليه في موطن آخر<sup>(١)</sup> ، مثل : حديثه عن حدِّ الاسم فقد ذكر حدَّه ثم انتقل إلى ذكر حدِّ الفعل ، ثم حدَّ الحرف ، ثم حدَّ الإعراب ، ثم ذكر علامات الإعراب ، ثم عاد بعد ذلك للحديث عن حد الاسم . كما أنَّه لم يُفرِّق بين «لا» النافية للجنس وبين العاملة عمل «ليس»<sup>(٢)</sup> .
- ٥- عدم الدقة في التقسيم ، حيث ذكر نوعي القسم الأول من الإضافة دون الإشارة إلى أن الإضافة على نوعين : معنوية ولفظية ، ثم تحدث عن الإضافة اللفظية دون تعريفها<sup>(٣)</sup> ، ثم حدث عنها بذكر أقسامها<sup>(٤)</sup> .
- ٦- تكرير ما سبق ذكره قريباً دون داع ، مثل قوله في باب الإضافة : «والتي بمعنى من يجوز لك أن تأتي بمن وتنون الأول» وقد ذكر هذه العبارة في أول الباب<sup>(٥)</sup> .
- ٧- إهمال الهمزات .
- ٨- في باب علامات الإعراب لم يُطلَق على الأفعال المذكورة في الباب الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة .

(١) انظر التحقيق ص ٣ ، ٨ .

(٢) انظر التحقيق ص ١١٠ .

(٣) انظر التحقيق ص ١٣ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٤ .

(٥) انظر التحقيق ص ١٤ .



- ٩ - أن المؤلف استعمل الضرورة لما وقع في النثر ، بينما النحويون يخصصون الضرورة بالشعر ، مثل ما ورد في باب النداء والمنادى<sup>(١)</sup> .
- ١٠ - أن المصنّف فصل فصلاً كبيراً بين علامات الاسم وهي : العلامات المختصة بأوله الألف واللام، وهي إما للجنس ، وإما للعهد . وبين العلامات المختصة بآخره وهي علامة التنوين<sup>(٢)</sup> .
- ١١ - أن المصنّف يشير إلى الخلافات مجرد إشارة دون تفصيل ودون أدلة أو ترجيح أو ذكر لأصحابها ، وقليلاً ما يذكر طرفي الخلاف وذلك ضمن أبواب مختلفة في الكتاب. ولعلّ السبب في ذلك كون الكتاب مختصراً.
- ١٢ - قلة شواهد الحديث والأمثال والأقوال في الكتاب.
- ١٣ - أنه يورد الأقوال دون ترجيح مثل قوله في باب حرف الرّدع : «وهو : (كلاً) ، [فعد] الزجّاج ردع وتنبيه ، و[عند] سيويه زجر وردع<sup>(٣)</sup> .
- ١٤ - أنه قد يورد لفظاً مخالفاً لما يرد في المصادر ، وذلك مثل ما ورد في بيت الشعر الآتي:
- ..... كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ<sup>(٤)</sup>
- فقد رَوَى المصنّف البيت هنا بكلمة [عِيًّا] والصحيح فقيراً.
- ١٥ - الاختصار في الشواهد الشعرية .

(١) انظر التحقيق ص ١٩ .

(٢) انظر التحقيق ص ٢٥ .

(٣) انظر التحقيق ص ١٨٧ .

(٤) انظر التحقيق ص ١٦٠ .

١٦- هناك قصور في بعض التعريفات كما أن بعض الحدود مختصرة وناقصة غير جامعة، مثل تعريف التنوين.

١٧- ذكر المصنف جملة: «هو أَحْسَنُ من عمرو»<sup>(١)</sup> في باب التعجب، مع أنها أسلوب تفضيل، وكان الأولى ذكرها في باب التفضيل.

١٨- قوله في أول باب التعجب: (لا يُتَعَجَّبُ من الخلق الثابتة) ومثّل لذلك بقوله: أهوجه! أحمقه!، ثم خالف قوله هذا بقوله: (وإن أردت البلادَةَ جاز)<sup>(٢)</sup>.

١٩- في باب النعت في قوله: (نحو: مررت بهذا الرجل) فالرجل في هذه الجملة ليس نعتاً، وإنما هو بدل أو عطف بيان، ولكن لعلّه يرى أن إعرابه يكون نعتاً.

٢٠- في باب النكرة والمعرفة في قوله من المعرفة: (وهي: خمسة أصناف). والذي عليه الجمهور أنّها سبعة أصناف وهي: المضمّر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى إذا كان نكرة مقصودة.

فالمصنف ذكر أنها خمسة ثم عدّ ستة، وأنقص ذكر المنادى.

أما المآخذ الأسلوبية فهي:

١- في باب تصغير الظروف قال: (الغير المبنية)، والأولى أن يقول: غير المبنية؛ لأن دخول «أل» على غير خطأ؛ لأنها موغلة في الإبهام.

(١) انظر التحقيق ص ٨١.

(٢) انظر التحقيق ص ٨٢.

- ٢- العطف على «إما» بـ «أو» في أكثر من موضع من الكتاب مثل : باب الاسم، وباب النداء والمنادى ، وباب الحكاية . والصواب أن يقال : إما ... وإمّا ، كقوله تعالى: ﴿إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا﴾. سورة الإنسان من الآية ٣.
- ٣- استعمال كلمة (لا غير) في أكثر من موضع ، فيقول ابن هشام في المغني أن «لا غير» لحن. والصواب : ليس غير.
- ٤- دخول قد على الفعل المنفي.
- ٥- استخدامه «مَنْ» التي للعاقل في غير موضعها وذلك في قوله : «وَمَنْ يَعْمَلْ» والصواب «وَمَا يَعْمَلْ».
- ٦- استعمال كلمة (قول) في تعريفه للكلمة ، والقول لا يُطْلَقُ إلا على الموضوع .
- ٧- في قوله «وبك» حلف بغير الله وهذا لا يجوز.

**القسم الثاني**

**التحقيق**

## أولاً: منهج التحقيق

لقد كان منهجي الذي سرت عليه في تحقيق هذا المخطوط متمثلاً في الآتي:

- ١- بعد أن تمَّ لي اختيار المخطوطة بدأتُ بنسخها مع مراعاة قواعد الرسم المعروفة.
- ٢- ضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ مع مراعاة وضع الهمزات.
- ٣- خرَّجتُ الآيات القرآنية، ووضعتها بين قوسين مزهرين.
- ٤- خرَّجتُ الأحاديث الشريفة من مصادرها المعروفة.
- ٥- أمَّا تخريج الشواهد الشعرية فكان على النحو الآتي : ذكرتُ تمام البيت، ونَسَبتهُ إلى قائله إن وُجد ، مع بيان مواطن الاستشهاد والبحر من كتب النحو المشهورة.
- ٦- خرَّجتُ ما ورد في النصِّ من أمثال وأقوال العرب من معاجمها.
- ٧- وثَّقتُ جميع النقول عن النحاة وغيرهم بنسبتها إلى أصحابها وذكر مواطنها في مصنَّفاتهم إن وُجدتُ ما أمكن ذلك.
- ٨- ترجمتُ للأعلام الذين ورد ذكرهم من كتب التراجم.
- ٩- حصر ما يقتضيه السياق بين قوسين معقوفين [ ] ، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.
- ١٠- حصر الأساليب النحوية المأثورة بين قوسين هلاليين ( ) .
- ١١- وضع علامات الترقيم المعهودة.
- ١٢- بيَّنتُ أرقام أوراق المخطوط ورمزتُ للصفحة اليمنى بـ (أ) ، واليسرى بـ (ب)، ووضعتُ الأرقام بين قوسين معقوفين [ ] .
- ١٣- ألحقتُ بمقدمة الكتاب صوراً للصفحة العنوان و صفحة الكتاب الأولى والصفحة الأخيرة.
- ١٤- وضع الفهارس الفنية المتعارف عليها وهي :

فهرس :

- ١- الموضوعات.
  - ٢- الآيات القرآنية.
  - ٣- الأحاديث الشريفة.
  - ٤- الأمثال وأقوال العرب.
  - ٥- الشواهد الشعرية.
  - ٦- الأعلام.
- ثم قائمة بالمصادر والمراجع المتعلقة بالكتاب.

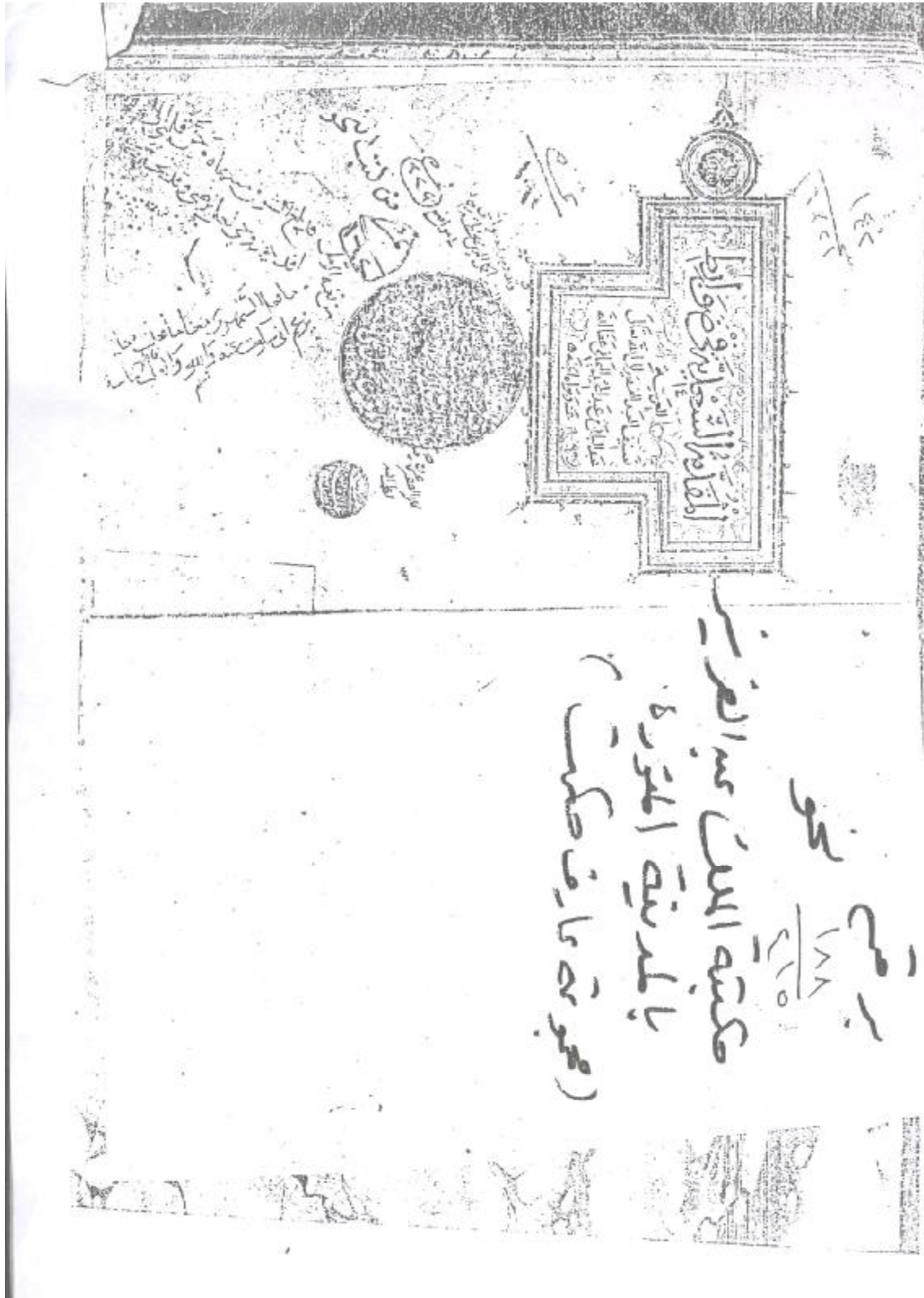
### وصف مخطوطة الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة أصيلة حصلتُ عليها من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (٢٢٤/١٦٢) نحو ، ويوجد من الكتاب نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحمل الرقم (١١١٩) نحو .

تقع المخطوطة في (٧١) ورقة ، طول الصفحة (٢١سم) وعرضها (١٦سم) ، ومتوسط عدد الأسطر في كل صفحة (١٦ اسطرًا) ، ويبلغ عدد الكلمات في كل سطر عشر كلمات تقريباً.

والخط الذي كُتبت به المخطوطة هو خط نسخ معتاد ، وهو خط واضح وموحد في جميع المخطوطة. والمخطوط مكتمل ليس فيه خرم ولا طمس . وهي نسخة جيدة عليها تصحيحات وتعليقات ومشكولة أحياناً ، وليس في المخطوط اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ مما يرجح أن الذي كتب المخطوط هو المصنّف نفسه. والله أعلم.

صفحة الغلاف من كتاب المقدمة السعدية







الورقة الأخيرة من المخطوط

واسمها من قبالها المشهور وعنى النظر السليمة والتشديد  
 وشأنه من المحققين قوله من غير العلم الخ يا وشأن  
 تحقير الشك من غير العلم الخ من يكون أفرق من قطع العلم الخ  
 الخ لا يوافق إلا من يشاء وشأنه من العلم الخ الخ الخ الخ  
 بها غيره من العلم الخ وشأنه من العلم الخ الخ الخ الخ

وشأنه  
 من العلم الخ  
 الخ الخ الخ

شأنه أم بالسواب  
 والرسالة الخ الخ الخ

من العلم الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ



**القسم الثاني**

**النص المحقق**

**ثانياً :**

**النص المحقق**

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الثقة

أما بعدُ : فحمداً لله مودع الإنسان بدائع البيان ، ومترّه به اللسان عن شوائب النقصان ،  
ومتّخذٍ بهذه<sup>(١)</sup> اللغة المُطلّعة بكليّاتها وجزئيّاتها على فصاحة نظم القرآن ، والصلاة والسلام على أشرف  
بني عدنان محمد المبعوثِ بجوامع الكلم وقواعد البيانِ وعلى آله وأصحابه المخصوصين ببيعة الرضوان ،  
وعلى من بايعهم بالفضل والإحسانِ وسلم تسليماً كثيراً .

فإن بعض من أولاي من إحسانه جميلاً ، وأوردني من مناتل كوبه سلسبيلا سألني أن أضع له  
في علم العربية مقدمة تكونُ عمدةً للمبتدئ وتذكرةً للمنتهي ، فأجبتّه إلى ما سأل ، مع معرفتي  
بقصوري في هذا الشأن وتيقني أنني لست من حلبة هذا الرهان ، لكن حملني الحياء على المطاوعة ،  
وأقدّمني على ما صنعت جديد المراجعة ، والمشير بوضعها الجنبُ العالي المولوي الفاضلي السعدي<sup>(٢)</sup>  
لازالت هممه عالية البيان ، سامية الأركان ، حريصةً على اكتساب الفوائد مستشرفةً لتحصيل النفائس  
من العلوم والفرائد ، ومن ها هنا أشرعُ فيما أمر ، وأوردُ في هذه المقدمة ما حضر ، وسمّيتها المقدمة  
السعدية في ضوابط العربية .

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها (( ومتّخذٌ بهذه اللغة ..... )) .

(٢) هو القاضي الإمام تاج الدين أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن عبد الكافي بن عوض بن سنان بن عبد الله  
السعدي الشافعي ، سمع الكثير ، وخرج لنفسه معجماً في ثلاثة مجلدات ، وقرأ بنفسه الكثير ، وكتب (الخط  
الجيد) وكان متقناً عارفاً بهذا الفن ، يقال إنه كتب بخطه نحواً من خمس مئة مجلد ، وقد كان شافعياً مفتياً  
ومع هذا ناب في وقت عن القاضي الحنبلي ، وولي مشيخة الحديث بالمدرسة الصاحبية بدمشق ، وتوفي  
بمصر في مستهل ربيع الأول سنة ٧٣٢هـ عن ثنتين وثمانين سنة .

انظر : البداية والنهاية ١٤ / ١٧٣ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٠٢ .

[حدّ] / النحو :

علمٌ مستخرج بالقياس المستنبط من الكتابِ والسنةِ والكلامِ الفصيح<sup>(١)</sup> .

والغرضُ منه معرفةُ صوابِ الكلامِ من خطئه.

وواضعُهُ عليّ بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

والسبيلُ إلى<sup>(٣)</sup> معرفته تكون بإحكامِ أصوله وتقديمِ الأهم منها أولاً .

فالأهم سبعة أشياء : الاسم ، والفعل ، والحرف . وهي أجزاء الكلام ، والموضحة لمعانيه : الرفع ،

والنصب ، والجر ، والجزم ، لأن مدار كلام العرب لا يخلو منها أو من بعضها . ثم الكلام على الكلمة

والكلام والكلم أولى .

[حد الكلمة] :

أما الكلمة فقول موضوع لمعنى مفرد.

[حد الكلام] :

وأما الكلام فهو ما تضمن كلمتين [فأكثر] بالإسناد المفيد بالوضع.

[حد الكلم] : وأما الكلم فجمع كلمة.

(١) هذا الحدّ واحد من تعريفات متعددة ذكرها النحويون ، ويؤخذ عليه عدم الإشارة إلى أنه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً ، وإفراداً وتركيباً ونحو ذلك .

انظر شرح كتاب الحدود في النحو لفاكهي ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢) نسبة وضع النحو إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه مسألة خلافية منذ القدم ، والراجح أنه لا يصح نسبته لعلي رضي الله عنه لأسباب مبسطة في كتب نشأة النحو العربي وأبحاثه .

انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) الكلمة مطموسة في الأصل ، ولعلها (( والسبيل إلى معرفته ..... )) .

## حد الاسم :

كلمة تدل على معنى في نفسها غير مُتعرِّضةً بينيتها لزمان<sup>(١)</sup>.

وله علامات تختص به ، أما من أوله فكالألف واللام ، وحروف الجر ، وحروف النداء . أو من آخره فكالنوين ، والثنية ، والجمع ، والنسب . أو من جملته فكاللتصغير والتكسير . أو من معناه ككونه<sup>(٢)</sup> فاعلاً أو مفعولاً أو مخبراً به أو عنه ، أو جرت عليه التوابع كالنعت والعطف والتأكيد والبدل أو مستثنى منه .

وهو صحيح ومعتل وظاهر وما بينهما وهي أسماء الإشارة .

## حدّ الفعل :

كلمة تدل على معنى في نفسها/ مُتعرِّضةً بينيتها لزمان<sup>(٣)</sup>.

وله علامات تختص بأوله كقد والسين وسوف ، وبآخره كثناء التأنيث وصلماً ووقفاً ، واتصال الضمائر ونوني التأكيد [ به ]<sup>(٤)</sup> .

ومن جملته الأمر والنهي والتصريف ، ومن معناه كونه خبراً .

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ ماضٍ ومستقبل وحال .

(١) هذا الحد يكاد يكون أجمع الأقوال في حد الاسم ، لشموله جميع الأسماء ، مع السلامة من المآخذ التي تؤخذ على

التعريفات الكثيرة ، حيث قد ذكر النحويون للاسم أكثر من سبعين حداً . انظر : أسرار العربية ص ٣٨ .

(٢) في الأصل : كونه ، والصواب ما أثبتته .

(٣) هذا الحد - أيضاً - يكاد يكون أجمع الحدود لسلامته من الاعتراضات انظر : شرح كتاب الحدود في النحو

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

## حد الحرف :

كلمة تدل على معنى في غيرها لا غير .

وجملة الحروف ثلاثة أضرب : حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل على

صفة ولا تعمل على أخرى .

## الإعراب :

هو ما جلبته العوامل في آخر الاسم لفظاً أو تقديراً .

**والمعرب قسمان :** الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة السالمة من إحدى النونات<sup>(١)</sup> .

**وألقباه :** رفع ونصب في الاسم والفعل نحو : يقومُ زيدٌ ، وإنَّ زيداَ لن يقومَ ، وجرَّ يَخُصُّ الاسم نحو :

بزيدٍ ، وحزم يَخُصُّ الفعل نحو : لم يضربُ .

والأسماء المتمكنة هي التي يحسن فيها الألف واللام ، والتنوين ، والإضافة ، أو تغيرت بتغير

العوامل ، وهي عشرة أضرب :

ضرب تدخله الحركات الثلاث والتنوين ، أو ما يقوم مقامه وهي الأسماء السالمة<sup>(٢)</sup> المفردة المنصرفة

كرجلٍ ، وفرسٍ .

وضرب يدخله رفع ونصب وجر وهو ما ذُكِرَ إذا كان مضافاً أو فيه ألف ولام كفرسك والفرس .

وضرب يدخله / رفع ونصب وهي الأسماء التي لا تنصرف .

[٢/أ]

(١) وهي نون النسوة ، ونون التوكيد الخفيفة والثقيلة .

(٢) ويريد به الاسم الذي ليس آخره حرف علة كرجلٍ .



وضربٌ يدخله رفعٌ وجرٌ وذلك جمع المؤنث السالم كالمهندات .

وضربٌ يدخله النصب والتنوين أو ما قام مقامه وهي الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها

كسرة . وضربٌ يدخله التنوين أو ما قام مقامه وهي الأسماء المقصورة التي آخرها ألف .

وضربٌ معربٌ لا يدخله شيء من علامات الإعراب وهو ما كان آخره ألف التانيث المقصورة

كحُبلى وسَكَرى . وضربٌ معربٌ بثلاثة أحرف وهي ستة أسماءٍ معتلةٍ مضافة وهي : أخوك ، وأبوك ،

وحموك، وهنوك ، وفوك ، وذو مالٍ . رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء .

وضرب معربٌ بحرفين وهو التشنية في الأسماء يكون رفعها بالألف وجرها ونصبها بالياء .

وضربٌ معربٌ بحرفين وهو : الجمع السالم<sup>(١)</sup> يكون رفعه بالواو وجره ونصبه بالياء فهذه جملة

الأسماء المعربة .

---

(١) أي الجمع المذكر ، والجمع المؤنث .

## علامات الإعراب

لرفع أربع علامات الضمة ، والواو ، والألف ، والنون . فالضمة علامة الرفع في شيئين : في

الأسماء السالمة<sup>(١)</sup> والأفعال المضارعة السالمة اللام كيقوم . والواو علامة الرفع في الأسماء/ الستة المعتلة ، وفي الجمع [ المذكر ]<sup>(٢)</sup> السالم . والألف علامة الرفع في تثنية الأسماء مذكراً كانت أو مؤنثاً ، والنون علامة الرفع في ثلاثة أشياء : في تثنية فاعل الفعل وجمعه ، والواحدة المؤنثة في مثل : يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، والنون عوض من الضمة<sup>(٣)</sup> .

وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف النون .

فالفتحة علامة النصب في الأسماء والأفعال سالمة كانت أو معتلة ، سوى المعتل بالألف ، والألف علامة النصب في الأسماء الستة . والياء علامة النصب في التثنية والجمع السالم . والكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم . وحذف النون علامة النصب في الأفعال التي رفعها بإثبات النون . وللجر ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة . فالكسرة في الاسم السالم المنصرف . والياء في الأسماء الستة ، والتثنية ، والجمع . والفتحة علامة الجر في الأسماء التي لا تنصرف . وللحزم علامتان : السكون ، والحذف .

فالسكون في الأفعال السالمة مثل : لم يخرجْ . فإن كان قبل الحرف الآخر مدًّ ولين من واو

أو ياء أو ألف حُذفتْ لالتقاء الساكنين مثل : لم يقلْ ، ولم يبعْ ، ولم يخفْ . فإن تحرك الآخر بحركةٍ

(١) هي الأسماء الصحيحة .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) يريد بذلك الأفعال الخمسة ، أو بمعنى أدق : الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو

الجماعة ، أو ياء المخاطبة .

[٣/أ] لازمة عاد المحذوف/ وذلك مع المؤنث ، وضمير الاثنين ، وجماعة المذكر ومع نوني التأكيد الخفيفة والشديدة فيقول ، ولم تقولي ، ولم يقولوا ، ولا تقولن ، ولا تقولن .

وأما الحذف فيكون في الأفعال المعتلة ، والأفعال التي علامة رفعها ثبات النون . فالمعتل مثل :

يغزو ، ويرمي ، ويخشى . وإنما حذفت لأن الجازم لم يجد حركةً يأخذها ، فأخذ من نفس الفعل .

فجميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة .

## باب الاسم

وهو ما أبان عن مسمى شخصٍ كزيد ، وغير شخصٍ كعلمٍ وجهل<sup>(١)</sup> . واشتقاقه من السمو في الأصح<sup>(٢)</sup> ، ومن أصنافه اسم الجنس وهو ما عُلق على شيءٍ متناول ما أشبهه<sup>(٣)</sup> .  
 واسم العلم وهو ما عُلق على شيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه<sup>(٤)</sup> . وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتبّل .

أما المفرد فكزيد ، وأما المركب فجملة وغير جملة فالجملة نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ . وغير الجملة اسمان جعلاً اسماً واحداً كمَعْدِي كَرِب . أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف .

(١) تقدم حد المؤلف للاسم أول الكتاب ص ٤ ، وحدّه هنا بجد آخر ، ولعل المصنف أراد هنا بيان قسميه من حيث مسماه .

(٢) قال الزجاج : معنى قولنا اسم هو مشتق من السُّمُو وهو الرِّفْعَةُ ، قال والأصل فيه سِمُوٌ ، مثل قَتُوٍ وأقْناء .  
 والاسم مُشْتَقٌّ من سَمَوْتُ ، لأنه تنويه ورفعة ، وتقديره أفع ، والذاهب منه الواو ، لأن جمعه أسماء وتصغيره سَمِيٌّ ، واختلّف في تقدير أصله فقال بعضهم فعلٌ . وقال بعضهم : فُعلٌ ، وأسماء يكون جمعاً لهذا الوزن ، وهذا لا تُدرِك صيغته إلاّ بالسَّمْع ، وفيه أربع لغاتٍ : اسْمٌ وأُسْمٌ ، بالضم وسِمٌ وسُمٌ .  
 انظر : الصحاح ٦/٣٥٥ ، ولسان العرب ٣/٢١٠٩ .

(٣) اختلف النحويون في بيان المراد باسم الجنس ، فمن أقرب ما قيل في تعريفه ، إنه ما وضع للماهية من حيث هي أي : من غير أن تُعيّن في الذهن أو خارجه ، كالأسد اسم للبيوع ، أي لماهية هذا الحيوان ، وهذا معنى قول المصنف : (( متناول ما أشبهه )) فقولنا : الأسد يتناول كل ما أشبهه من السباع . انظر : همع الهمع ٢٨٢/١ .

(٤) العلم نوعان - وهو ما ذكر المصنف - وعلم الجنس ، فعلم الشخص ما وضع لمعين لا يتعداه إلى غيره ، كأسماء الناس ، والبلاد كمكنة ، وهذا معنى قول المصنف : (( غير متناول ما أشبهه )) فقولنا : محمدٌ - مثلاً - لا يتناول ما أشبهه محمد ، بل هو خاص به فقط .

أما علم الجنس ، فقيل : إنه مرادف لاسم الجنس المذكور أنفاً ، وقيل : بل بينهما فرق ، فعلم الجنس : ما وضع لمعين في الذهن ، أي ملاحظ الوجود فيه ، كأسامة ، علم للأسد ، وتُعَالَة : علم للثعلب ، ونحو ذلك ، فأسامة علم يطلق على كل أسد في الوجود ، وتُعَالَة علم لكل ثعلب في الوجود ، وهكذا ، ولا شك أن هذا القسم لا يدخل تحت قول المصنف : " غير متناول ما أشبهه ، فتعريف المصنف خاص بعلم الشخص " ينظر : أوضح المسالك ص ٦٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨١ .

وأما المنقول<sup>(١)</sup> فعلى ستة أنواع : منقول عن اسم عَيْنٍ كَثُورٌ ، وعن اسم معنى كَفَضْلٌ ،  
وعن صفة كحاتم ، وعن فعل إما ماضٍ كَشَمَّرَ<sup>(٢)</sup> ، وإما مضارع كَتَغَلَّبَ<sup>(٣)</sup> . وإما أمر كاصْمِتْ<sup>(٤)</sup> ، أو  
عن صوت كِبَّبة<sup>(٥)</sup> .

[٣/ب]

والمرتجل<sup>(٦)</sup> على قسمين / : قياسي وشاذ . فالقياسي نحو غَطْفَان ، والشاذ مَوْهَب .

### ذكر علامات الاسم :

فالمختصة بأوله الألف واللام إما للجنس<sup>(٧)</sup> فكالإنسان .

- 
- (١) المنقول : هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وقيل المنقول ، هو الذي سبق له وضع في النكرات ، وهو الذي يُحفظ له أصلٌ في النكرات .  
وعن سيوبه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة .  
ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٩٦٢ ، التذييل ٢ / ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ص ٦٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٥ .
- (٢) شَمَّرَ : اسم رجل ، واسم قبيلة . انظر لسان العرب ٤ / ٢٣٢٢ .
- (٣) تغلب : اسم قبيلة . نسبة إلى تغلب بن وائل وينتهي نسبها إلى عدنان . انظر : لسان العرب ٥ / ٣٢٧٩ .
- (٤) اسم صحراء ، ولم يرد عن العرب التسمية بفعل الأمر إلا في هذا . انظر لسان العرب ٤ / ٢٤٩٣ .
- (٥) ببة : حكاية صوت صبي ، واسم جارية ، ولقب رجل من قريش ، ويوصف به الأحمق الثقيل ، وكذلك يطلق على السمين . انظر : لسان العرب ١ / ٢٠٣ .
- (٦) المرتجل : هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل : المرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات : وهو ما استعمل من أول الأمر علماً . انظر : التذييل ٢ / ٣٠٨ ، والهمع ١ / ٢٨٥ ، وأوضح المسالك ص ٦٤ .
- (٧) (أل) الجنسية هي : التي تحدث في الاسم معنى الجنسية .  
فإن لم تخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة ، وإن خَلَفَتْهَا (كل) حقيقة ، فهي لشمول أفراد الجنس ، وإن خَلَفَتْهَا مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة . انظر : التذييل ٣ / ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ص ٩٢ ،  
والهمع ١ / ٣٠٩ .

وإما للعهد فلا بد من ذكر المعهود<sup>(١)</sup> كـ [ قوله تعالى ] : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وبعض

الأعلام يدخله لام التعريف وهو على ضربين لازم وغير لازم .

أما اللازم فكالنجم والثريا والصَّعِق<sup>(٣)</sup> . وغيره كالحارث والعباس .

وكل مثني أو مجموع فتعريفه باللام - إلا ما ذكر من أَبَائِنِ<sup>(٤)</sup> ، وَعَمَّائِيْنِ<sup>(٥)</sup> وَأَذْرَعَاتِ<sup>(٦)</sup>

يقول<sup>(٧)</sup> : في المثني والمجموع الخالدان والمحمدان .

---

(١) وذلك في العهد الذكري ، فقد تقدم ذكر للمعهود - أي المعلوم في الآية التي قبلها وهو قوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ﴾ وهو موسى عليه الصلاة والسلام . أما العهد الذهني فلا يشترط تقدم ذكر معهود، بل يكتفي بالمعرفة الذهنية .

(٢) سورة المزمل من الآية ١٧ .

(٣) النجم : علم على الثريا خاصة . والثريا : تصغير ثروى ، من الثروة وهي الكثرة ، سميت بذلك لكثرة كواكبها . والصَّعِقُ : هو حويلد بن ثُفَيْل ، كان رجلاً يطعم الناس بتهامة ، فهبت الريح فسفت في أوعية طعامه ، فسبها فرمي بصاعقة ، فسمي الصَّعِقُ ، بمعنى مصعوق ، والصعق في الأصل : اسم لمن رُمي بصاعقة . انظر : لسان العرب ٤ / ٢٤٥٠ .

(٤) اسما جبلين . انظر لسان العرب ١٣ / ١ .

(٥) اسما جبلين . انظر لسان العرب ٤ / ٣١١٨ .

(٦) اسم قرية في بلاد الشام . انظر لسان العرب ٣ / ١٤٩٨ .

(٧) هكذا في الأصل ، والأوَّلَى : يُقال في المثني .... .

## ذكر حروف الجر

وهي : من ، وإلى ، وفي ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة<sup>(١)</sup> ، ورُبَّ وواوها وتاؤها ، وبل  
بمعناها ، وعن ، على ، وكاف التشبيه ، ومد ، ومنذ في أحد وجهيها ، وحتى . بمعنى إلى ، وواو القسم  
، وبأؤه ، وتاؤه ، ولامه ، وحاشا ، وخلا في أحد الوجهين ، كل هذه تَجْرُ ما بعدها وكلها تدخل  
على المعرفة والنكرة إلا رُبَّ فإنها تختص بالنكرات ، وعلى الظاهر والمضمر إلا رُبَّ ، والكاف ومد ،  
ومنذ ، وحتى ، وواو القسم ، وفأؤه ، وبأؤه . فإنهن لا يدخلن على المضمر ، وتختص التاء باسم الله ]  
تعالى [ وشدَّ<sup>(٢)</sup> : تَرَبَّ الكعبة وهو مثل : رَبَّهُ رَجُلًا/.

[٤/أ]

(١) قوله : " الباء الزائدة ، واللام الزائدة " ليست الزيادة شرطاً للباء واللام ، فهما حرفا جر بدون شرط زيادتهما .  
وقد يُرادان .

(٢) شدوذ ((تَرَبَّ الكعبة)) لا خلاف فيه ، أما الشذوذ في «رَبَّهُ رجلاً ليس متفقاً عليه ، فمن النحويين من يرى أنه  
كثير ، ومنهم من يرى أنه قليل . انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٧ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ . والهمع ٢ / ٤٣٥ -  
٤٧٩ .

## ذكر ما يأتي بعده الاسم مخفوضاً

وهي على ضربين :

ما يلزم الإضافة ولا يكاد يستعمل مفرداً كـ « عند » و « بين » ، ولا يحسن إظهار حروف الجر بإفراها لذلك ، وإن كانت أسماء<sup>(١)</sup>.

وما يقتضي معناه الإضافة : كـ : مثل ، وشبهه ، وسوى ، وخدّن ، وترّب<sup>(٢)</sup> ولد<sup>(٣)</sup> ، وكل ، وبعض ، وغير ، ووسط ، وكلا ، وكلتا ، وأولى ، وأولات<sup>(٤)</sup> ، وقط ، وحسب .

---

(١) يريد المصنف أن هذه الأسماء الملازمة للإضافة لا يصح معها إظهار حرفي الجر (( اللام ، من )) الذين تأتي الإضافة

بمعناها ، بسبب هذه الملازمة ، برغم كونها أسماء .

(٢) الخدّن : الصديق ، والترّب : اللدة والسن . انظر لسان العرب ٢ / ١١١٦ ، ١ / ٤٢٥ .

(٣) ومثلها : لدن ، ولدى .

(٤) أولو : بمعنى أصحاب ، وأولات بمعنى صاحبات .



## ذكر الإضافة

وهي على ضربين<sup>(١)</sup>:

أحدهما : بمعنى اللام.

فكل ما كان مضافاً إلى جنسه فمقدّر — (( من )) كباب ساج ، وكل ما كان مضافاً إلى

غيره فمقدّر باللام كباب زيد ، وهذا الضرب يلزم الجر لا غير . والأول يجوز في المضاف إليه ثلاثة

أوجه :

جره بالإضافة ، ونصبه إما على الحال أو التمييز ، وإتباعه لإعراب الأول إما على الصفة أو على البدل.

وكل اسم أضيف إلى اسم فإنه يعمل بالأول أحد ثلاثة أشياء :

إن كان معرفاً أزاله ، أو منوناً أو علماً أزالهما .

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلا فيها<sup>(٢)</sup> وهي إضافة اسم الفاعل والمفعول بمعنى

الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة .

وما حكي من [قولهم] : (( الثلاثة الأثواب )) فضعيف .

(١) هذا القسم خاص بالنوع الأول من نوعي الإضافة ، وذلك أن الإضافة عند النحويين قسمان : إضافة معنوية ، وإضافة لفظية .

فالمعنوية : هي التي تفيد المضاف أمراً معنوياً ، وهو التعريف أو التخصيص ، وتسمى كذلك محضة ، أي خالصة من تقدير الانفصال . مثل : إضافة غير ، ومثل ، وشبه ، وخذن ، ومثل : غلام زيد ، وغلام امرأة ، ومثل : مررت برجل غيرك أو مثلك .

واللفظية : هي التي تفيد المضاف أمراً لفظياً وهو رفع القبح أو التخفيف ، وتسمى غير محضة ، لأنها ليست خالصة من تقدير الانفصال . ويكون المضاف فيها صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ، مثل اسم الفاعل كضارب زيد ، واسم المفعول كمضروب العبد ، والصفة المشبهة كحسن الوجه .

انظر : أوضح المسالك ج ٣ ص ٧٣/٧٤ .

(٢) هذا النوع الثاني من أنواع الإضافة ، وهو الإضافة اللفظية غير المحضة .

والتي بمعنى ( مِنْ ) يجوز / لك أن تأتي بمن وتُنَوِّن الأول فتقول : ثوبٌ مِنْ حَزٍّ.

### [ أقسام الأسماء من حيث نوع ما تضاف إليه ] :

والأسماء المضافة يجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر إلا ذو وذات وتثنيتهما وجمعهما فإنه لا

يضاف شيء من ذلك إلا إلى الظاهر ، ويضافان أيضاً إلى المضمر (١).

وكلها تضاف إلى المفرد والمثنى والمجموع إلا كلاً وكلتا ، وأياً المضافة إلى المعرفة وأفعَلَ

التفضيلية وأحداً وإحدى ، أما كلا فلا تضاف إلا لمثنى معرفة نحو : كلا الرجلين قام.

وقد تضاف في الشعر إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر نحو :

كلا السيفِ والساقِ (٢) [ الذي ضَرَبَتْ به ] .....

وتضاف إلى مفرد إذا كان واقعاً على اثنين نحو :

(١) قد يُضاف "ذو" إلى عَلَم ، فإن قُرِن به وضعاً كانت الإضافة واجبة ، مثال : ذو يَزَن ، وإن لم يُقرن به وضعاً

كانت الإضافة جائزة كقولهم في قطريّ : ذو قطريّ ، والغالب في هذا الذي فيه الإضافة جائزة ألا يُعتدَّ به ،

فيكون من باب إضافة المُسمَّى إلى الاسم نحو قولهم : ذو صباح ، وقد جاء معتدلاً به نحو : ذو مالٍ ، وكلما

أضيف إلى العلم من نوعيه مسموع فلا يقال منهما إلا ما قالته العرب .

انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨١٥ — ١٨١٦ .

(٢) من الطويل ، وقائله جميل بثينة (في ديوانه ص ٣٤) ، وعجزه :

على دَهَشٍ يا بُنُّنُ ألقاهُ صاحِبُهُ .....

وفي رواية :

على دَهَشٍ — ألقاهُ صاحِبُهُ .....

وفي رواية :

على مَهَلٍ يا بُنُّنُ ألقاهُ صاحِبُهُ .....

الشاهد فيه قوله : (( السيف والساق )) حيث أضاف (( كلا )) إلى اسم مفرد وهو قوله : (( السيف )) ،

وهي لا تضاف إلا إلى المثنى ، وجاز ذلك لأنه عطف على المفرد مفرداً آخر ، فصار كأنه أضاف إلى المثنى ، لأن

بمجموعهما اثنان .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣ ، وخزانة الأدب ٥ / ١٦٩ ، المقرَّب ١ / ٢١١ .

وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ<sup>(١)</sup> .....

ومثلها كلتا وأي وأفعل التفضيلية إن أضيفا إلى معرفة لم يضافا إلا إلى اثنين فصاعداً نحو :

أي الرجلين قام ، وأفضل الرجال قام . وإن أضيفا إلى نكرة أضيفا إلى الواحد والاثنين والجماعة .

وأما أحدٌ وإحدى فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعة . والإضافة تكون في كلامهم بأدنى ملابس

نحو :

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحرةٍ<sup>(٢)</sup> .....

فأضـاف الكوكـب إليـهـا لجرهـا فـي العـمـل .

(١) من الرمل . وقائله : عبدالله بن الزبيرى ، وصدده :

..... إنَّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مَدَى

الشاهد فيه قوله : (( كلا ذلك )) حيث أضاف (( كلا )) إلى (( ذلك )) وهو مفرد لفظاً مثنى معنى ، وذلك لأنه يعود على الخير والشر . و(( المدى )) : الغاية ، و(( الوجه )) : مستقبل كل شيء ، أو الجهة و(( القبل )) : المحجة الواضحة .

انظر : شرح المفصل ٣ / ٢٣ ، وأوضح المسالك ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٠ ، والممع ٥١٤ ، والدرر ٢ / ١٤٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، وعجزه :

..... سُهَيْلٌ أذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

والشاهد فيه قوله (( كوكب الخرقاء )) حيث أضيف (( الكوكب )) إلى (( الخرقاء )) لوجود ملابس بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه .

المعنى : أن (( الخرقاء )) هي المرأة التي لا تحسن عملاً وهنا أضاف الكوكب إلى الخرقاء ، بملابسة أنها لما فرطت في غزلها في الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سُهَيْلٍ سحراً - هو زمان مجيء - وبسبب هذه الملابس سُمي (( سهيل )) كوكب الخرقاء .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣ ، ولسان العرب ٥ / ٣٢٢٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ١٧٠ .

## [حكم حذف المضاف] :

ويجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب بشرط أن يُشعرَ بالحذف<sup>(١)</sup>، فإن لم يكن  
[٥/أ] فلضرورة شعرية.

وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف<sup>(٢)</sup>، بشرط تقدّم ذكر المحذوف في

اللفظ نحو :

( ما كل سوداءَ تمرّةً ، وبيضاءَ شحمةً )<sup>(٣)</sup> والتقدير : كل [بيضاء] .

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ الآية ٨٢ من سورة يوسف ، أي أهل القرية.

(٢) أي : ويبقى على إعرابه وهو الجرّ .

(٣) ورد المثل بهذا اللفظ (( ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا كلُّ سوداءَ تمرّةً )) في كتب الأمثال ، وهو مثل يضرب في

اختلاف أخلاق الناس وطباعهم .

ينظر : مجمع الأمثال ٢٣١/٣ ، المستقصى في أمثال العرب ٣٢٨/٢ .

## [حكم الفصل بين المتضايين] :

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الحرف<sup>(١)</sup>، وما سمع من غيرهما فشاذ<sup>(٢)</sup>.

[تعلق الجار والمجرور والظرف] .

وجملة الأمر أن كلَّ جارٍ ومجرورٍ من حرفٍ أو ظرفٍ إذا وقع خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً تعلق

بمحدوفٍ ، فالخبر : محمدٌ عند بكرٍ .

والصفة : هذا رجل عند عمرو .

والصلة : هذا الذي في الدار .

والحال : هذه هند عند عمرٍ ، وكل ذلك مقدر بالاستقرار الذي هو اسم أو فعل ، إلا الصلة فإن

تقديرها بـ ( استقرَّ ) .

---

(١) أي حرف الجر .

(٢) ذكر النحويون أن مسائل الفصل سبع ، منها ثلاث جائزة في السعة :

إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلًا ، والفاصل إما مفعوله ، وإما ظرفه .

الثانية : أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه .

الثالثة : أن يكون الفاصل قسمًا .

والأربع الباقية تختص بالشعر .

إحداها : الفصل بالأجنبي ، وهو معمول غير المضاف ، فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفاً .

الثانية : الفصل بفاعل المضاف .

والثالثة الفصل بنعت المضاف .

الرابعة : الفصل بالنداء .

ينظر : أوضح المسالك ص ٤١٤ : ٤٢٠ .

والإضافة التي هي غير محضة<sup>(١)</sup> أقسام :

إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال<sup>(٢)</sup>.

وإضافة الاسم المشبّه باسم الفاعل<sup>(٣)</sup>.

وإضافة أفعل إلى ما هو بعض له كأفضل القوم.

وإضافة اسم المفعول<sup>(٤)</sup>.

وإضافة المصدر<sup>(٥)</sup>.

---

(١) كان الأولى بالمصنف أن يذكر هذا عند حديثه عن الإضافة اللفظية ص ( ١٣ ).

(٢) مثل : هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أوغداً.

(٣) مثل : هذا حسنُ الوجهِ ، وقليلُ الحِيلِ ، وعظيمُ الأملِ .

(٤) مثل : هذا مضروبُ الأبِ ، وهذا مُروِّعُ القلبِ .

(٥) مثل : عجبتُ من ضربِ زيدٍ .

ينظر : أوضح المسالك ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٤/٢ .

## ذكر حروف النداء والمنادى

أما حروفه : فـ ( يا ) و ( أيا ) و ( هيا ) و ( أي ) و ( وا ) و ( الهمزة ) وتستعمل للقريب لا غير .

وهيا وأيا وأي تستعمل للبعيد / . ويا للقريب والبعيد لأنها أم الباب ، ووا تختص بالتفجّع .

[٥/ب]

وهذه الحروف يجوز إثباتها مع المنادى وحذفها إلا في موضعين وهما في الاسم النكرة المقصودة<sup>(١)</sup> ، وما جاز أن يقع صفة لأي نحو : يا رجل ، ويا أيها الرجل ، ويا هذا<sup>(٢)</sup> .

والمنادى لا يخلو من خمسة أقسام :

إما أن يكون مفرداً نكرة [غير مقصودة] أو مفرداً [نكرة] مقصوداً ، أو مفرداً علماً أو مضافاً ، أو مشبهاً بالمضاف . فإن كان مفرداً علماً أو مقصوداً ضمته لفظاً أو تقديراً ، نحو : يا زيد ويا رجلاً .

وإن كان<sup>(٣)</sup> نكرة [غير مقصودة] أو كونه نصب نحو : يا راكباً ، أو مضافاً أو مشبهاً به فالنصب نحو : يا غلام زيد ، ويا طالعاً جبلاً .

[حكم تابع المنادى]:

ونعوت المنادى تابعة له على حسب إعرابه إذا كانت معربة ، فإن كانت مبنية على الضم فلك فيها وجهان : الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع . تقول: يا زيد العاقل والعاقل .

(١) سيذكر ص (٢٢) أنه قد يحذف للضرورة .

(٢) ذكر المصنف أنه يمتنع حذف حرف النداء في موضعين فقط ، ولم يذكر حكم حذفه مع اسم الإشارة ، وإنما مثل له ، وهذه مسألة خلافية ، فالبصريون يمنعون الحذف ، وبعض النحويين يجيز حذفه . ينظر الهمع ٤٢ / ٢ .

(٣) في الأصل ( فإن كان ) والصواب ما أثبتته .

فإن جئت بنعتٍ مضافٍ لنعتٍ مفردٍ قلت : يا زيدُ العاقلُ ذو الفضلِ ، تحمله على العاقل

لا غير .

وما ذكر في النعت فمثله في العطف تقول : يا زيدُ والرجلُ ، بالرفع والنصب ومثله التأكيد

[تقول] : يا تميمُ أجمعون وأجمعين .

وأما البدل فليس فيه إلا وجه واحد من نحو : يا زيدُ عمروُ ، إذا كان يُعرف بهذين الاسمين ،

فإن أبدلت مضافاً كان منصوباً / مثل : يا زيدُ أبا علي .

[أ/٦]

وتابع المضاف والنكرة المنصوبة والاسم المطول<sup>(١)</sup> ليس فيه إلا النصب ، ما خلا العطف والبدل

فإنك تحمل كليهما على أصله في نفسه . ولا ينادي<sup>(٢)</sup> اسم فيه ألف ولام في الأمر العام إلا مع ( أي )

من نحو : يا أيها الرجل ، وليس في العربية اسم ينادى فيه ألف ولام إلا ( اسم الله ) لأنهما عوض من

فائه<sup>(٣)</sup> فإن كانت مما تلحق الكلمة تارة وتحذف تارةً جاز الرفع والنصب كقولك : يا زيدُ والغلامُ .

وإن كانت لازمةً كالعباس والحارث فإن الاختيار الرفع ، وبعضهم يميز النصب .

وإذا أضطرَّ إلى تنوين المنادى المفرد المضموم ففيه مذهبان :

(١) الاسم المَطْوَلُ - ويقال : المَطْوَلُ أيضاً - هو الشبيه بالمضاف ، وهو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل ،

فيرفعه نحو : يا قائماً أبوه ، أو ينصبه نحو : يا طالعاً جبلاً ، وقد يكون ما بعده جاراً ومجروراً متعلقين به نحو يا

رفيقاً بالعباد . وسمي بذلك من قولهم : مطلتُ الحديدَ ، أي : مددتها .

انظر : التذييل ٥ / ٢٢٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ص ٥١٩ .

(٢) في الأصل ( ومن لا ينادي اسم فيه ألف ولام في الأمر العام إلا مع أي ..... ) فوجود ( من ) يجعل الكلام

مضطرباً ، لذلك حذفها .

(٣) وهي الهمزة ، فالألف واللام عوض عن همزة ( إله ) فتزلت (أل) منزلة حرف من نفس الكلمة، والذي يدل على

أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء ( ياالله ) بقطع الهمزة .

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٧٦ .



تنوينه مضموماً ، أو تنوينه منصوباً<sup>(١)</sup> .

وإذا ناديت اسمين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما في مثل قولك : يا زيدُ ، زيدَ عمرو ، ويا تميمَ

تيمَ عدي ، جاز لك فيه وجهان : ضم الأول ، ونصب الثاني .

ونصبه على أربعة أوجه :

إما على البدل ، أو عطف البيان ، أو على أنه نداء مستأنف ، أو بإضمار ( أعني ) .

والوجه الثاني : نصبهما معاً ويكون الثاني مقحماً .

وإن ناديت زيد بن عمرو جاز فيه من الإعراب ما جاز في الأول .

وللابن شرايط :

[١] أن يكون بين علمين أو ما جرى مجراهما .

[٢] وأن/ يكون صفة لمنادى ، وأن تكون الصفة واحدة ، وأن تكون مجاورة للموصوف لا فصل

بينهما .

وجملة الأحكام اللازمة «لابن» إذا وقع صفة بين علمين : حذف ألفه في الخط .

وإن ناديت اسماً أضفته إليك وآخره صحيح [ ففيه ]<sup>(٢)</sup> أربعة أوجه ، في مثل :

(١) مثال تنوينه مضموماً : سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

الشاهد فيه : ( يا مطرُ عليها ) حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منوناً مرفوعاً حين اضطر إلى تنوينه .

مثال تنوينه منصوباً : ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدِيّاً لقد وقتك الأوقاي

الشاهد فيه قوله : ( يا عدِيّاً ) فإن هذا علم مفرد ، وكان من حقه أن يبنى على الضم ، ولكنه اضطر إلى

تنوينه ، فعدل عن ضمه إلى نصبه . انظر : أوضح المسالك ص ٥٢٢ ، والممع ٢ / ٤٠

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

غلامي<sup>(١)</sup> حذف الياء والاجتزاء بالكسرة ، وإثباتها ساكنة ، وإثباتها مفتوحة ، كقولك :

يا غلامي ، وغلامي ، وغلاما ، وغلام ، فإن كان آخره معتلاً كالفتى ، والمولى فليس إلا إثبات الياء

مفتوحة من نحو : يا مولاي ومثل : غلامي ، ابن عم ، وابن أم<sup>(٢)</sup> .

وقد يحذف حرف النداء من النكرة المُقْبَلِ في ضرورة ، نحو افتدِ مَخْنُوقٌ<sup>(٣)</sup> .

وأطرقَ كَرَا<sup>(٤)</sup> وثَوِي حَجْرٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) هنا ملاحظتان على كلام المصنف :

أ- أنه لم يذكر الوجه الرابع ، وإنما مثل له بـ ( غلاما ) وهذا الوجه هو قلب كسرة ما قبل الياء فتحة مع قلب الياء ألفاً ، فيصير ، يا غلاما - مثلاً .

ب- أنه لم يرتب الأمثلة على الأوجه - بل مثل للثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، ثم الأول .

(٢) أي في جواز الأوجه الأربعة .

(٣) افتد مَخْنُوقٌ : أي يا مَخْنُوق . يُضْرَبُ في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة ، كما يضرب لكل مشفوق عليه مضطر . ويروى : «افتدى مَخْنُوقٌ» . انظر : مجمع الأمثال ٣٧١/٢ ، والمستقصى في أمثال العرب ٢٦٥/١ .

(٤) أَطْرُقُ كَرَا : يقال الكرا الكروان نفسه ، ويقال إنه مَرُحَم الكروان . وهو ذَكَرُ الحبارى ويكون طويل العنق ، ويقال له ذلك إذا أريد اصطياده . أي : تطأطأ واخلض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول أعناقاً وهي النعام قد اصْطَبَدَتْ .

والإطراق أن يطاطى عنقه ويُسجد بصره إلى الأرض .

يضرب للذي عنده غَنَاء ، ويتكلم فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه ، كما يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

انظر : مجمع الأمثال ٢٣٧/٢ ، والمستقصى ٢٢٢/١ .

(٥) هذا جزء من حديث شريف في صحيح البخاري هو : حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عِبَادَةَ حَدَّثَنَا

عُوفُ عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ وَخَلَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "

إِنْ مَوْسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا سَتِيرًا لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءَ مِنْهُ فَأَذَاهُ مِنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا : مَا

يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسْتُرُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بَجِلْدِهِ إِمَّا بَرَصٌ وَإِمَّا أُدْرَةٌ وَإِمَّا آفَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبْرِئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمَوْسَى ، فَخَلَا

يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ ثُمَّ اغْتَسَلَ فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ

مَوْسَى عَصَاهُ وَطَلَبَ الْحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ : ثَوْبِي حَجْرٌ ، ثَوْبِي حَجْرٌ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَأَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَرَأَوْهُ

= عَرِيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ وَأَبْرَاهُ مَا يَقُولُونَ وَقَامَ الْحَجَرُ فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلْبَسَهُ وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بَعْصَاهُ فَوَاللَّهِ

إِنْ بِالْحَجَرِ لَنَدَبَا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا " .

ولا يجوز إظهار حرف النداء مع ( اللهم ) لأن الميم المشددة صارت عوضاً منه وما جاء منه  
فضرورة<sup>(١)</sup> من نحو :

هَلَّلْتُ أَوْ سَبَّحْتُ : يَا اللَّهُ مَا (٢)

---

انظر : صحيح البخاري ١١ / ٢٠٥ ، رقم الحديث ٣١٥٢ ، كتاب أحاديث الأنبياء .  
(١) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فيرون جوازه .

انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٧ ص ٢٧٩ .  
(٢) من الرجز ، وقائله غير معروف ، وصدده :

وما عليك أن تقولي كَلِّمًا .....

الشاهد فيه أنه لا يجوز إظهار ( يا ) النداء مع ( اللهم ) إلا في الضرورات .  
فقوله : ( وما عليك ... ) ما استفهامية ، والمعنى على الأمر وهللت أي قلت (( لا إله إلا الله )) سبحت أي  
قلت سبحان الله .

وروى بدله ( صليت ) بمعنى دعوت ، أو الصلاة الشرعية .

انظر : اللسان ١١٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٢ ، والهمع ٢٨٧/٣ ، والخزانة ٢٥٩/٢ ، والدرر ٥٢٨/٢ .

## ذكر الاستغاثة :

والمُسْتَعَاثُ به هو الأول ولامه مفتوحة ما لم يكن <sup>(١)</sup> معطوفاً <sup>(٢)</sup> ، والمُسْتَعَاثُ له هو الثاني ولامه

[٧/أ]

مكسورة ، وجعل ذلك للفرق بينهما فتقول /: يا لزيدٍ لعمرو !

فإذا عطف عليهما زال الفتح من يا لزيدٍ ولعمرو <sup>(٣)</sup> ، وهذان اللامان لا بد من تعلقهما بشيء ،

فالعامل في الأول ( يا ) لنيابتها عن فعل <sup>(٤)</sup> . وفي الثانية محذوف كأنه قال : أدعوكم ، وُتْرِكَ للعلم به .

ولا يجوز أن يلحق علامة الندبة آخره ، ولا يجوز حذف ( يا ) من هذا الباب ، وتقول : يا

لَكَ ولزيدٍ .

ولا يجوز استعمال غير ( يا ) في هذا الباب .

(١) في الأصل : «ما لم يكن مفتوحة معطوفاً» ، وهو تكرير ، فحذفت «مفتوحة» .

(٢) مثل يا لزيدٍ ولعمرو لخالد !

(٣) الذي عليه النحويون أن اللام الأولى لا تكسر .

(٤) ناصب المنادى عند الجمهور فعل مُضْمَرٌ تقديره : أنادي ، أو أدعو . وقيل الناصب الأداة ، وهي اسم فعل ،

وقيل الحرف نفسه ، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل ، وهو مذهب الفارسي .

انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٧٩ .

## ذكر العلامات المختصة بآخره [ أي : الاسم ]

التنوين<sup>(١)</sup>:

وهو نون ساكنة تلحق الكلمة دالة على خفتها ، وهو ستة أقسام :

تنوين التمكين : كرجلٍ ، وفرسٍ . وتنوين التنكير : وهو يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها في مثل ، صه ، منون وغير منون<sup>(٢)</sup> .

وتنوين المقابلة : وهو اللاحق جمع المؤنث السالم كهندآت . وتنوين العوض : في يومئذٍ ، وحينئذٍ<sup>(٣)</sup> .

وتنوين الترم : وهو ينوب مناب الألف والواو والياء الواقعة إطلاقاً في أواخر الشعر، كـ

[ قول الشاعر ] :

..... [ أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ<sup>(٤)</sup> ]

(١) فصلَ المصنف فصلاً كبيراً بين علامات الاسم التي ذكرها أول الكتاب ص ٤ وهذه العلامة .  
(٢) أي : أن التنوين علمُ التنكير وتركُّه علمُ التعريف ، فإذا قلتَ صهٍ منوناً فكأنك قلتَ سكوتاً عن كل حديث ، وإذا قلتَ صهٍ بغير تنوين فكأنك قلتَ اسكت عن حديث معين ، ولا ينهى عن مطلق الحديث ، وسمي تنوين تنكير لأنه يُنكّر المعارف إذا دخلها .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ ، ارتشاف الضرب ٦٦٧/٢ ، وأوضح المسالك ص ١١ .  
(٣) تنوين العوض يلحق "إذ" و"كلا" و"بعضاً" و"أيّاً" عوضاً عن مضافها إذا حُذفت نحو قوله تعالى : " وأنتم حينئذ تنظرون [ الواقعة : ٨٤ ] ، وقوله تعالى : " كلُّ في فلك " [ يس : ٤٠ ] ، وقوله تعالى : " فضّلنا بعضهم على بعض [ البقرة : ٢٥٣ ] ، وقوله تعالى : " وأيّاً ما تدعوا " [ الإسراء : ١١٠ ] .

وتنوين عوض عن حرف كما في : جَوَارٍ وَغَوَاشٍ .

انظر : همع الهوامع ٦١٩ / ٢ .

(٤) من الوافر ، وهو لجرير ديوانه ص ٨١٣ ، وعجزه :

وقولي إن أصبتُ لقد أصابنُ .....

استشهد به على أن تنوين الترم نوع من التنوينات ، فالعتاب معرف بأل . ومعنى أقلي : اتركي اللوم ، فلإن القلة يعبر بها عن العدم ، اللوم معناه العذل والتوبيخ .

وتنوين الغالي : وهو يلحق أواخر الشعر المقيّد أمانة للوقف .

كـ [ قول الشاعر ] :

[ وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ ] حَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ<sup>(١)</sup> .....

ونقل الجوهري<sup>(٢)</sup> : قسماً آخر من أقسامه في هؤلاء .

---

= انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ ، وأوضح المسالك ص ١٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/١ ، والهمع ٦٢٠/٢ ، والخزانة ١ / ٨٥ ، والدرر ٢٥٣/٢ .  
(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٠٤ ، وعجزه :

..... مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقُنِ

والشاهد فيه أن تنوين الترم نوع من التنوين ، ( ومعنى ) قاتم : أي بلد مغبرّ و(الأعماق) : وهو ما بعد من أطراف المفاوز . والحاوي : الخالي و(المخترق) : بفتح الراء : مكان الاختراق من الخرق ، وهو الشق . و(الأعلام) جمع عَلَم ، وهي الجبال التي يهتدي بها و( الخفق ) مصدر خفق السراب وخفقت الراية إذا تحركت واضطربت ، يريد أنه يلمع فيه السراب و( مشتبه ) ، (ولماع) صفتان لقائم .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ ، ولسان العرب ٢١٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤/١ .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر ، اللغويُّ صاحب كتاب الصحاح ، كان إماماً في النحو واللغة ، وخطه يضرب به المثل في الجودة . أصله من فاراب .

وله مصنفات غير الصحاح ، وله قول في العروض ، واختيار ، وهو ابن أخت الفارابي توفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة عندما أراد الطيران ورمى بنفسه فمات وكان ذلك من سطح داره بنيسابور .

ينظر : نزهة الألباء ص ٤١٨ — ٤٢١ ، ومعجم الأدباء ٦ / ١٥١ — ١٥٦ ، وإنباه الرواة ١ / ١٩٤ — ١٩٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٤٢ — ١٤٣ .

قال الجوهري نقلاً عن أبي زيد : "ومن العرب من يقول هؤلاء قومك ، فينوّن ويكسر الهمزة" . الصحاح ٥٨٢/٦ .

### ذكر التنئية

وهي ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ مثله ، وأصلها العطف بزيادة ألف ونون [على مفردة] .

وهي على ثلاثة أضرب : /

[٧/ب

تنئية في اللفظ والمعنى وعليه أكثر الكلام . وتنئية في اللفظ دون المعنى كالقمرين ، والعميرين<sup>(١)</sup> .

وتنئية في المعنى دون اللفظ كـ [ قوله تعالى ] : «صَعَتُ قُلُوبُكُمْ»<sup>(٢)</sup> . والتنئية المتقلبة<sup>(٣)</sup> التي يسلم

فيها الواحد ، تختص بالأسماء المعربة كقولك : مسلمان ، وقاضيان ، وفتيان ، فأما اللذان واللتان فليسا

بتنئية صناعية ، وإنما هي صيغ صيغت للتنئية .

ومن الأسماء المعربة ما لا يجوز تنئيتها كالمصادر ، وأسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها ، وأفعل

إذا كان بمعنى المفاضلة ، وكل وبعض وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً ، والأسماء التي لم تعرب قط ،

واسم الشرط ، والاستفهام ، وأجمع ، وجمعاء وتوابعها<sup>(٤)</sup> والأسماء المحكية كتأبط شرّاً ، والمركبة

كعلبك ، وعمرويه .

(١) القمران : الشمس والقمر ، والعمران : أبو بكر وعمر رضي الله عنهما . سميا باسم أحدهما من باب التغليب .

(٢) سورة التحريم ، من الآية ٤ .

(٣) هكذا في الأصل .

(٤) توابع أجمع : أكتع ، وأبصع ، وأبتع .

وتوابع جمعاء : كتعاء ، وبتعاء ، وبصعاء ، وهذه ألفاظ توكيد .

ومعنى هذه الكلمات : الكتّع : ولد الثعلب ، أكتع : ردّف لأجمع ، لا يُفرد منه ولا يُكسر والأثنى كتعاء ،

وقيل : أكتع كأجمع ليس بردّف وهو نادر .

وكتّع : جمع كتعاء ويستعمل في توكيد المؤنث يقال : اشتريت هذه الدارَ جمعاء كتعاء .

انظر : لسان العرب ٥/٣٨٢٠ .

البصعُ : الخرق الضيق لا يكاد ينفذ منه الماء . وأبصعُ : كلمة يُؤكّد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ،

تقول : أخذتُ حقي أجمع أبصع ، والأثنى جمعاء بصعاء . وهو توكيد مرتّب لا يقدم على أجمع .

انظر : لسان العرب ١/٢٩٤ .

بتع : البتّع : الشّدِيد المفاصلِ والمواصلِ من الجسد . بتع بتعاً ، فهو بتّع .

وأسماء الفاعلين وما<sup>(١)</sup> يعمل كعملها لا يثنى إذا رُفعت ظاهراً .

والثنوية لا تُثنى ، وجمع التكسير يثنى بضرورة ، أو في نادر كلام نحو :

عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي المَهِيحَا جِمَالَيْنِ<sup>(٢)</sup> .....

وكل اسم عَلِمَ نُبِيَّ فالألف واللام تلحق أوله ، فإن كان نكرةً كنتَ مُخَيَّرًا في إلحاقها

وتركها.

وحكم إعرابها في الرفع بالألف ، وفي النصب والجر بالياء المفتوح ما قبلها ، والنصب محمولٌ

على الجر .

وفي ألفها ثلاث علامات :

الرفع ، والثنوية ، وحرف / الإعراب .

[٨/أ]

وكذا الياء ، والنون عوض من الحركة والتنوين .

وشرطها اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب للتسمية ، فإذا اختلفا في اللفظ لم يُثَنِّيَا إلا أن يُغَلَّبَ

كالعمرين ، وهو موقوف على السماع .

=أَبْتَعُ : اشتدَّتْ مفاصله.

وَأَبْتَعُ : كلمة يُؤَكِّدُهَا ، يقال : جاءَ القومُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ ، وهذا من باب التوكيد .

انظر : لسان العرب ٢٦/١ .

(١) في الأصل : «ومَنْ يَعْمَلُ» والصواب ما أثبتته ، لأن مَنْ تستعمل للعاقل .

(٢) من البسيط ، وقائله عمرو بن العداء الكلبي ، وصدده :

لأصيحَ القوم أو بادوا فلم يجدوا .....

وروايته في بعض المصادر : لأصيحَ الحيُّ أو باداً ولم يجدوا .

الشاهد فيه قوله «جِمَالَيْنِ» حيث ثنَّى جمع التكسير «جِمَالِ» أي قطيعين من الجمال ، وهذا في الضرورة أو في نادر كلام .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤ ، اللسان ٤٧٥١/٦ ، الهمع ١٥٤/١ ، والخزانة ٥٤٤/٧ ، والدرر ٢٤/١ .



ويجوز الفصل بين الاسمين بالنعته لفظاً ونية ، فاللفظ كرجل مسلم ورجل كافر . والنية:

عندي من العبيد أَلْفٌ ، وأَلْفانٌ<sup>(١)</sup> من الرجال والنساء ، ولا يجوز ما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو :

ليثٌ وليثٌ في محلِّ ضَنْكِ<sup>(٢)</sup>  
.....

وإن كان المثني معرفتين بقيتا ولم تُثَنِّبَا نحو :

قول الحجاج<sup>(٣)</sup> : محمدٌ و محمدٌ . يومَ نُعيَ ابنه وأخاه .

والمثني إن كان منقوص الآخر على قياسٍ كقاصٍ وغازٍ فإنك تُرَدُّ إليه المحذوف وهو

الياء ، وتُلحِّقه ألفاً ونوناً في الرفع ، وياءً ونوناً في النصب والخفض ، وإن كان على غير قياس

كأبٍ ، وأخٍ ، وحمٍ ، وهنٌ ، وفمٍ ، رددت المحذوف ، وما عدا ذلك فلا ، ولا تُرَدُّ إلا في

ضرورة نحو :

[فلو أنا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا] حَرَى الدَّمِيَّانِ [ بالخبرِ اليقينِ ]<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل ( أَلْفَاي ) .

(٢) من الرجز لوائلة بن الأسقع ، أو لجحدر بن مالك ، وعجزه :

كلاهما ذو أثرٍ ومَحْكُكِ .....

وروايته في شرح أبيات المغني :

كلاهما ذو أنفٍ ومَحْكُكِ .....

الشاهد فيه : أن أصل المثني العطف بالواو ، فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة ، فإنَّ القياس أن يقول :

ليثان ، لكنَّه أفرد ليث وعطف بالواو لضرورة الشعر .

انظر : اللسان ١٣٦٤/٢ ، والمجموع ١٦٠/١ ، والخزانة ٤٣٣/٧ ، ٤٣٥ ، والدرر ٤٧/١ .

(٣) هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل بن مسعود بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف ، أبو

محمد الثقفني ولد بالطائف سنة ٤٠ هـ ، وأحد جبابرة العرب وساستها ، وأحد البلغاء ، والخطباء ، وكان

داهية وقائداً بارعاً ، وأحد أمراء وولاة الدولة الأموية . قلده عبدالملك أمر عسكره وأمره بقتال عبدالله بن

الزبير فقتله فولاه عبدالملك مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيها ، وثبتت له

الإمارة عشرين سنة ، وبنى مدينة واسط وتوفي بها سنة ٩٥ هـ .

انظر : معجم البلدان ٣٨٢/٨ ، ووفيات الأعيان ١٢٣/١ .

(٤) من الوافر ، وهو للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ .

وإن كان غير منقوص وكان آخره ألفاً أو همزة بعد ألف زائدة أو غير ذلك ، فإن كان

على ثلاثة أحرف وآخره ألف رددتها إلى أصلها فتقول : رَحِيَّان ، وَعَصَوَان ، وإن جُهِل رد إلى الياء

فيما سُمع فيه/ الإمالة ، فإن لم يُسمع قلبت واواً ، وما زاد على الثلاثة يُقلب ياء نحو : عيسىان<sup>(١)</sup> [٨/ب

وجماديان ، وإن كان آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصلية كقراءٍ تثبتها ، ويجوز قلبها واواً

وهو ضعيف ، وإن كانت زائدة للتأنيث نحو : حمراء قلبت واواً ، ويجوز قلبها ياءً ، لغةً لبعض بني

فَزارة ، وإن كان غير ذلك ألحقته العلامتين من غير تعيّر ، إلا لفظتين شدتا وهما : ألية ، وخصبية . قالوا

في تثبيتهما : أليان ، وخصيان ، فحذفوا التاء<sup>(٢)</sup> .

وفي هذه المسألة تنبيه : أما لغة من قال أليةً فكذلك<sup>(٣)</sup> ، وأما لغة من قال ألي فجارٍ على

القياس<sup>(٤)</sup> ، وإن كانت بدلاً من أصل الياء أو زائدة للإلحاق كعلباء ، جاز لك إثباتها وقلبها إما واواً أو

ياء ، وقلب الملحقة واواً أحسن من المبدلة واواً .

وقد تفتح نون التثنية مع الياء نحو :

..... لا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ<sup>(٥)</sup> .....

=الشاهد فيه قوله : «الدميان» في تثنية «الدم» بردّ اللام المحذوفة ، وهذا شاذٌ ، والقياس «الدمان».

ورواية الديوان : فلو أنا على حَجَرٍ دُبِحْنَا .....

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥١ ، ١٥٢ ، واللسان ٢ / ١٤٢٩ ، والخزانة ٧ / ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(١) مثنى : عيسى .

(٢) وكان القياس : أليَّان ، وخصيَّان .

(٣) أي أنه من الشاذ ، حيث توجد التاء في المفرد ثم حذفت في التثنية .

(٤) حيث سُمع في المفرد : ألي ، وخصي ، فأجروا التثنية عليه إيثراً للتخفيف وعدم الإلباس فقالوا : أليان وخصيان

ينظر : الهمع ١ / ١٥٤ ، ١٦١ .

(٥) من الرجز ، لامرأة من فقّعس ، وصدّره :

يا رُبُّ خالٍ لك من عُربِنَهُ فَسُوئُهُ .....

ولا تفتح مع الألف ، وأما :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا<sup>(١)</sup> .....

فمصنوع . ومن العرب من يستعمل التثنية بالألف على كل حال نحو :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا<sup>(٢)</sup> .....

---

=الشاهد فيه : أن نون التثنية قد تفتح كما في ( شهرينه )

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٥٠ ، والخزانة ٤٢٩/٧ .

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، أو لرجل من ضبّة ، وعجزه :

وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِيَانَا .....

الشاهد فيه قوله : ( العينانا ) على أن فتح نون المثني لغة بعد الألف .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/٧ ، والدرر ٥٥/١ .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٦٨ ، أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ، أو لابي النجم العجلي

في الدرر ، وعجزه :

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا .....

الشاهد فيه قوله : ( وأبا أباهما ) وذلك أن من العرب من يستعمل التثنية بالألف على كل حال .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١ ، والهمع ١٤٧/١ ، والخزانة ٤٢٧/٧ ، والدرر ٣٢/١ .

## ذكر جمع السلامة

وهو ضم اسم إلى اسم أكثر منه بشرط سلامة بناء الواحد فيه، وهو أن يكون مذكراً علماً يعقل أو صفات / من يعقل خالياً من تاء التأنيث ، وعدم التركيب - هذا إذا كان مُكَبَّرًا - أما المصغر فلا يشترط فيه العلمية مع اشتراط ما ذكر نحو : رُجَيْلَيْن<sup>(١)</sup> ، والصفة يُشترط فيها الذكورية والعقل أو التنزيل منزلة ذي العقل ، والخلو من تاء التأنيث، وأن لا<sup>(٢)</sup> يمتنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء، والذي يمتنع أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، وفعلان الذي مؤنثه فعلى ، وكل صفة تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء كصبور ، وشكور .

وتلحقه في الرفع نون<sup>(٣)</sup> وواو مضموم ما قبلها ، وفي الخفض ، والنصب نون وياء مكسور ما قبلها .

والمنقوص على غير قياس لا يُرَدُّ محذوفه ، وما كان في آخره ألف فإنك تحذفها منه، وتلحق العلامتين وتفتح ما قبلها نحو : مُوسَوْنَ في الرفع ، ومُوسَيْنِ في النصب والخفض .  
وما خرج من هذه الشروط كقوله [تعالى] : ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ، حكاية عن الكواكب وذلك من قَبَل وصفهن بالسجود ومثله [قوله تعالى] : ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٥)</sup> . والتقدير بمن فينا .

(١) في الأصل [رُجَيْلَيْن] وهذا خطأ ، لأنه مثنى ، والمؤلف يتحدث عن جمع المذكر السالم ، وهو (رُجَيْلَيْن) بكسر اللام وفتح النون .

(٢) في الأصل كتبت هكذا والمتعارف عليه أن «أن» إذا كانت ناصبة كما هنا ، فإنها تدغم في لا هكذا : وألاً ، ... ، أما غير الناصبة فإنها تكتب منفصلة عن لا نحو : أشهد أن لا إله إلا الله .

(٣) جاءت " نونا " بالنصب ، والصواب الرفع لكونها فاعلا .

(٤) سورة يوسف ، من الآية ٤ .

(٥) سورة فصلت ، من الآية ١١ .

والعرب إذا جمعت بين من يعقل وضده غَلَبَتْ من يعقل . وأما عشرون ونظائرها إلى

التسعين فليست بجمع سلامة ، يدل عليه كسر العين ، وإنما هو اسم للعدد يُشبه جمع السلامة من جهة

اللفظ ومثله /، قَنَسْرُون، وفلسطون<sup>(١)</sup> . فهي مسماة على طريق الحكاية ، فعلى هذا إعرابهما بالحروف [ب/٩]

، ومنهم من يجعل النون معربة فيكون ما قبل النون ياءً على كل حال<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أي : فلسطين .

(٤) مثل : غَسْلِين، يقطين . انظر : أوضح المسالك ص ٣٠ .

### ذكر جمع السلامة المؤنث

وجمعه بالألف والتاء وهو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا فَعْلَاءُ أَفْعَلُ ،  
وَفَعْلَى فَعْلَانُ ، وكل اسم مصغر لما لا يعقل نحو : دُرَيْهَمَاتُ ، وكل اسم علم لمؤنث وإن لم يكن فيه  
علامة التأنيث ، وكل اسم لا علامة فيه للتأنيث لمؤنث غير علم إذا لم تُكسَّرْهُ العرب نحو حَمَامَاتُ  
وَسَجَلَاتٍ<sup>(١)</sup> ، فإذا كَسَّرْتَهُ لم يجز .

وحكم إعرابه بالحركات ، تضم تاؤه في الرفع وتُكسَّرُ في النصب والجر ، وهو على أربعة

أقسام :

- ١ - مؤنث بتاء كمسلمة ، وقائمة ، فإذا جمع حذفت التاء الأولى .
- ٢ - وما كان بوزن فَعْلَهُ وهو صحيح جَمَعُهُ فَعْلَاتُ بتحريك العين كجَفَنَةٍ ، وجَفَنَاتٍ . فإن  
كان صفة كضَخْمَةٍ ، وصَعْبَةٍ سُكِّنَتِ العين فرقاً بينها وبين الأسماء ، ومثله المعتل العين  
بالواو والياء والمضاعف يجري هذا المجرى ، والتضعيف مثله : عورة ، وبيضة .  
وما كان بوزن فَعْلَةٍ صحيحاً كسِدْرَةٍ ، وكِسْرَةٍ لك فيه ثلاثة أوجه : كسر العين إتباعاً ،  
وفتحها ، وتسكينها<sup>(٢)</sup> .

[١٠/أ]

وما كان بوزن فَعْلَةٍ/ جاز فيه الأوجه الثلاثة : الضم ، والفتح ، والتسكين كجُمُعَةٍ .

وما كان معتلاً من جهة العين فليس إلا السكون مثل : كُورَاتٍ .

(١) السَّجَلُ : الدُّلُو الضخمة المملوءة ماءً . انظر : لسان العرب ٣ / ١٩٤٥ .

(٢) جمع سِدْرَةٍ (سِدِرَاتُ ، وسِدْرَاتُ ، وسِدْرَاتُ) ، وجمع كِسْرَةٍ (كِسِرَاتُ ، كِسِرَاتُ ، كِسِرَاتُ) .

والمؤنث بألف مقصورة كحُبْلَى ، وَعَصَى إذا جمع قُلِبَتِ الألفُ واوًا أو ياءً<sup>(١)</sup> ، والمؤنث بألف ممدودة مثل : صَحْرَاء ، ونظائرها قُلِبَتِ الهمزة واوًا ، ولا يفعل مثل هذا في الصفات مثل : بيضاء ، وحمراء لأن مذكوره لا يجمع بالواو والنون، وما جاء في الحديث من الخضروات<sup>(٢)</sup> فقد جعل اسماً للبقول .

---

(١) إذا جمع المقصور بألف وتاء قُلِبَتِ ألفه واوًا أو ياءً ، فُتَقَلَبَ ياء إذا تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف كحُبْلَى فتقول : (حُبْلِيَّات) بالياء ، وأن تكون ألفه ثلاثة مُبَدَلَةٌ ، وأن تكون ألفه ثلاثة غير مُبَدَلَةٌ وقد أُمِلتْ كَمَتَى (لو سَمَّيْتْ بها) ، وتُقَلَّبُ واوٌ في مسألتين : أن تكون ألفه ثلاثة مُبَدَلَةٌ من الواو كعصى فتقول (عَصَوَات) بالواو . أو تكون ألفه ثلاثة غير مُبَدَلَةٌ ، ولم تَمَلْ نحو : لَدَى وَإِذَا ، إِذَا سَمَّيْتْ بِهَمَا ، فتقول : لَدَوَاتِ إِذَوَاتِ . انظر : أوضح المسالك ص ٦٤ ، والمهمع ١ / ٨٦ .

(٢) الحديث : «ليس في الخضروات صدقة» . هذا الحديث أخرجه الدار قطني في سننه . وقال الترمذي في السنن : " ليس يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ " . انظر : الجامع الصغير للسيوطي ٤٥٩/٢ الحديث رقم (٧٦٣٥) وصرَّحَ بضعفه ، وسنن الدار قطني ٩٥ / ٢ ، وسنن الترمذي ٢١ / ٣ .

## ذكر النسب

إذا نُسب إلى اسم جُعل حرف إعرابه ياءً مشدّدةً مكسوراً ما قبلها . وهو على ضربين :  
مسموع ، ومقيس .

فالمسموع يُحفظ ، والمقيس تذكر أصوله .

والمنسوب إليه إما ( أبٌ ) كعلويّ ، وإما ( أمٌ ) كفاطميّ ، أو ( بلد ) كمكيّ ، أو ( قبيلة )  
كهاشميّ ، أو ( صناعة ) . وفائدته الصفة ؛ لأنه يُخرج من حيز الجمود إلى الاشتقاق نحو : رجل  
مصريّ ، ومصريُّ أبوه .

والنسبة إلى الصنعة قد تأتي على فعّالٍ نحو : عطّارٍ ، وهو موقوف على السماع ، وإلى الملّك  
على فاعلٍ نحو : نابلٍ ، ورامحٍ ، ولابنٍ ، وتامرٍ ، وهو موقوف ، وربما جاء على فعّالٍ نحو : نعال<sup>(١)</sup>  
وسيّافٍ ، وإلى ما يلازمه على فعلٍ نحو : نهرٍ لملازم سيرٍ / النهار .

وقد تلحق ياء النسب الاسم في اللفظ ولا يكون منسوباً نحو كُرسيّ ، وبُختيّ<sup>(٢)</sup> ، فإذا نسب  
إليه حُذفت الياء المشددة وعُوّضت ياء النسب .

ولا يُجمع بين نون التثنية وياء النسب فلا يقال : زيدانيّ ، ولا [بينها]<sup>(٣)</sup> . وبين تاء التانيث ،  
فلا يقال : طلحتيّ لأنهما يشبهانه<sup>(٤)</sup> ، من قبَل الزيادة .

( ١ ) النَّعْل : ما وقيتَ به القدم من الأرض ، ونَعْل نسبة لصانع النعال .

انظر : لسان العرب ٦ / ٤٤٧٧ .

( ٢ ) البُحْت : الإبل الواحد : بُحْتِيّ ، جمل بُحْتِيّ ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويُجمع على بُحْتٍ وبُحَاتٍ .

انظر : لسان العرب ١ / ٢١٩ .

( ٣ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٤ ) في الأصل ( يشبهاه ) وهو خطأ واضح ، والصواب ( يشبهانه ) لأنه فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت

النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .



وتدخل للمبالغة كأحمري<sup>(١)</sup> ، ودوّاري<sup>(٢)</sup> .

ومن المسموع الذي لا يقاس عليه [النسب] إلى الغالية غلويّ ، وإلى الشتاء شتويّ ، وإلى مرو مروزيّ وهو كثير . والقياس غالي ، وشتاوي .

وكل اسم صحيح لا مضاعف<sup>(٣)</sup> على وزن فَعِيلِه النسبة إليه فَعَلِيّ ، كحَنِيفَةَ حَنَفِيّ ، وإلى الفَرِيضَةَ فَرَضِيّ . فإن كان معتلاً كطَوِيلَةَ<sup>(٤)</sup> و [مضَعًّا] كحَرِيرَةَ<sup>(٥)</sup> لم تحذف الياء لأن حذفها يؤدي

إلى إعلال حرف العلة ، ومثله المضاعف كشدّيدة ، وفَعُولَةٌ مثلها لأن الواو أخت الياء فالنسبة إلى شُنُوءَ شَنَيْتِيّ ، وفُعَيْلَةٌ بالضم تجرى مجرى فَعَيْلَةٍ ، والنسبة إلى فَعَالَةٍ كخَزَانَةٍ ، أو إلى فُعَالَةٍ كَرَمَادَةٍ : خَزَانِيّ ، وَزُبَالِيّ ، وَرَمَادِيّ ، تحذف تاء التانيث ، وتبقى الألف ، وإلى فَعِيلٍ ، وفُعِيلٍ ، وفَعُولٍ

مما ليس فيه تاء التانيث، لا يحذف حرف العلة، بل تزداد عليه ياء النسب ، وشذ<sup>(٦)</sup> في سَلِيْقَةٍ ، وَعَمِيرَةٍ . [أ/١١]

فإن كان قبل الحرف الأخير ياء مشددة نحو : سَيِّد ، وَمَيْت ، أو مثل أُسَيْد ، فإنك تحذف الياء

المتحركة كراهة لاجتماع أربع ياءات وكسرتين فتقول في النسبة : أُسَيْدِيّ .

(١) أي رجل كثير الحمرة ، والجمع الأحامرُ ، فإن أردت المصبوغ بالحمرة قلت : أحمر ، والجمع حُمُرٌ .  
انظر : الصحاح ٢ / ٢٩٢ ، ولسان العرب ٢ / ٩٩٠ .

(٢) دوّاريّ : أي الدهر دوّار بالإنسان ، ودوّاريّ : أي دائر به ، على إضافة الشيء إلى نفسه .  
انظر : الصحاح ٢ / ٣٢٦ ، ولسان العرب ٢ / ١٤٥٠ .

(٣) الاسم المضعّف المراد به المضعّف العين مثل : دقيقة ، حريرة ، شديدة .

(٤) طويلة هنا معتلة العين بالواو .

(٥) هذا مثال للمضعف العين .

(٦) وجه الشذوذ عدم حذف الياء من سَلِيْقَةٍ حيث قالوا : سَلِيْقِيّ ، وَعَمِيرَةٍ قالوا : عَمِيرِيّ .

انظر : أوضح المسالك ص ٦٧ ، شذا العرف في فن الصرف ص ١٧٣ .

وإلى المقصور على ثلاثة أحرف تقلب ألفه واواً فتقول : في عصا ، عصويّ ، وإلى شاة

شاهيّ .

والمقصور على أربعة : نَظَرْتَ أَلْفَه ، فإن كان للتأنيث كحُبلي ، فالأجود حذفها فتقول

حُبليّ .

وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي كملهيّ ، ومِعزى فأنت بالخيار : إن شئت قلبت ، وإن

شئت حذفت .

فإن كان على خمسة حذفت على كل حال ، والرباعيّ المحرك مثله كالجمزى<sup>(١)</sup> ، والمرطى<sup>(٢)</sup> .

وإن نسبت إلى ممدود وكانت همزته للتأنيث قلبتها واواً ليس فيه حذف طال أم قصر وهو لا يخلو

من أربعة أقسام :

- إن كانت كحمراء<sup>(٣)</sup> قلبتها واواً اسماً كانت أو صفة .
- وإن كانت أصلية كخباءٍ فإبقاؤها .
- وإن كانت منقلبة ككسَاء فوجهان : قلبها واواً [أو إبقاؤها] <sup>(٤)</sup> .
- وإن كانت للإلحاق كحرباء فوجهان : إبقاؤها أو الإبدال وهو الأجود .

(١) جَمَزَى : بالقصر أي سريع .

انظر : الصحاح ٣ / ١٢ ، ولسان العرب ١ / ٦٧٧ .

(٢) مَرَطَى : ضرب من العَدُو .

انظر : الصحاح ٣ / ٤٠٦ ، ولسان العرب ٦ / ٤١٨٣ .

(٣) المراد بالهمزة في حمراء : أما ألف متطرفة بعد ألف زائدة أبدلت همزة، إذ أصلها حَمَرَى ، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ ، فقلبت الأخيرة همزة .

انظر : أوضح المسالك ص ٦٩٥ ، شذا العرف في فن الصرف ص ١٩٤ .

(٤) هذه الكلمة سقطت من كلام المصنف ولكنها ذكرت في الحاشية ، وهي زيادة يقتضيهما السياق .

- وإن نسب إلى الاسم اسم في آخره ياء قبلها كسرة حُذِفَتْ ، وهي لا تخلو أن/ تكون ثانياً [١١/ب]

أو ثالثاً أو رابعاً أو فما زاد .

فإن كانت ثانياً أعدت المحذوف كالنسب إلى يد : يدويّ ، وإن كانت ثالثاً كعمّي وشجّي قلت : عمويّ ، وشجويّ ، وإن كانت كقاضي إن شئت حذفته وأجرته مجرى الخماسي<sup>(١)</sup> ، وإن شئت نقلت وأبدلت وأجرته مجرى الثلاثي فقلت : قاصويّ<sup>(٢)</sup> . ولك في الخماسي وما زاد حذف الياء في نحو : مُستدعيّ ، ومُستدنيّ<sup>(٣)</sup> .

وإذا نُسِبَ إلى ما هو على حرفين كأب وأخ لا يخلو أن يكون المحذوف اللام أو العين أو الفاء، فإن كان لاماً وظهر في التثنية والجمع بالألف والتاء أُظهِرَ في النسب فتقول: أبويّ ، وأخويّ . وإن كان المحذوف لا يرجع في التثنية نحو : يد ، ودم ، وفم ، كنت بالخيار إن شئت أعدت اللام ، وإن شئت لم تعدها فتقول : يدويّ ، ودمويّ ، ومنهم من يقول : يدِيّ ودَمِيّ ومثله فمويّ .

وما حُذِفَ من أوله ألف الوصل كاسم ، وابن ، لك فيه وجهان :

إن أقررت ألف الوصل لا تُعَدِ اللام فتقول : اسميّ ، وابنيّ ، وبنيتيّ ، وإن حذفت الهزمة أعدت اللام فتقول : بنويّ ، وسُمويّ بكسر السين وضمّها .

وأما بنت ، وأخت فسيبويه<sup>(٤)</sup> يحذف تاءهما/ ، ويعيد لام الكلمة فيقول أخويّ ، وبنويّ<sup>(٥)</sup> [١٢/أ]

( ١ ) أي إذا كانت ياء المنقوص رابعة ففيها وجهان : الحذف نحو : قاضيّ .

( ٢ ) هذا الوجه الآخر : قلبها واواً ، نحو : قاصويّ .

( ٣ ) فيقال في النسب : مستدعيّ ، ومستدنيّ .

( ٤ ) هو عمرو بن عثمان بن قنبر وهو فارسي الأصل ، أبو بشر الملقب سيبويه إمام النحاة وأول من بسط علم النحو . ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فلزم الخليل بن أحمد . وصنف كتابه المسمى الكتاب في النحو لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، توفي سنة ١٨٠هـ ، وفي مكان وفاته ، والسنة التي مات بها خلاف .

انظر : نزهة الألباء ص ٧١ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٨٥ .

( ٥ ) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

و [عند] يونس<sup>(١)</sup> : أَخْتِي وَبِنْتِي<sup>(٢)</sup> .

وإذا نُسِبَ إلى اسمين جُعِلَا اسماً واحداً حذفت الآخر منهما وهو على ضربين : تركيب إضافة و تركيب صيغة وبنية كحضر موت وبعلبك . وكل ما لا يَنْصَرَفُ فالنسبة إليه تحذف الاسم الثاني فتقول: حَضْرِيّ ، وَحَضْرِيَّة ، وَبَعْلِيّ ، وَبَعْلِيَّة ، وكذا الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر ما خلا اثني عشر<sup>(٣)</sup> ، فإنك تنسب إلى الأول منهما فتقول : حَمْسِيّ في النسبة إلى خمسة عشر .

وإن كان تركيب إضافة نُظِرَ فإن كان الأول غير مُعْرَفٍ بالثاني بل جرى مجرى الأعلام كعبد الله فحكمه حكم المركب ، وإن كان الأول يتعرف بالثاني كابن الزبير ونظائره حذفت الأول ونسبت إلى الثاني فتقول : زُبَيْرِيّ . ومثله الكُنى<sup>(٤)</sup> . كأبي القاسم، تقول : قاسميّ، وأما ما ورد من قولهم : عَبْشَمِيّ ، وَعَبْقَسِيّ ، وَعَبْدَرِيّ ، فشيء لا يقاس عليه .

(١) هو يونس بن حبيب الضبي أبو عبدالرحمن ، ويعرف بالنحويّ ، علامة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة في عصره ، أعجمي الأصل . أخذ عنه سيبويه والكسائيّ والفراء وغيرهم من الأئمة ، من كتبه (معاني القرآن) .

انظر : نزهة الألباء ص ٥٩ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٤١٦ ،

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦١ ، ٣٦٣ .

(٣) قال ابن يعيش : " ومن ذلك اثنا عشر إذا نسبتَ إليه وهو علم قلت "ثنويّ" في قول من قال في ابن "بنويّ" ؛ لأن مجراهما واحد وتقول : "اثنيّ" في قول من قال "ابنيّ" . فأما إذا كان عدداً فلا يضاف إليهما لأنك لو نسبت إليهما وجب أن تقول : اثنيّ أو ثنويّ فكان يلبس بالنسب إلى الاثنين ، فإن قيل : فالنسبة إلى العلم قد توقع لبساً أيضاً فلا يعلم هل هو مسمى باثنين أو باثني عشر قيل : اللبس في الأعلام لا يعتد به لعلم المخاطب بالمنسوب إليه " .

شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦ .

(٤) الكنية هي : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم .

## ذكر الترخيم<sup>(١)</sup>

وله أربع شرائط :

أن يكون منادى ، مبنياً علماً زائداً على الثلاثة ما لم يكن مؤنثاً .

ولا يجوز ترخيم مضافٍ ، ولا نكرة ، ولا مبهم ، ولا اسم فيه طول ، ولا زيد ، ولا عمرو .

ويجوز : ترخيم تُبَّة ، وعضة<sup>(٢)</sup> ، وهبة .

والمُرَخَّم / على ضربين : أن يُحذف ما يحذف من الكلمة ، ويبقى ما بقي منها على حاله من

حركة أو سكون ، ما لم يؤد إلى الجمع بين ساكنين فيحتاج إلى تحريكه كَهَادٍ ، وراذٍ ، وكان القياس

إسكان الدال .

والضرب الثاني : أن يُحذف ما يحذف ويبقى ما بقي على حاله فيضم إن صح فيه الضم .

وكل اسم حروفه أصول مما هو رباعي أو خماسي لا تُحذف من آخره إلا حرفاً

واحداً<sup>(٣)</sup> كجعفر وفرزدق ، فإن كان قبل الآخر ساكناً كهرقل ، وقمطر – فالفراء<sup>(٤)</sup> لا يجوز حذف

حرف واحد بل يحذفهما . والصحيح يا هرقل ، ويا قمط .

(١) الترخيم لغة : ترقيق الصوت وتليينه.

انظر : الصحاح ٥ / ٢٦٨ .

واصطلاحاً : حذف أواخر الكلم في النداء تخفيفاً.

انظر : أوضح المسالك ص ٥٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٣ ، والحدود في النحو ص ٢٠٩ .

(٢) العضة : معناها الكذب والبهتان ، وجمعها عضون .

انظر : الصحاح ٦ / ١٤٣ ، واللسان ٤ / ٢٩٩١ .

(٣) في الأصل «إلا حرف واحد» وهذا خطأ من الناسخ ، والصواب ما أثبتته لأنه مفعول به للفعل تحذف .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبدالله الدّيلمى ، أبو زكرياء المعروف بالفراء إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون

الأدب ، عالمٌ بأيام العرب وأخبارها ، كان يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو ، ولد بالكوفة . وكان =

مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً عارفاً بالنجوم والطب . من كتبه «المعاني» ويسمى «معاني القرآن» وغيره .

توفي في طريق مكة سنة ٢٠٧هـ .

كما تقول : في مختار يا مختار .

وأكثر ما جاء الترخيم في ما ليس فيه تاء التأنيث وهو ثلاثة أسماء : مَالِك ، و حَارِث<sup>(١)</sup> ، و عامرٍ لكثرة التسمية بها ، وكل علم مؤنث بالتاء كفاطمة ، وعائشة ، وحمزة ، وطلحة يجوز فيها أربعة أوجه :  
يا طَلَحِ على يا حَارِ ، ويا طَلَحُ على يا حَارُ<sup>(٢)</sup> ، ويا طَلْحَةَ على الإقحام<sup>(٣)</sup> ، ويا طَلْحَةَ بماء السكت في الوقف عوضاً من تاء التأنيث .

وإذا كان قبل آخر الاسم زوائد حذفها إلا أن تكون متحركة فلا .

فإن كانت ساكنة نَظَرْتُ ، فإن كانت منقلبة عن حرف علة أو زائد ، فإن كان زائداً كعمَّار

وسلَّام حذفته مع الآخر الأصلي فتقول : يا عمَّ / ويا سلَّ ، فإن كان غير زايد كمختار لم تحذفه ، وإن كان على أربعة أحرف بالزيادة كعماد ، وسعيد ، وسليم لم يجز حذف الزوائد .

وإن سُمِّيَتْ بزیدون وعمرون قلتَ : يا زيد ، على المذهبين ، وإن رَحَّمْتَ اسمين جُعِلَا اسماً

واحداً كحضر موت وبعلبك ، حذفت الآخر منهما وفيه لغتان :

منهم من يجعلها تركيب إضافة كغلام زيد فلا يجوز ترخيمها ، ومنهم من يجعلها كطلحة

وحمزة فتقول : يا حضرُّ بالرفع والنصب .

= انظر : نزهة الألباء ص ١٢٦ ، ووقيات الأعيان ٢ / ٢٢٨ .

( ١ ) في الأصل مَلِك وحرث بحذف الألف .

( ٢ ) في إعراب الاسم المرخَّم لغتان :

الأولى : اسمها لغة من ينتظر ، فتقول في يا حَارِثُ : يا حَارِ فيكون إعرابه هنا: منادى مرخَّم مبني على الضم

على الحرف المحذوف للتخيم على لغة من ينتظر ، أي كأنه ينتظر رد الحرف المحذوف . وهو في محل نصب .

واللغة الثانية : اسمها لغة من لا ينتظر ، فتقول في يا حَارِثُ : «يا حَارُ» ويُعرب على النحو الآتي : منادى

مرخَّم مبني على الضم على لغة من لا ينتظر ، أي لا ينتظر الحرف المحذوف للتخيم .

( ٣ ) أي أن التاء زيدت وحُرِّكت اتباعاً بالفتح لحركة الحاء في طلحة ، لأن الحاء حشو الكلمة ، وحركتها لازمة ،

فأتبع حركة الآخر حركة الأول .

انظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٤١ ، وجمع الهوامع ٢ / ٩٢ .

### ذكر المندوب<sup>(١)</sup>

وهو يختص بأحد حرفين من أوله ياء أو وا ، أو بحرفين من آخره في الوقف وهما: الألف والهاء، وهي ساكنة فتقول : يا زيداه ، وازيداه ، فإذا وصلت أسقطت الهاء ، وقد يستغنى عن ألف الندبة فتقول: وازيدُ .

ويختص المندوب بأن يكون علماً أو في حكم العلم ، وهو إما مفرد أو مضاف ، فإن كان مضافاً حذف التنوين من المضاف إليه فيقال : واغلام زيداه.

وإن كان مفرداً صحيحاً فلا إشكال فيه، بيدل من الضمة فتحة ، وإن كان معتلاً بالألف حذف، أو بالياء أثبتت ، وكل ما جاء منه مؤدياً إلى اللبس فإن ألف الندبة تابعة لما قبلها مثل : واغلامكَيه/ ، إذا ندبت مضافاً إلى مخاطبة مؤنثة ، ولو فتحت لالتبس بالمذكر في قولك : واغلامكاه ، وفي التثنية واغلامكمَاه ، وفي الجمع واغلامكمُوهُ ، قلبت الألف واواً ، وفي جماعة المؤنث واغلامكنَاه ،

[١٣/ب]

(١) المندوب لغة : التُّدْبَة مصدر نَدَب الميت أي : بكى عليه وعدّد محاسنه ، يَنْدُبُهُ نَدْباً.

انظر : الصحاح ١/ ٣٣٥ .

اصطلاحاً : نداء المتفجّع عليه لفقده إما حقيقة أو حكماً ، أو نداء المتوجّع منه إما لكونه محل ألم أو لكونه سبباً له. وعرف ابن هشام المندوب بأنه: المتفجّع عليه أو المتوجّع منه. انظر : أوضح المسالك ص ٥٣٣ ، والحدود في النحو ص ٢١١ .

ولك أن تقول وأعلاماه ، وأعلامياه ، واختلفوا في الصفة فمذهب سيبويه<sup>(١)</sup> عدم الجواز ، وأجاز غيره<sup>(٢)</sup> وازيد الظريفاه . والخليل<sup>(٣)</sup> يا زيد أنت الفارسُ البطلاه<sup>(٤)</sup> .

### ذكر العلامات المختصة بجملته<sup>(٥)</sup>

#### جمع التكسير :

وهو ما تغير فيه نظم الواحدة وتغيره إما بزيادة حرف أو نقصانه أو باختلاف حركة، فالزيادة كفلّس ، وأفلس ، وقلم ، وأقلام .  
والنقصان كحمار ، وحمر . واختلاف الحركة كأسد وأسد .  
وإعرابه بالحركات كالأحاد [ أي المفردات ] .

( ١ ) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

( ٢ ) منهم يونس ، يقول سيبويه : " وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه " .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وأسرار العربية ص ١٨٤ .

( ٣ ) - هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها . وهو أستاذ سيبويه ولد ومات في البصرة له كتاب ( العين ) في اللغة توفي سنة ١٧٠ هـ

انظر : إنباه الرواة ١ / ٣٤١ ، ووفيات الأعيان ١ / ١٧٢ .

( ٤ ) وزعم الخليل — رحمه الله — أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت الفارسُ البطلاه .

( ٥ ) يقصد بجملته : مجموع الاسم بحروفه كاملة ، فمن علامات الاسم أنه يجمع جمع تكسير أو يصغر فيحصل تغيير في جملة الاسم ، أي كله .



ومن أصوله أنه في الأسماء دون الصفات فما جاء منها فعلى طريق الشبه .

والتكسير في الثلاثي والرباعي وما كُسِرَ من الخماسي فعلى طريق الاستكراه<sup>(١)</sup> إما بحذف ، أو بتعويض .

وهو جمعان : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فأمثلة القلة : أَفْلَسَ ، وَأَتَوَّابَ ، وَفَتِيَّةَ ، وَأَعْمَدَةَ .

والكثرة : كُدُورٍ ، وَغُرْفٍ ، وَحَيْلٍ ، وَقُضْبٍ ، وَبَرَّةٍ ، وَغُزَاةٍ ، وَحَيْضٍ ، وَقُوَّامٍ ، وَكَعَابٍ<sup>(٢)</sup>

وَكُعُوبٍ ، وَقُضْبَانٍ ، وَغُلْمَانٍ / ، وَقَتْلَى ، وَجَعَاغِرٍ ، وَكَوَاهِلٍ ، وَصَحَائِفٍ ،

وَتِرَاقٍ<sup>(٣)</sup> ، وَحُبَالَى ، وَأَسَارَى ، وَعَصَافِيرٍ ، وَبَيْخَاتِي<sup>(٤)</sup> ، وَأَصْدِقَاءٍ ، وَكِرْمَاءٍ .

وَيُرْدُّ فِي التَّكْسِيرِ مَا حُذِفَ فِي الْإِفْرَادِ نَحْوُ : يَدٍ وَأَيْدِي .

وقد يثنى هذا الجمع بتأويل جماعتين نحو جَمَالَيْنِ وَجَمَالَاتٍ .

ومن أصوله : أن الكلمة تُجمع جمعاً قليلاً وكثيراً ، وتجمع جمعاً قليلاً يستغنى به عن الكثرة ،

مثل : أَرْسَانَ وَلَمْ يَقُولُوا : رَسُونَ<sup>(٥)</sup> . وقد تجمع جمعاً كثيراً دون قليل كجرح ، وَجُرُوحٍ ، وَلَمْ يَقُولُوا :

أَجْرَاحٍ إِلَّا فِي نَادِرٍ كَلَامٍ أَوْ شَعْرٍ .

(١) أي : أن الخماسي تصغيره مستكره كتكسيه ؛ لسقوط خامسة ، إذ إن الخماسي ثقيل جداً ؛ لكثرة حروفه

فتكسيه يزيده ثقلاً إذ يلزمه حذف خامسة ، وإنما حذفوا خامسة لأن الثقل به حصل ؛ ولغلا يصير عجز

الكلمة أكثر من صدرها انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٥ .

(٢) كَعَابٍ : الكعاب فصوص النرد . انظر : اللسان ٣٨٨٩/٥ .

(٣) جمع ترقوة عظم وصل بين ثغرة التَّحَرِّ والعائق من الجانيين . انظر : لسان العرب ٤٢٩/١ .

(٤) الْبَيْخَتُ : جمال طوال الأعناق ، ويُجمع على بَيْخَتٍ وَبَيْخَاتٍ ، وقيل : الجمع بَيْخَاتِي . اللسان ٢١٩/١ .

(٥) الرَّسَنُ بِالْحَيْلِ ، وَالرَّسَنُ ، مَا كَانَ مِنَ الْأَزِمَّةِ عَلَى الْأَنْفِ ، وَالْجَمْعُ أَرْسَانٌ وَأَرْسُنٌ ، فَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَقَالَ : لَمْ يَكْسِرْ

عَلَى غَيْرِ أَفْعَالٍ .

انظر : لسان العرب ١٦٤٧/٣ .

## ذكر التصغير

وله ثلاثة معان ، وثلاثة أمثلة<sup>(١)</sup> ، أما معانيه: فتحقير ما يتوهم كثرته ، أو تصغير ما يتوهم عظمته ، أو تقريب ما يتوهم بعده .

فالأول : كُدْرِيهِمَات . والثاني : كَجْحَيْفِل<sup>(٢)</sup> ، والثالث : كَقُبَيْلِ الشَّهْرِ وَبُعَيْدِهِ ، والكوفيون يذكرون قسماً رابعاً ويسمونه تصغير التعظيم كدُوَيْهِية ، وأما أُحْيَى وَأُبَيٌّ ، فمن تقريب المترلة .  
وأما أمثلته فثلاثة : فُعَيْلِ كَفُلَيْس ، وفُعَيْعِلِ كَجُعَيْفِر ، فُعَيْعِيلِ كَدُنَيْنِير . وليست بأوزان على الحقيقة في مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد<sup>(٣)</sup> .

ويصغر الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنه قبل ثالثه ، وهو يرد الأشياء إلى أصولها /كهند ، وجُمِّلِ يعيد فيه تاء التأنيث ما خلا القوس ، والعرش ، والحرب ، والدرع ، والناب<sup>(٤)</sup> . [١٤/ب]  
وإذا صَغَّرت ما حُذِفَ فاؤه أو عينه أو لامه أعدتها في التصغير كعدّة وصلّة ، وإذا صغرت ما ألفه منقلبةً عن واو أعدتها كنار ، وباب تقول : نُؤَيَّرَةٌ وَبُؤَيْبٌ ، وإن كانت عن ياء كتاب قلت : نُيَّيبٌ .

(١) أي أوزان .

(٢) الجَحْفَلُ : الجيش الكثير أو السيد الكريم . انظر : اللسان ١/٥٥٢ .

(٣) أي أن المراد أن هذه الصيغ (الأوزان) هي القالب الذي ترد الأمثلة على هيئته في الحركة والسكون والصورة العامة ، لا أن كل حرف في الميزان يقابل كل حرف في المثال من حيث الأصالة والزيادة .

(٤) إذا كان الاسم الذي يراد تصغيره ثلاثياً مؤنثاً عارياً من تاء التأنيث لحقته التاء عند التصغير بشرط ألا يقع ذلك في ليس . وقد شدّت كلمات لم تلقها التاء وكان القياس أن تلحقه مثل : ناب (للمسن من الإبل) قالوا فيها : نُيَّيبٌ والقياس نُيَّيبَةٌ . وقوس قالوا فيها : قُؤَيْسٌ والقياس قُؤَيْسَةٌ . وحرب قالوا فيها : حُرَيْبٌ والقياس حُرَيْبَةٌ . انظر : ارتشاف الضرب ١/٣٧٥ .

والتصغير لا يخلو من أن يكون تصغير ترخيم<sup>(١)</sup> فتحذف زوائد الكلمة زائدة كانت أو

لمعنى الإلحاق، فتقول في أحمد: حُمَيْدٌ، وضارب ضُرَيْبٌ .

ومن أصوله أنه يمنع ما وجب له العمل<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز تصغير مصغر كحُسَيْنٍ، وكل ثلاثي

معتل العين كشيخ، وبيت، وضَيْعَةٌ لك فيه ثلاثة أوجه:

شَيْخٌ، وشَيْخٌ، وشَوْيخٌ، وجاءت ألفاظ مصغرة وليست بمصغرة كَمَيْطِرٌ، ومُسَيْطِرٌ، ومهيمِنٌ، فلو

صغرتها لحذفت أحد الزيادتين وهي الياء. ثم تقع ياء التصغير كألف التكسير من السكون واللزوم .

### ذكر تصغير الظروف:

١/١٥١ وكلها مذكرة ما خلا قُدَامَ، وَوَرَاءَ فتقول: في خلف، خُلَيْفٌ، وفي أمام أُمَيْمٌ/. وما كان

منها غير متمكن مثل: عند وذات فلا يجوز تصغيرها. وأما اليوم والليلة فجائز تصغيرهما، وغير

وسوى وسائر الظروف غير المبنية<sup>(٣)</sup> مثل: إذا، وإذ، وأي، وأين، ومَتَى فلا يجوز تصغيرها، كما لا

يجوز تصغير المتوغل في البناء من الأسماء كَمَنْ، وكم، والمضمرات وما أشبهها، وإنما صُغِرَت

المبهمات من قِبَلِ أُنْهَاءِ أشبهت العرب من الوصف والتذكير، والتثنية، والجمع، ولهذا صُغِرَت تصغيراً

مخالفاً للمعرب فقالوا في تصغير تَا: تَيًّا والي<sup>(٤)</sup> والذي، اللذِيَّ واللَّتِيَّ.

(١) تصغير الترخيم هو: عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه .

انظر: أوضح المسالك ص ٦٦١، وشرح ابن عقيل ٤٤٧/٢، والجمع ٣٩٢/٣.

(٢) وذلك اسم الفاعل واسم المفعول بشروطهما، وهي: إن كانا صليتين (لأل) عملاً مطلقاً، وإن لم يكونا عملاً

بشرطين: أحدهما: كونهما للحال أو الاستقبال. والثاني: اعتمادهما على استفهام أو نفي أو مُخْبِرٍ عنه أو

موصوف. انظر: أوضح المسالك ص ٤٢٨ — ٤٢٩ .

(٣) في الأصل (الغير مبنية) والصواب ما أثبتته .

(٤) في الأصل (اللي) والصواب ما أثبتته .

## ذكر العلامات المختصة بمعانيه<sup>(١)</sup> :

منها : الفاعل وهو ما أُسند إليه الفعل المقدم عليه سواء أكان<sup>(٢)</sup> فاعلاً في الحقيقة أم لم يكن ، كقامَ زيدٌ ، وما قامَ عمروٌ . وهو لا يخلو من ثلاثة أقسام : إما أن يكون مرفوعاً في اللفظ والمعنى ، كقامَ زيدٌ ، وإما أن يكون مرفوعاً في اللفظ دون المعنى نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، وإما أن يكون مرفوعاً في المعنى دون اللفظ وهو كل فاعل<sup>(٣)</sup> كان مضافاً [إليه]<sup>(٤)</sup> المصدر أو دخل عليه حرف جر كقولك : قيامَ زيدٌ حسنٌ ، وما جاءني من أحدٍ .

وكل ما جاء منصوباً في باب المفاعلة/ من نحو : ضاربَ زيدٍ عمراً كالمرفوع في المعنى .

[١٥١/ب

ومرتبة الفاعل أن يكون وسطاً ، فإذا قُدِّمَ المفعول أو وَسَّطَ فإنما فُعلَ ذلك لمعنى ، إما للتنبيه أو للتعظيم . ويقدم الظاهر على ما اتصل بالمضمر لفظاً ومعنى كضربَ زيدٌ غلامه . ومتى تقدم المُضْمَر على المُظْهِر لفظاً ومعنى لم يجزْ ، ومتى تقدم في اللفظ دون المعنى جاز ، وكذلك إذا تأخر في اللفظ دون المعنى مثل : ضربَ زيداً غلامه ، وهذا فيما تبين إعرابه ، أما إذا لم يتبين فليس إلا الترتيب مثل ضربَ موسى عيسى ، فإن أمن اللبس بقريئة كثنوية أو جمع أو وصف جاز التقديم والتأخير، وتقول : أعجبَ زيداً ما كره عمروٌ ، فالواجب تقديم الذي يظهر فيه الإعراب وتأخير "ما" بصلتها لأنه يعلم ما بقى من الكلام أفاعل أم مفعول .

ولو قدمت وقلت : أعجب ما كره عمرو زيداً لم يحسن ، وإن كان جائزاً . ومُضْمَرُ الفاعل

في الإسناد كمُظْهِرُه تقول : ضربت وضربنا ، وتقول : زيدٌ ضرب ، فتنوي فيه فاعلاً .

( ١ ) هذه هي العلامة الثانية من علامات الاسم ، وهي وقوعه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً .

( ٢ ) في الأصل كان .

( ٣ ) في الأصل فعل ، والصواب ما أثبتُّه .

( ٤ ) في الأصل إلى ، والصواب ما أثبتُّه .

وقد يجيء ورافعه مُضْمَرٌ فيقال : من فَعَلَ ؟ فتقول : زيد ، بإضمار فَعَلَ ، وإذا اتصل به

ضميرٌ مفعولٍ أو وقع بعد إلا أو معناها أو اتصل / مفعوله وهو غير متصل وجب تقديم المفعول نحو [١٦/أ]

ضرب زيدا غلامه ،

..... ما قَطَرَ الفارسُ إلا أنا (١)

وإنما ضرب زيدا عمرو ، ونحو : ما أكرمني إلا أنت ، وثمَّ صورة أخرى يجب فيها ، وهو أن

يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى ما أضيف المفعول إليه كضرب غلامَ هندٍ زوجها.

---

(١) من السريع ، لعمر بن معدي كرب في ديوانه ص ١٧٥ ، وصدرة :

قَدْ عَلِمَتْ لَيْلَى وَجَارَتْهَا .....

الشاهد : تقديم المفعول على الفاعل وجوباً لأن الفاعل محصور بإيلا.

انظر : الكتاب ١/٣٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، ولسان العرب ٥ / ١٠٦ .

## ذكر المفعول

وهو على خمسة أقسام : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ، ومفعول له .

أما المفعول المطلق : فهو المصدر الذي هو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه<sup>(١)</sup> .

وهو منصوب أبداً ما لم يكن مقدرًا بأن والفعل .

ووجب نصبه لأن الفعل انطلق عليه بغير واسطة نحو : قمتُ قياماً . ويُذكر لأحد أربعة أشياء :

إما للتأكيد ، وإما لعدد المرات ، وإما لبيان النوع ، وإما لبيان الحال .

فالأول : ضربتُ ضرباً ، والثاني : [ضَرَبْتُ] <sup>(٢)</sup>ضربةً ، والثالث : ضربتُ ضربَ الشرطيّ ،

والرابع : قتلته صبراً وآتيته ركضاً .

والمؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه إلا أن تختلف أنواعه فلا يكون حينئذٍ للتأكيد ، وما هو لعدد

المرات يجوز تثنيته وجمعه ، وما هو للحال فلا .

ويجوز تعريفه بالألف واللام والإضافة وتنكيره إلا مصدر الحال غالباً . ويجوز أن يأتي قبل الفعل [١٦/ب]

وبعده . ويقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وهو على نوعين : مصدر وغير مصدر . والمصدر على

نوعين : مماثل<sup>(٣)</sup> في الفعل في اشتقاقه كـ [كقوله تعالى] : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وما

لا يلاقيه كقعدت<sup>(٥)</sup> جلوساً .

(١) هذا على رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مُشتقٌ من الفعل .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف / ١ / ١٩٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل "مماثلاً" ، والصواب إما مماثلٍ [على أنه بدل من نوعين] ، أو مماثلٌ [على أنه مبتدأ] .

(٤) سورة نوح من الآية ١٧ .

(٥) أي يكون من غير لفظه ، ويكون معناهما متقارباً .

وغير المصدر ضربته أنواعاً ، وأيَّ ضربٍ ، ومنه : رجح القَهْقَرَى<sup>(١)</sup> ، واشتمل الصَّمَاءُ<sup>(٢)</sup> ،  
وقعد القُرْفُصَاءُ<sup>(٣)</sup> ، ومنه : ضربته سوطاً .

والمصادر المنصوبة بإضمار أفعال على ثلاثة أنواع :

ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، وما لا فعل له ، وثلاثتها  
تكون دعاء وغير دعاء .

فالأول : خير مَقْدَم<sup>(٤)</sup> ، ومواعيد عرقوب<sup>(٥)</sup> ، وغضب الخيل على اللجَم<sup>(٦)</sup> .

والثاني : سَقِيًّا وشكراً ، ورعيًّا وحمداً ، ومنه التأكيد حقاً<sup>(٧)</sup> .

(١) القهقري : الرجوع إلى الخلف وهو مصدر قَهَقَرَ إذا رَجَعَ على عَقِيْبِهِ .

انظر : الصحاح ٢ / ٥٢٦ ، ولسان العرب ٥ / ٣٧٦٥ .

(٢) اشتمل الصَّمَاءُ : هو أن يشتمل بالثوب حتى يُجَلَّلَ به جسده ، ولا يرفع منه جانباً .

انظر : الصحاح ٥ / ٣٢٢ ، ولسان العرب ٤ / ٢٣٣١ .

(٣) القرفصاء : ضرب من القعود ، يُمدُّ (أي القرفصاء بالهمزة) ويُقَصَّرُ (أي القرفصاء بدون همز) ، فإذا قلت :

قعد فلان القرفصاء فكأنك قلت قد قعوداً مخصوصاً . قال ابن الأعرابي : قعد القرفصاء ، وهو أن يَقْعُدَ على  
رجليه ويجمع ركبتيه ويقبض يديه إلى صدره .

انظر : الصحاح ٣ / ٢٥٦ ، ولسان العرب ٥ / ٣٦٠١ .

(٤) يُقال لمن قدم من سفر ونحوه ، أي : قدمتَ خيرَ مقدم .

(٥) يُقال أبو عبيد : هو رجل من العماليق ، أتاه أخ له يسأله ، فقال له عرقوب : إذا أطلعت هذه النخلة فلك

طلعتها ، فلما أتاه للعدة ، قال : دَعَّهَا حتى تصير بَلْحًا ، فلما أبلحت قال : دَعَّهَا حتى تصير زَهُوًّا ، فلما زهت

قال : دَعَّهَا حتى تصير رُطْبًا ، فلما أرطبت قال : دَعَّهَا حتى تصير تمرًا ، فلما أثمرت عمد إليها عرقوب من الليل

فجدّها ولم يُعْطِ أخاه شيئاً ، فصار مثلاً في الخُلفِ .

انظر : مجمع الأمثال ٣ / ٢٧٧ .

(٦) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ، ولا موضع له والمراد شدة الغضب .

انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٣٤٠ ، المستقصى في أمثال العرب ٢ / ١٧٧ .

(٧) هذه مصادر وأفعالها : سقاك الله سَقِيًّا ، وأشكرك شكراً ، ورعيتُ رعيًّا ، وحمدتُ حمداً ، وحققتُ الأمر حقاً .

ومنه مثني حنانَيْكَ<sup>(١)</sup> ولَيْبِكَ وَسَعْدَيْكَ.

ومنه ما لا يَتَصَرَّفُ كَسُبْحَانَ ، وَمَعَاذِ ، وَعَمْرِكَ اللهُ<sup>(٢)</sup> .

والثالث : دَفْرًا<sup>(٣)</sup> وَبَهْرًا<sup>(٤)</sup> وَأَفَةً<sup>(٥)</sup> .

ويعمل المصدر عمل فعله إذا كان مقدرًا بأنَّ والفعل مثل ، يعجبني قيامُ زيدٍ . وهو لا يخلو من

ثلاثة أقسام : إما أن يكون منونًا [أو]<sup>(٦)</sup> مضافًا ، أو معرفًا ، ولا يجوز أن يتقدم عليه معموله تقول :

يُعجبني ضَرْبُكَ زِيدًا.

[١٧/أ]

ولا يجوز أن تُضْمِرَه فتقول : مَرورُكَ بزيدٍ حسن ، ولو قلت : وهو بعمرٍ وقبيحٍ لم يَجُزْ/.

(١) التَّحْنُنُ : الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنانيك : تحننا بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولًا بآخر من رحمتك . وحنانيك أي : ارحمني رحمة بعد رحمة . انظر : الصحاح ٥٢٥/٥ ، ولسان العرب ١٠٣٠/٢ .

لَيْبِكَ : مثني أي إجابة لك بعد إجابة . انظر : الصحاح ٤٩٣/٦ ، واللسان ٣٩٨٠/٥ .  
سعديك : أي أسعدك الله إسعادا بعد إسعاد ، ولا تُستعمل إلا بعد لبيك . انظر : الصحاح ٧٧/٢ ، واللسان ٢٠١٢/٣ .

(٢) أي : سُبْحَانَ اللهِ ، ومعناه : التترية لله ، وَمَعَاذِ اللهِ : أي : أَلجأُ إلى اللهِ . وعمرِكَ اللهُ فيها وجهان : منهم من يقدر أسألك بعمرِكَ اللهُ وبتعميرِكَ اللهُ ، أي وضعكَ اللهُ بالبقاء والعمر . والعمر : البقاء تقول : بعمر الله ، كأنك تحلف ببقاء الله ، ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله .

انظر : الصحاح ١ / ٥٤٨ ، ٢ / ١٩٣ ، ٤٦٥ ، ولسان العرب ٢ / ١٩١٤ ، ٤ / ٣١٠٠ ، ٣١٦٢ .

(٣) الدَّفْرُ : التَّنُّنُ خاصة ولا يكون الطَّيْبُ البَتَّةَ .

انظر : لسان العرب ١٣٩٣/٢ .

(٤) البُهْرُ : الغلبة . وَبَهْرُهُ يَبْهَرُهُ بَهْرًا : فبهره وعلاه وغلبه . وبهر القمر النجوم بهورًا : غمرها بضوئه يقال : قمر باهر إذا علا الكواكب ضوءه ، وغلب ضوءه ضوءها .

انظر : لسان العرب ٣٦٩/١ .

(٥) يُقال : أُفًّا له ، وَأَفَةً ، أي : قَدْرًا له . والتنوين للتذكير . وَأَفَةً وَتَفَةً .

انظر : الصحاح ٤ / ٢٥ ، ولسان العرب ١ / ٩٥ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .



والذي يجوز إعماله هو ما كان جارياً على فعله أو في حكمه ، تقول : يُعجبني تكليمك ،

ولا يحسن كلامك .

ولا يجوز أن يُفصل بينه وبين معموله بأجنبيّ تقول : صومك شهر رمضان.

ولا يجوز أن يُتبع بتابع إلا بعد أن يتم المصدر معموله ، فإذا أُتبع جاز الحمل على اللفظ ،

والحمل على المعنى .

ولا يجوز إضافة المصدر المعرف بالألف واللام إلى ما فيه "أل" التعريف ، ويجوز إضافته إلى

الفاعل في مثل : يعجبني ضربك زيداً ، وإلى المفعول [ نحو ] : يعجبني ضربك زيداً.

ولا تجوز [ الإضافة ] إلى اسم الفاعل في مثل : يعجبني ضارب زيدٍ عمراً .

### ذكر المفعول به

وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغيرها.

ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة ، ويجيء منصوباً بعامل مضمَر مستعمل إظهاره ، أو لازم

إضماره ، فالمستعمل إظهاره كقولك : شرَّ الناس زيداً ، بإضمار أضرب وأشباهه ، واللازم إضماره :

المنادى ، والتحذير في قولك : إياك والأسد ، ورأسك والحائط ، وكليهما وتمراً ، ويقولون : الأسد

الأسد ، والجدار الجدار.

ومن اللازم ما أضمر عامله على شريطة التفسير : زيداً ضربته ، إلا أنك لا تبرزه ، وجائز فيه

[١٧/ب

الرفع والنصب ، ومختار ولازم ، فالمختار في موضعين : /

أحدهما : أن يُعطف على جملة فعلية نحو : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، أما إذا قلت : زيداً

لقيتُ أباه ، وعمراً مررتُ به ، ذهبَ التفاضل ، فإن اعتراض بعد الواو ما صرف الكلام إلى الابتداء

جاز الرفع والنصب.

والثاني : أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى ، وهو بعد حرف الاستفهام كقولك : أعبد الله ضربته

؟ ، ومثله : السوطُ ضربُ به زيدُ ؟ ، وأزیداً أنت محبوس عليه ؟ ، فإن قلت : أزيدُ ذهبَ به ؟ فليس

إلا الرفع ، وأن يقع بعد إذا . وحيثُ ، فالنصب كقولك : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيثُ زيداً تجدهُ

فأكرمه ، وبعد حرف النفي : ما زيداً ضربته ، وأن تقع في الأمر والنهي كقولك : زيداً اضربه ،

وخالداً لا تشتم أباه.

ومثله : أمّا زيداً فلا تشتم أباه ، وأمّا خالداً فأكرمه ، والدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، تقول :

اللهم زيداً فاغفر له ، وزيداً آمن الله عليه العيش .

واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل كقولك : إن زيدا تره فاضربه ، وهلا ولولا وألا ولوما ، بمنزلة إن ؛ لأنهن يطلبن الفعل .

وحذف المفعول به كثير وهو على نوعين : أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً ، والثاني أن يجعل بعد

الحذف / نسياً منسياً ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(١)</sup> و [كقوله

تعالى] : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ [مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ] ﴾<sup>(٢)</sup> .

ومن الثاني : فلان يعطي ويمنع .

( ١ ) سورة الرعد من الآية ٢٦ .

( ٢ ) سورة هود من الآية ٤٣ .

ما بين القوسين في الآيتين لم يورده المصنف ، وأنا أوردته لأن الشاهد فيه .

### ذكر المفعول فيه

وهو ظرف الزمان والمكان ، وكلاهما ينقسم إلى مبهم ، ومؤقت ، ومستعمل اسماً وظرفاً ، ومستعمل ظرفاً لا غير .

فألبَّهَم كالحين والوقت والجهات الستّ ، والمؤقت كالיום والليلة والدار ، والمستعمل اسماً وظرفاً ما تعاقبت عليه العوامل ، والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب كقولك : سرنا ذات مرة سحرًا ، إذا أردت سحرًا بعينه وهو مقدرٌ بفي ، وقد يمنع أن يُقدَّر بفي كقولك : الذي سرته يوم الجمعة .  
وقد يضاف إليه كقوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ<sup>(١)</sup>

وظروف الزمان لا تخلو من خمسة أقسام : مُتصرف منصرف كأسماء السنين والشهور والأيام والليالي ، ومما يتعاقب عليه الألف واللام ، وقسم مُتصرف غير مُنصرف وهو غدوة وبكرة لا تنصرفان للتعريف [ والتأنيث ]<sup>(٢)</sup> ، وتنصرفان كطلحة وحمزة .<sup>(٣)</sup>

وقسم منصرف غير مُتصرف وذلك : ضحوةً وظهراً وعشاءً.

(١) هذا بيت من الرجز ، قائله غير معروف .

الشاهد فيه : استشهد به على أن الظرف جاء مضافاً إليه ، فإن «الليل» ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه : «سارق» وهو وصف .

انظر : الكتاب ١/١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٥ ، والهمع ٢/١٦٨ ، والخزانة ٣/١٠٤ ، والدرر ١/٤٣٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) أي : إذا ذهب عنهما التعريف بأن نُكرِّتَا .

وقسم مبني ، وهو : إذا وإذ وأمس والآن/. وأيّ ظرف وقع خبراً عن أسماء أيام الأسبوع [١٨/ب]  
فإنه مرفوع إلا الجمعة والسبت فالنصب أن تقول الجمعة اليوم .

وكل معنى استغرق ظرفه فالرفع ، وإلا فالنصب ، فالمستوعب : الصيام اليوم ، والآخر :  
الاعتكاف يوم الخميس ، وتقول : الأكل اليوم.

وكل ما وقع من هذا فمُقَدَّرٌ بحذف مضاف ، وكل ما نُصِبَ فمُقَدَّرٌ بالكون والاستقرار .  
وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثث في الغالب ، وقولهم : الهلال الليلة ، واللييلة الهلال .  
لك فيه وجهان : فالأول : جرى مجرى المعاني التي تصح فيها الزيادة والنقصان .  
والثاني : على حذف مضاف كأنك قلت : رؤية الهلال .

فإن أضفت إلى الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر جاز إعرابها وبنائها ، تقول : عجبتُ  
من يومٍ قام زيد ، ومن يومٍ زيدٌ منطلق . (١)  
ومتى أضيف إلى ماضٍ فالأجود البناء ، وإلى ظرف المستقبل فالإعراب . وإذا كان في الجملة  
عائد يطلب الإضافة فالبناء كقولك : عجبتُ من يومٍ يقوم زيدٌ فيه .  
وظروف المكان قسمان : مبهم ومختص .

[١٩/أ] فالمبهم ما لم يكن له أقطار تحصره كالجهاث / الست ، والمختص ضده كالدار والوادي .  
والمبهم يتعدى إليه الفعل بنفسه . والثاني : بواسطة فتقول : قمتُ قُدَّامَكَ ، وصليت خلفك ،  
وقمتُ في الدار ، وصليتُ في المسجد . ولم يخرج عن هذا إلا فعلان : دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشام .

( ١ ) إذا كان ما وليّ الظرف فعلاً مبنياً فبناء الظرف أرجح للتناسب ، نحو : عجبتُ من يومٍ قام زيدٌ . وإن كان فعلاً  
معرباً ( المضارع ) أو جملة اسمية فالإعراب أرجح عند الكوفيين ، وواجب عند البصريين نحو : عجبتُ من يومٍ  
زيدٌ منطلق .

وجميع الظروف يجوز إدخال حروف الجر عليها إلا عند فإنها لا تدخل عليها إلا من ،  
ويجوز استعمالها مفردة ومضافة مثل : زيدٌ قدامك وقداماً ، وقطعها عن الإضافة وبنائها تشبيهاً بقبل  
وبعد .

ومن ظروف المكان ثم ، وبني للإبهام ، ومتى قطعت عن الإضافة لا يجوز أن تقع أخباراً ولا  
صِلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً .

وكلها معربة ، إلا ما قطع عن الإضافة فإنه مبني ، إلا حيث فهي مبنية على كل حال وفيها  
لغات : حيثٌ وحيثٍ وحيثَ . وبالواو على الترتيب ، إلا أنها تنفرد عن أخواتها بإضافتها إلى الجمل  
فتقول : كنتُ حيثُ كنتَ .

والاميال<sup>(١)</sup> والفراسخ<sup>(٢)</sup> وإن كانت مجهولة القدر محمولة الصورة في حكم المبهم ، وإن أُخبر بها  
جرت مجرى الأسماء .

وكل ظرف من زمان ومكان إذا كُنيتَ أتيتَ بفي بحكم الظرفية تقول : اليومَ قمتُ فيه ، وإن

[١٩/ب

كُنيتَ عنه / وهو اسم لم تأتِ بفي فتقول : اليومَ قمتُهُ .

وكل فعلٍ من الأفعال لا يعملُ في ظرفين فلا يجوز : أقومُ اليومَ الليلةَ .

(١) المِيلُ من الأرض : قدر منتهى من البصر ، والجمع أميال وميول . وقيل : هو مسافة من الأرض متراخية ليس

لها حدٌ معلوم . انظر : لسان العرب ٤٣١١/٦ .

(٢) الفَرَسَخُ : ثلاثة أميال أو ستة ، سُمِّيَ بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سكن ، وهو

واحد الفراسخ ، فارسي مُعَرَّب .

انظر : لسان العرب ٣٣٨١/٥ .

### ذكر المفعول معه

هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع ، وإنما ينتصب إذا تضمّن الكلام فعلاً نحو قولك: ما صنعتَ وأباك ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ . أو ما هو بمعناه نحو : مالك وزيداً ؟ ، وما شأنك وعمراً ؟ ، وليس أن تجر حملاً على المكثي<sup>(١)</sup> فإذا جاء بالظاهر فالاختيار الجر نحو : ما شأنُ عبدِ اللهِ وأخيه يشتمهُ ؟ وما شأنُ قيسٍ والبرِّ يسرقُهُ ؟ ، والنصب جائز ، ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، ولا يجوز حذف الواو كما حُذفت اللام من المفعول له .

وإذا كان الفعل لفظياً ، وجاز العطف فوجهان : نحو : جئتُ أنا وزيداً .

وإن كان معنى وجاز العطف فمسألة خلاف ، وقيل : النصب أولى في مثل : ما لزيدٍ وعمرو ؟ وإن لم يتعيّن فالنصب كقولك : ما لك وزيداً ؟ وأما ما أنتَ وعبدُ اللهِ ، وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ ؟ فالرفع ، إلا أن أناساً من العرب تنصبه على تأويل : ما كنتَ ؟ وكيف تكون ؟ وهو قياس عند بعضهم<sup>(٢)</sup> ، ومقصود على السماع عند آخرين .

(١) أي : عطفاً على الضمير المحرور بالإضافة ، فلا تجر " زيداً " عطفاً على الكاف في " مالك " .

(٢) ومنهم سيبويه قال : " كيف تكون أنتَ وقصعةٌ من ثريد ، وما كنتَ وزيداً ؛ لأن كنتَ وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث " .

## ذكر المفعول له

وهو ما فعل لأجله فعل مذكور وهو جواب له ؟ /<sup>(١)</sup> وذلك قولك : فعلتُ كذا مخافة الشر ، وضربتُ فلاناً تأديباً ، وقعدتُ عن الخير جنباً ، وله ثلاثة شرائط :

أن يكون مصدرًا وفعالًا لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود ، وتحذف اللام مع هذه الثلاثة ، فإن فقد شيء منها فإثباتها ، وخالف الزجّاج<sup>(٢)</sup> وادعى أن نصبه على المصدر والتقدير عنده : ضربته فأدبته تأديباً ، ونصبه بتقدير اللام ، فإن ظهرت كان المفعول له مجروراً بهما ، وإن لم تظهر فالنصب ، وظهورها يقتضي انتفاء المصدر كجئتك للبيات ، وانتفاء كونه للفاعل كجئت لإكرامك الزائر ، وانتفاء كونه للمقارنة : كخرجتُ اليومَ لمخاصمتي زيدا أمس ، فالمخاصمة فعل لفاعل الخروج ، لكن وجب إظهارها لانتفاء مقارنته زمن الخروج لزمن المخاصمة .

وتكون معرفة ونكرة ، وقد جُمعا في قول العجاج<sup>(٣)</sup> :

---

(١) هنا خلل في المخطوط حيث جاءت بقية هذا الموضوع في صفحة ( ب ) من الورقة ( ٢١ ) .

(٢) هو : إبراهيم بن السريّ بن سهل ، أبو اسحاق الزجّاج : عالم بالنحو واللغة . ولد ومات في بغداد . كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد . وكانت للزجّاج مناقشات مع ثعلب وغيره . من كتبه : «الاشتقاق» و «الأمالى» في الأدب واللغة و «إعراب القرآن» وغيرها . توفي سنة ٣١١هـ . انظر : نزهة الألباء ص ٣٠٨ ، وإنباه الرواة ١ / ١٥٩ .

ومذهب الزجّاج أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق المؤكّد للعامل ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له ، تفصيلاً وبياناً له ، كما في : ضربته تأديباً ، فإن معناه : أدبته بالضرب . انظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٥٠٨ .

(٣) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، راجز مجيد ، من الشعراء . ولد في الجاهلية . وقال الشعر فيها . ثم أسلم . وهو أول من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيد . وكان لا يهجو ، وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضاً . توفي سنة ٩٠هـ . انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩١ .



يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُوهُورٍ      مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الْقُبُورِ<sup>(١)</sup>

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١-٣٥٥.

الشاهد فيه أن «مخافةً وزعل المحبور» مفعول لأجله ، وأن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله «مخافةً» والمعرفة قوله «وزعل المحبور» معرف بالإضافة ، والهول معطوف على كل عاقر ولذلك نُصِبَ .

انظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢ ، والخزانة ١١٠/٣ .

## ذكر الحال

وهي هيئة الفاعل والمفعول <sup>(١)</sup> ولها ستُّ شرائط :

[ أن ] <sup>(٢)</sup> تكون نكرة مشتقة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام دونها مُقدرةً بفي مستقلة كقولك

جاء زيدٌ ركباً.

وأما قولهم : رجع عودُهُ على بدئه <sup>(٣)</sup>، وطلبتَه جَهْدك وطاقتك <sup>(٤)</sup>، و [ كقول الشاعر ] :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ <sup>(٥)</sup>/<sup>(٦)</sup> .....

[ ٢٠/ب ]

وادخلوا الأول فالأول ، وكَلَّمْتُهُ فاه إلى فيّ ، فليست أحوالاً لكونها معارف ، وإنما هي معمولة

للأحوال لأن فيها حروف الفعل كأنك قلت : رجع يعود عودَه ، وتجتهد جَهْدك ، وأما قولهم : هذا

( ١ ) عَرَّفَ ابن مالك الحال بأنه : ما دلَّ على هيئة صاحبها ، متضمناً ما فيه معنى "في" غير تابع ولا عمدة ، أو هو فَضْلَةٌ دالة على هيئة صاحبه .

انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢١ ، وجمع الهوامع ٢٩٣ .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) أي رجع على بدئه عودَه المعهود ، كأنه عُهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل .

انظر : الكتاب ١ / ١٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٧ / ٢ .

( ٤ ) أي : فعله متجهد جَهْدك ، ومطيقاً طاقتك .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٧ / ٢ .

( ٥ ) من الوافر ، وعجزه :

..... ولم يَدْذُها ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدَّخَالِ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٦ .

الشاهد فيه : استشهد على أن العِرَاكَ وما وقع موقعها مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع العامل ، والتقدير : فأرسلها معتركة العراك . فالحال هي ( معتركة ) ، وهي العاملة في المفعول المطلق ، وهو بذلك يسير على مذهب الفارسي .

انظر : الكتاب ١ / ٣٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٦ / ٢ ، والخزانة ١٨٣ / ٣ .

( ٦ ) وردت هذه الصفحة في صفحة ( ب ) من الورقة ( ٢١ ) من المخطوط .

زيدٌ أسداً ، [وقوله تعالى ] : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> وهذا زيد وحده فإنها وإن لم تكن

مشتقة فهي واقعة موقع المشتق ، وهي في معنى شدة ، وعلامة واتحادٍ .

وأما قولهم : ضربي زيدا قائماً ، ومعرفتي بفلان كاتباً ، وأكثر شرابي السويق<sup>(٢)</sup> ملتوتاً ، فهي<sup>(٣)</sup>

وإن كانت أحوالاً فما تم الكلام دونها ، لكنها في حكم التام ؛ لكونها مصادر مضافة إلى فاعليها أو

مفعوليها ، والتقدير : ضربتُ زيدا قائماً ، وهو تام في المعنى ، والعامل محذوف وتقديره : ضربي زيدا

إذا كان قائماً ، وشرابي السويق إذا كان ملتوتاً<sup>(٤)</sup> .

و"كان" العاملة في الحال هي تامة لا ناقصة ، وهي تتعلق باستقرار محذوف . وأما قولهم :

دعوتُ الله سميعاً ، [وقوله تعالى ] : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، و[كقول الشاعر] :

وأنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي<sup>(٦)</sup> .....

(١) سورة هود من الآية ٦٤ .

(٢) السَّوِيقُ : هو ما يُتخذ من الخنطة والشعير . ولتَّ السويق : أي بلَّه ، وقيل بسَّه بالماء ونحوه .

انظر : لسان العرب ٣/٢١٥٦ ، ٥ / ٣٩٩٣ .

(٣) في الأصل " وهي " والصواب ما أثبتته حتى يكون ذلك جواباً لأماً .

(٤) الحال في قولهم : ضربي زيدا قائماً ، فعلى تقدير بعضهم (إذا كان) أو (إذ كان) ، فحُذِفَ العامل وهو معنويٌّ

وانتصب الحال به . انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦٠٠ .

(٥) سورة فاطر ، من الآية ٣١ .

(٦) من البسيط ، وعجزه :

وهل بدارَةَ يا للناسِ مِنْ عَارِ .....

وهو لسالم بن دارة ، من قصيدة يهجو فيها فزارة .

الشاهد فيه : قوله «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها .

انظر : الكتاب ٢/٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٤ ، والهمع / ٣١٨ ، والخزانة ٣/٢٤٩ .

[وقوله تعالى ] : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(١)</sup> مما لا معنى للانتقال فيه عن الصفة التي هو

عليها ، فجوز<sup>(٢)</sup> ذلك أمران :

أحدهما : أنهما لم تقع بين إيجاب ونفي فيكون فيها قطع على أحد الوجهين ، ألا ترى أنك إذا

قلت : ما يجيء زيدٌ إلا ضاحكا لم يحتمل<sup>(٣)</sup> / إلا وجهاً وهو الضحك ، وإذا قلت : هو يجيء ضاحكا  
لم تقطع على صفة معينة.

فتلك الأسماء المتقدمة لم يكن فيها قطع على غيرها ، والمعنى : دعوتُ الله سميعاً ، ولا يكون إلا

سميعاً ، وجملة الأمر أن الأحوال تأتي على أوجه : مُتَنَقِّلَةٌ وموَكَّدَةٌ وموطَّئَةٌ ومقدرة ، فالأول : هذا زيدٌ

واقفاً ، والثاني [كقوله تعالى ] : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، والثالث : [كقوله تعالى ] : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ

مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> ، والرابع : هذا زيدٌ صائداً غداً ، أي : مقدراً الصيد غداً .

والعامل في الحال فعل أو شِبْهُهُ أو معناه ، فشِبْهُهُ الفعل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة

المشبهة باسم الفاعل ، والمصدر ، نحو : زيد ضاربٌ عمراً قائماً ، وزيد مضروبٌ قائماً ، ومررت

بالحسن وجهاً ، وضربي زيداً قائماً .

والفعل يعمل مطلقاً ، وشِبْهُهُ الفعل مثله ، إلا إذا وقع صلة . والمصدر لا يتقدم الحال [ عليه ]

لكونه موصولاً ، ويجوز حذف العامل في مثل : راشداً ، للمسافر ، ويجب حذفه في المؤكدة ، وأما معناه

مثل : هذا زيد قائماً فلا يجوز فيه التقديم ، فعلى هذا [ يجوز ] نحو : هذا واقفاً زيد ، ولا يجوز واقفاً هذا

زيد ، والعامل فيه أحد شيئين : إما ما في "ها" من معنى الفعل وهو التنبية ، وإما ما في "ذا" من معنى

( ١ ) سورة هود من الآية ٧٢ .

( ٢ ) في الأصل " وجوز " والصواب ما أثبتته حتى يكون ذلك جواباً لأمراً .

( ٣ ) وردت هذه الصفحة في صفحة ( أ ) من الورقة ( ٢٢ ) من المخطوط . والصواب ما أثبتته .

( ٤ ) سورة فاطر ، من الآية ٣١ .

( ٥ ) سورة الأحقاف ، من الآية ١٢ .

الإشارة ، وللنحاة في هذه المسألة قولان : منهم من يجعل /<sup>(١)</sup> العامل أحد هذين ، ومنهم من يجعل

[٢١/ب]

مجموعهما .

فعلى الأول يجوز: ها قائماً ذا زيد ، ولا يجوز على القول الآخر .

وإذا كان العامل ظرفاً ففيه قولان : أحدهما أنه لا يجوز تقديم الحال على الظرف وهو

المذهب<sup>(٢)</sup> ، وجوز تقديمه الأخفش<sup>(٣)</sup> فقال<sup>(٤)</sup> : زيد قائماً في الدار.

ففي الظرف ثلاث مسائل : زيد في الدار قائماً ، جازر بلا خلاف ، وقائماً في الدار زيد ممتعة،

وزيد قائماً في الدار مسألة خلاف<sup>(٥)</sup> . والعامل في الحال الظرف النائب عن الاستقرار ، وصاحب الحال

مضمرة تقديره هو .

وإذا كان صاحبها نكرة جاز تقديمها نحو :

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) وردت هذه الصفحة في صفحة ( ب ) من الورقة ( ٢٢ ) من المخطوط . والصواب ما أثبتته .

(٢) وهو مذهب سيبويه وأبي بكر بن السراج ومن تبعهما .

انظر : الكتاب ٨٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢ .

(٣) هو : سعيد بن مسعدة الجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري ، أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط : نحوي ، عالم باللغة والأدب ، من أهل بلخ ، سكن البصرة ، وأخذ العربية عن سيبويه ، وصنف كتباً ، منها : «تفسير معاني القرآن» وشرح أبيات المعاني و«الاشتقاق» وغيرها توفي سنة ٢١٥هـ .

انظر : نزهة الألباء ص ١٠٧ ، وإنباه الرواة ٣٦/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٠٨/١ .

(٤) انظر : رأي الأخفش في أوضح المسالك ص ٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٩/١ ، والهمع ٣١٢/٢ .

(٥) المقصود أن في توسط الحال بين الظرف وصاحب الحال وتقديمه على العامل دون المبتدأ أقوال : أحدها الجواز مطلقاً .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل ، وعليه الجمهور .

والثالث : الجواز إذا كانت من مضمرة مرفوع ، والمنع إن كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيون .

واختار ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة .

انظر : أوضح المسالك ص ٣٣١ ، والهمع ٣١٢/٢ .

(٦) هذا البيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

وأما الحال من المجرور فلا يتقدم عليه نحو مررتُ بهندٍ جالسةً .

وفي باب الحال مسائل يجوزها ويطلبها معناها منها : زيد أخوك ضاحكاً إن أردت النسب لم

تجز، وإن أردت الصداقة جاز ، ومنها : هذا بُسراً<sup>(١)</sup> أطيّب منه تمراً.

ولا يجوز : هذا بُسراً أطيّب منه عنياً ؛ لأن لا ينتقل إلى نوعه ، فإن رفعت الكل جازت المسألة

والإشارة إليه وهو بلح فتقديره : هذا البلح إذا يكون بُسراً أطيّب منه إذا يكون تمراً.

والفعل يعمل في حالين فما زاد فتقول : هذا زيدٌ واقفاً ضاحكاً متحدثاً قائماً ، ولا يجوز إذا

تضادّت الأحوال مثل : هذا زيد قائماً قاعداً<sup>(٢)</sup> . [أ/٢٢]

ويجوز أن تشكّل من الحالين حالاً فتقول : [أَكَلْتُ] هذا الطعام حلواً حامضاً .

ومتى اتفقت من اسمين جاز الجمع ، وإن اختلفت إعراب الاسمين فتقول : ضربتُ زيداً قائميين ،

كأنك قلتَ : ضربتُ قائماً زيداً قائماً .

وأما قولهم : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، مُصْعِداً حال من زيد ، ومُنْحَدِراً من ضمير المتكلم.

والحال يكون بالمفرد وبالجملة . وكل ما جاز أن يكون خبراً جاز أن يكون حالاً إلاّ الفعل

يلوح كأنه خللُ

=.....

وقد اختلف في نسبة هذا البيت ، فنسبهُ بعضهم لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، ونسبة آخرون إلى ذي الرمة .  
الشاهد فيه : قوله «موحشاً» فإنه حال من قوله «طلل» ، وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة  
تقدمه عليها .

انظر : الكتاب ١٢٣/٢ ، أوضح المسالك ص ٣٢٣ ، الخزانة ١٩٨/٣ .

( ١ ) البُسْر : التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته ، واحدته بُسرة .

انظر : لسان العرب ٢٧٩/١ .

( ٢ ) هذه الصفحة وردت في المخطوط في صفحة ( أ ) من الورقة ( ٢٣ ) . والصواب ما أثبتته .

الماضي فلا يحسن أن يقع حالاً إلا ومعه (قد) لفظاً أو تقديراً<sup>(١)</sup>.

وكل جملة وقعت حالاً فلا بد فيها من رابط ، إما عائد ، وإما واو حال ، فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير على ضعف . فالأول : جاء زيد وأبوه منطلق ، والثانية : جاء زيد وعمراً قائماً ، والثالثة : جاء زيد يده على رأسه ، وما جاء محذوف الواو [ فكقول الشاعر ] :

فَعَدْتُ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهٗ      مَوْلَى الْمَخَافَةِ حَلْفَهَا وَأَمَامَهَا<sup>(٢)</sup>

والتقدير : فعدت وكلا الفرجين .

والمضارع المثبت بالضمير وحده مثل : جاء زيد يضحك ، فإن ألحقت الواو فليست<sup>(٣)</sup> بفعليّة

نحو : قمت وأصك عينه ، أي : وأنا أصك عينه<sup>(٤)</sup> ، والماضي قسمان : مثبت ومنفيّ ، والمضارع قسم

واحد وهو المنفيّ ؛ لأن المثبت بغير واو ، فكل واحد من قسمي الماضي بالواو والضمير معاً وبالواو /<sup>(٥)</sup>

وبالضمير وحده ، فثلاثة في المثبت ، وثلاثة في المنفيّ .

( ١ ) وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدّرة ، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ .

( ٢ ) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١١ .

المعنى : يقول : فعدت البقرة تعدو في الجبل ، وأينما توجهت ظننت أن الخطر يدهمها من الأمام والخلف .  
الشاهد فيه : حذف الواو من الجملة الاسمية «كلا الفرجين» فهي في محل نصب حال تقديرها «فعدت وكلا الفرجين» .

انظر : الكتاب ٤٠٧/١ ، المقتضب ٨٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ ، همع الهوامع ٢٠٢/٢ ، والدرر ٤٥١/١ .

( ٣ ) في الأصل " ليست " والصواب " فليست " .

( ٤ ) الأصل " أي : أنا وأصك عينه " والصواب ما أثبتته ؛ لأن الواو لا تجتمع مع الضمير غالباً ، ولكن ورد دخولها في قولهم هذا ، وأولوه على حذف مبتدأ أي : وأنا أصك . فكأن الجملة اسمية .

انظر : همع الهوامع ٣٢٢ / ٢ ، ٣٢٣ .

( ٥ ) وردت هذه الصفحة في صفحة (ب) من الورقة ( ٢٠ ) . والصواب ما أثبتته .

مثال الماضي المثبت بالواو : جاء زيد وقد ركب أبوه ، وبالواو : جاء زيد وقد ركب

عمرو ، وبالضمير : جاء زيد قد ركب غلامه.

ومثاله في المنفيّ على الترتيب : جاء زيدّ وما ركب أبوه ، وجاء زيد وما ركب عمرو ، وجاء

زيد ما ركب غلامه.

وأما المضارع المنفي فمثاله على الترتيب : جاء وما يضحكُ غلامه ، وجاء زيد وما يضحك

عمرو ، وجاء زيد ما يضحكُ غلامه.



ذكر التمييز<sup>(١)</sup>

## [تعريفه]

وهو رفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة في جملة أو مفرد .  
ولا تكون إلا اسم جنس نكرة مقدّرة بمن ، تأتي بعد الكلام أو بعد تمام الجملة ، والعامل فيه فعل أو معناه .

ولا يجوز أن يتقدم التمييز على المميّز في الأصح ، والمواضع التي يقع فيها خمسة :  
بعد التنوين من نحو : هذا رطلٌ زيتاً ، وبعد النون من التثنية والجمع من نحو : منوان<sup>(٢)</sup> سمناً ،  
وعشرونَ درهماً ، وبعد المقدّر بالتنوين من نحو : أحد عشرَ رطلاً ، وبعد المضاف من نحو : لله دَرُّه  
فارساً ، وعلى التمرة مثلها زبدًا ، وبعد الفاعل من نحو : تفقأ<sup>(٣)</sup> زيد شحماً وتصبّبَ عرقاً ، وطاب  
نفساً ، وهو منصوب في اللفظ مرفوع في المعنى .

[٢٣/أ] والذي ينتصبُ به المميز على ضربين : لازم وزائل . فالزائل التنوين ،<sup>(٤)</sup> ونون التثنية ، لأنك  
تقول : عندي رطلٌ زيتٍ ومنوا سمنٍ ، واللازم : نون الجمع والإضافة ، لأنك لا تقول : ملء عَسَلٍ .  
والمفرد لا يكون إلا في الأعداد والمقادير والمكاييل والأوزان وما أشبهها .  
ومن شرط التمييز أن يكون مفرداً إذا وقع بعد عددٍ ، فإن وقع بعد غير عدد جاز جمعه من  
نحو: هؤلاء الطيبون أباً ، والحسنون وجوهاً ، وهو المشبه بالمفعول .

(١) في الأصل التميّز .

(٢) منوان : مثنى من ، وهو الكيل أو الميزان الذي يُوزن به ، والمكيال الذي يكيلون به السمن وغيره .

انظر : لسان العرب ٦ / ٤٢٨٥ .

(٣) تفقأ : أي انفلقَ وتشققَ .

انظر : لسان العرب ٥ / ٣٤٤٢ .

(٤) وردت هذه الصفحة في صفحة (أ) من الورقة (٢١) . والصواب ما أثبتّه .

ويجوز في نعت المميز الإفراد والجمع من نحو : هذه عشرون ديناراً جيداً وجيداً ، إذا أعاده

على التمييز ، فإن أعاده على المميّز جاز التأنيث والرفع من نحو : جيّدة.

## ذَكَرَ "كَم"

وهي على ضربين :

تكون استفهاماً<sup>(١)</sup> فتقتضي جواباً ، وتكون خبراً<sup>(٢)</sup> فلا تقتضي جواباً.

وإنما ذُكِرَتْ ها هنا لأن لها مميّزاً ، فمميّز الاستفهامية منصوب ، ومميّز الخبرية مجرور وبينهما

مشابهة ومخالفة.

فالمشابهة أنهما يشتركان في الاسمية ، والكميّة ، ولزومهما صدر الكلام فلا يتقدّم عليهما عامل

سوى حرف الجر.

والمخالفة أن الاستفهامية بمنزلة عدد منونٍ من نحو : عشرين ، والخبرية بمنزلة عدد مضاف ،

يدلُّك على ذلك انتصاب مُفسِّرٍ /<sup>(٣)</sup> الاستفهامية وانجرار مفسِّرٍ الخبرية.

[٢٣/ب]

والاستفهامية جوابها على حسب إعراب مواضعها ، فإذا قلت : كم مالِكٌ ؟

فجوابه : عشرون .

أو كم درهمٍ ملكتَ؟

فجوابه : عشرين .

أو بكم درهمٍ اشتريت ؟.

فجوابه : عشرين.

(١) كم الاستفهامية : اسم لعدد مبهم قليله وكثيره فيفتقر إلى مميّز لا يحذف إلا بدليل ، والدليل على اسميّتها دخول

حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وَعَوْدُ الضمير عليها .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢ ، وجمع الهوامع ٦٠٢/٢ .

(٢) كم الخبرية : يقصد بها حرف للتكثير في مقابلة «رُبَّ» الدّالة على التقليل .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢ ، وجمع الهوامع ٦٠٢/٢ .

(٣) وردت هذه الصفحة في صفحة ( ب ) من الورقة ( ٢٥ ) . والصواب ما أثبتّه .

والاستفهامية إذا أبدل منها اسم أعيد ألف الاستفهام من نحو : كم درهم أخذت؟ أثلاثين

أم أربعين؟.

ويجوز الفصل بينها وبين ممیزها فنقول : كم عبداً لك؟ وكم لك عبداً؟

ولا يحسن هذا في العدد المعرب في مثل : أعشرون لك درهماً؟ إلا في الشعر، ولا يكون جميع

ذلك في الخبرية؛ لأنها مضافة إلا بالحرف أو الظرف في مثل : كم عندي من رجلٍ .

ويجوز حذف ممیز الاستفهامية ، ولا يجوز في الخبرية ، فإذا قلتَ : كم المال؟ حذفت المميز ،

واحتملت أن يكون ظرفاً للزمان والمكان ، ومصدراً ، وشخصاً ، وغير ذلك لعدم المفسر .

ومن هنا اختلف في قولهم : كم درهماً معك ، وكم درهمٌ معك؟

لأنك في النصب تسأل عن عدة الدراهم ، وفي الرفع تخبر عن كثرته ، واختلف النحاة في قول

الشاعر :

كم عمّة لك يا جـرير<sup>(١)</sup>.....

(١) بيت من الكامل ، وعجزه :

..... وخالة فدعاءً قد حلبتُ عليّ عشاري

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١ من قصيدة يهجو فيها جريراً.

الشاهد فيه : أن كلمة «عمّة» وكلمة «خالة» على ثلاثة أوجه ، الرفع ، والجر ، والنصب . فالجر على أن كم خبرية ، وبنصبها ، فقيل : إن تميماً تجيز نصب ممیز الخبرية مفرداً ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليها فهي مبتدأ ، و «قد حلبت» خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات.

والرفع على حذف التمييز ، إما مصدرًا بتقدير : كم حلبة ، نصباً وجرًا ، وإما ظرفًا بتقدير : كم مرة ، نصباً على التهكم وجرًا على الإخبار.

انظر : الكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٣ ، وأوضح المسالك ص ٦٢٤ ، والهمع

فمن رفع حذف المميّز وجعلها ظرفاً كأنه قال : كم مرّة عمّةٌ ، ومن نصب أو جرّ

[أ/٢٤]

أراد/ (١) كثرة العمات.

والخيرية يجوز العطف عليها بلا تقول : كم درهمٍ عندي لا درهمٍ ولا درهمن.

ومن أصولها أن لها لفظاً ومعنى ، فيجوز إفراد ما بعدها من العوائد ، وجمعه وتذكيره ، وتأتيه

على حسب ما تضمنته.

ومن أصولها أن المعاني تختلف باختلاف الإعراب في مثل : قولك : بكم ثوبك مصبوغاً

ومصبوغٌ ، فالرفع سؤال عن أجرة الصبغ ، والنصب عن جملة الثوب وثمنه ، والباء في الرفع متعلقة

بمصبوغ ، وفي النصب محذوف.

---

(١) رقم اللوح في المخطوط [أ/٢٦] والصواب ما أثبتّه .

## ذَكَرَ نَعْمَ وَبِئْسَ

وإنما ذُكِرَاها هنا لأن لهما مُمَيِّزًا ، وهما مُصَوَّغان للمدح والذم.

والصحيح فِعْلِيَّتُهُمَا لِأَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ الْمَعْرِفَةَ ، وَيُنْصَبَانِ النِّكَرَةَ ، وَلِلْحُوقِ التَّأْنِيثِ وَصَلًا وَوَقْفًا

فيهما ، وفي كل واحد أربع لغات:

على وزن : فَعِلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعِلَ . وَفَاعِلُهُمَا لَا يَخْلُو مِنْ قَسْمَيْنِ :

إما ظاهرًا أو مضمراً.

والظاهر لا يخلو من قسمين :

إما معرّف<sup>(١)</sup> الجنس، أو مضاف إلى ما فيه ألف ولام من نحو : نعم الرجلُ زيدٌ ، ونعم صاحبُ

الرجلِ زيدٌ.

ولا يجوز للعهدية<sup>(٢)</sup> في مثل : نعم هذا الرجلُ زيدٌ ، ولا الذي كان عندنا، ولا الذي في الدار

زيد. وامتنع نعم أخوك زيد.

ومتى كان /<sup>(٣)</sup> الفاعل مضمراً كان الاسم الذي كان فاعلاً منصوباً على التمييز في مثل: نعم [٢٤/ب]

رجلاً زيدٌ أي : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ.

(١) أَلُ الْجِنْسِيَّةِ : تَأْتِي إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يَخْلِفُهَا (كُلُّ) لَا حَقِيقَةً وَلَا بَجَازًا .

وإما لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها (كُلُّ) حَقِيقَةً نَحْوُ : (وخلق الإنسان ضعيفاً) .

وإما لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم ، وهي التي تخلفها (كُلُّ) بَجَازًا نَحْوُ : زيد الرجلُ علماً .

انظر : الهمع ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .

(٢) أَلُ الْعَهْدِيَّةِ : هِيَ مَا عُهِدَ مَدْلُولُ مَصْحُوبِهَا بِحُضُورِ حَسِّيِّ بَانَ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ لَفْظًا ، فَأُعِيدَ مَصْحُوبًا بِأَلٍ ، أَوْ كَانَ

مُشَاهِدًا كَقَوْلِكَ : الْقَرْطَاسُ ، لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا ، أَوْ عَلِمِيَّ بِأَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذَكَرٌ ، وَلَمْ يَكُنْ شَاهِدًا حَالِ الْخَطَابِ

نَحْوُ : قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ .

انظر : الهمع ٣٠٩/١ .

(٣) رَقْمُ اللَّوْحِ فِي الْمَخْطُوطِ [٢٢/ب] وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ .

والمُضْمَر ليس بِرَاجِعٍ على شيء قبله ، وإنما النكرة تفسَّره ، ومثله : رَبِّهِ رَجُلًا . ولا يحسُن أن يجمع بين المفسَّر والمفسَّر في مثله ، فإن جاء حُمَل على التأكيد ، وإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً كُنْتَ مَحْتَبَرًا في إلحاق التاء وإسقاطها من نحو : نَعَمِ الْمَرْأَةُ ، وَنَعِمْتَ . فَإِنْ قُلْتَ : نَعَمِ رَجُلًا زَيْدًا ، فزَيْدٌ مرفوع بالابتداء ، ونعم رجلاً خبره . وليس في الجملة ضمير يرجع إلى المبتدأ .

وقد يُحذفُ منها المخصوصُ إذا عَلِمَ كقوله تعالى : ﴿ نَعَمِ الْعَبْدُ ﴾ <sup>(١)</sup> والمعنى أيوب .

وَيُشْتَقُّ الاثنان ويُجمعان نحو : نَعَمِ الرَّجُلَانِ أَخْوَاكَ ، وَنَعَمِ الرَّجَالُ إِخْوَتُكَ ، وَنَعِمَتِ الْمَرْأَتَانِ هِنْدٌ وَدَعْدٌ ، وَنَعِمَتِ النِّسَاءُ بَنَاتُ عَمِّكَ .

وفي ارتفاع المخصوص مذهبان :

أحدهما أن يكون مبتدأً وخبره ما تقدَّم من الجملة في مثل : زَيْدٌ نَعَمِ الرَّجُلُ ، والثاني أن يكون

خبر مبتدأ محذوف .

## ذِكْرُ حَبِّذَا

وحكمها حكم ما تقدم من المدح والذم ، إلا أنها تختص بتقريب المدوح من القلب. وأصلها حَبِّبَ ، فأُدغمت الباء في الباء فصار حَبَّ ، وهو فعل متصرف يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وذا فاعلها في موضع رفع إلا أن<sup>(١)</sup> / المقصود بالمدح لا يجوز تقديمه ، وفاعلها لا يُشْتَى ولا يجمع ولا يؤنث ، ولا يفصل بينه وبين فاعله بظرف ولا جار ولا مجرور ، وكله جائز في نعم وبئس ، وإنما امتنع : زيد حبذا لئلا يُلتبس بغير المحبة<sup>(٢)</sup> .

ويجوز في مميّزه أن يؤتى معه بِمِن فتقول : حبذا رجلاً ومِنَ رَجُلٍ ، ولا يجوز في نعم وبئس ، وكل ما كان اسم جنس مشتق في هذا الباب فنصبه على الحال من نحو : حبذا زيد راكباً ، وضدها لا [حبذا]<sup>(٣)</sup> كما ضد نَعَمَ " بئس " فتقول : لا حبذا زيد ، وفاعلها لا يحسن وصفه ولا تأكيده ولا يبدل منه كما لا يحسن في نَعَمَ وبئس .

(١) وردت هذه الصفحة في المخطوط برقم [ ٢٤ / أ ] والصواب ما أثبتته .

(٢) تنبّه ابن با بشاذ إلى التنبيه على امتناع التقديم ، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد أحبّ ذا ، وتوهم هذا بعيد .

والعلة عند ابن مالك أنه لا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل ، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض ولا بغير ذلك .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٣ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .



### ذكر الاستثناء

وهو إخراج بعض من كل بـ (إلا) أو بكلمة في معناها، وآلاته اثنتا عشرة آلة منها : إلا وهي أم الباب لتصرفها ، وغير ، وبَلَّة ، وسوى ، وسواء ، وسيما. وهذه تجر ما بعدها، إلا سيما يجوز فيها الرفع والنصب ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وهذه يُجرُّ بها فتكون حروفاً، ويُنصب بها فتكون أفعالاً ، إلا أن سيبويه<sup>(١)</sup> لا يميز في ما بعد حاشا إلا الجر ، وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ، فهذه تنصب ما بعدها في الموجب والمنفي .

والعامل الفعل بتوسط إلا المقويّة له بالتعدي ، وقيل معني /<sup>(٢)</sup> إلا وهو أستثنى ، وهو ضعيف [٢٥/ب] في مثل قولك : قام القوم أستثنى زيدا ، والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه ، والمستثنى من الموجب منصوب ، وأجيز فيه الرفع ، وإذا كان غير موجب كنفى أو نهي أو استفهام من نحو : ما قام أحد إلا زيد ، ولا يقيم أحد إلا زيد ، وهل قام أحد إلا زيد ، فالرفع ، ولا يخلو هذا النوع من أن يكون فعله مفرغاً أولاً ، فإن كان مفرغاً لا فاعل منطوق به ولا مفعول لم يكن للبدل اعتبار ، والحكم للفعل يعمل بحيث ما تقتضيه في مثل : ما قام إلا زيد ، وإذا كان غير مفرغ جاز الإتيان والنصب من نحو : ما قام أحد إلا زيدا أو زيد ، وقد يجيء في هذا الباب ما يستوي فيه الرفع والنصب في مثل : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيدا وزيد ، فالنصب حملٌ على المنصوب ، والرفع حملٌ على المُضمر في الفعل الذي هو في موضع المفعول الثاني.

ومن أصوله : أن المُستثنى لا يكون إلا اسماً أو ما ضارع الاسم . ولذلك أجازوا : ما الناس إلا عابرون ويعبرون ومنعوا عبروا إلا أن يؤتى بقدر ، والاستثناء من المفرد إذا كان في تأويل الجمع من مثل :

(١) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٢) وردت هذه الصفحة في المخطوط برقم [ ٢٤/ب ] والصواب ما أثبتته .

مرّ بي البعير إلا إبلك . ولا يحسن أن تُسْتَشْنَى النكرة المحضة من النكرات ، /<sup>(١)</sup> وإذا تَقَرَّبَتْ من المعرفة [٢٦/ب]

كان أشبه ، ومن ها هنا منع النحاة : عندي نساءٌ إلا امرأةً ، وقومٌ إلا رجلاً .

ولا يجوز أن تُسْتَشْنَى بإلا اسمين فما زاد . فلو قلت : أعطيت الناس المال إلا عمراً الدنانير لم

يَجُزُّ ، وإن أردت البدل جازاً ، ولا يجوز أن يتقدم معمول ما بعد حرف الاستثناء على حروف

الاستثناء في مثل : ما الناس زيدا إلا ضاربون . وأما "غير" فأعراها في نفسها على حد إعراب الاسم

الواقع بعد إلا ، وأما سُوى<sup>(٢)</sup> ، وسِواء ، وسِواءٍ وحاشا فإنهما يخفضان . وسيبويه<sup>(٣)</sup> يلزم حاشا الخفض ،

والفرق بينهما وبين غير أن لا<sup>(٤)</sup> يُسْتَشْنَى بهما إلا ومعنى المستثنى مذكور ، تقول : ما جاءني أحدٌ سوى

زيد ، ولا يجوز : ما جاءني سوى زيد ، ويجوز : ما جاءني غير زيد . وإذا كَسَرْتَ من سوى السنين أو

ضَمَمْتَ أو فَتَحْتَ مَدَدْتَ<sup>(٥)</sup> .

ومنه استثناء المنقطع<sup>(٦)</sup> وهو على ضربين : ضرب له تعلق بما قبله ، وضرب منقطع مما قبله .

فالأول : ما في الدار أحد إلا ثور ، وفيه الرفع والنصب . والثاني : جاء المسلمون إلا الكافرين .

(١) هذه الصفحة وردت في المخطوط برقم [ ٢٥ / أ ] والصواب ما أثبتته .

(٢) سُوى كهُدى ، وسِواء كسِماء ، وسِواء كبناء . انظر : أوضح المسالك ص ٣١٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٤) القياس إذا كانت ( أن ) ناصبة أن تُدْغَم لفظاً وخطأً في ( لا ) وتُكْتَب هكذا : ( ألا ) .

(٥) أي جئتَ بهمزة ممدودة — سِواء ، وسِواء .

(٦) المُسْتَشْنَى المنقطع هو : ما لا يكون المُسْتَشْنَى بعض المُسْتَشْنَى منه فلا يكون إلا من جنسه . سواء كان مخرجا من متعدداً حساً أو حكماً .

وتعريف بعضهم المنقطع : يكون المُسْتَشْنَى من غير جنس المُسْتَشْنَى منه جرياً على الغالب .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ص ٢٤٣ .

## ذكر الإغراء<sup>(١)</sup>

وهو وضع الظروف والمحرورات موضع أفعال الأمر ، وهو موقوف على السماع ، والمسموع

منه : عَلَيْكَ وَعِنْدَكَ وَدُونَكَ وَأَمَامَكَ / وَمَكَانَكَ وَوَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، فالثلاثة : الأول : وضعت موضع

أفعال متعدية فتعدت ، فتقول : عليك زيدا وبزيدا ، وقد يوضع عندك موضع تَخَوَّفٍ وتقدّم فلا يتعدى

كقولك : عندك ، إذا خَوَّفْتَهُ من شيء بين يديه ، وتقول : عليّ زيدا بمعنى أولني ، وهو مخصوص بها .

وأما الأربعة الأخر : فوضعت موضع أفعال لا تتعدى .

فأما أمامك فيستعمل تارة بمعنى تَخَوَّفٍ وتارة بمعنى تَبَصَّرَ ، ووراءك في موضع افطن لما خلفك،

ومكانك في موضع تأخر ، وإليك في موضع تنح وتأخر عن مكانك، وكلها متحملة ضمير الفاعل وهو

المخاطب ، فإن أتبع الضمير المحرور قلت : عليك نفسك زيدا، وإن أتبع الضمير المرفوع قلت :

عليك أنت نفسك زيدا.

ولا تغري إلا المخاطب فلا تقول : عليّ زيد عمراً ، فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ من

نحو قولهم : عليه رجلاً ليسني<sup>(٢)</sup> .

والمُعْرَى به يكون غائباً ، ومتكلماً ، ومخاطباً ، فإن كان غائباً اتصل ضميره بالظرف أو المحرور،

وقد ينفصل في مثل : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ وَإِيَّاهُ وَعَلَيْكَ إِيَّايَ ، وإن كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها

فتقول : عَلَيْكَ إِيَّاكَ وَعَلَيْكَ نَفْسَكَ وَلَا تَقُولُ : عَلَيْكَ.

(١) الإغراء : هو تنبيه المخاطب على أمر محمود من علم وصلاة وغيرهما ليفعله .

انظر : أوضح المسالك ص ٥٤٧ ، وشرح كتاب الحدود في النحو ص ٢٠٦ .

(٢) حكاية عن بعض العرب ، قال ذلك لرجل ذكّر له أنه يريد بسوء .

انظر : الكتاب ١ / ١٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩ .

ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف والمجرور ، فلا تقول زيداً عليك ، ولا تُبرز فيها ضميرَ

[أ/٢٧]

فاعلٍ في تثنيةٍ / ولا جمعٍ بل تقول : عليكما زيداً وعليكم زيداً.

ولا يجوز أن يُجاب شيء من ذلك بالفاء فلا تقول : عليك زيداً فتهينه ، ولا دونك عمراً

فُتحسن إليه.

### ذكر فعل التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها ، وخرج بها المتعجبُ منه عن نظائره ، وهو غير جائز على القديم ، فما ورد منه صُرف إلى المخاطب من نحو : [قوله تعالى] : ﴿ [ف] مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> أي هؤلاء يجب التعجب منهم.

والخلق الثابتة لا يتعجبُ منها فما جاء حفظ في مثل : ما أحسنهُ! ، وأملحهُ! ، وأقبحهُ! ، وأطولهُ! ، وأقصرهُ! ، وأهوجهُ! ، وأحمقهُ!<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز [التعجب] من فعل المفعول نحو : ما أضرب زيداً! ، إذا تعجبت من الضرب إلا إن قلت : لعمرٍ فجائز.

ولا يجوز أن يتقدم معمول التعجب على " ما " والفعل ظرفاً كان أو اسماً ، ولا يحسن حذف مفعوله ؛ لأنه فاعل ، إلا في باب إعمال الفعلين و[نحوه]<sup>(٣)</sup> مما يدل الدليل عليه في نحو: ما أجمله زيداً! .  
والفاظ التعجب ثلاثة :

ما أفعلهُ ، وأفعل به ، وهو أفعلٌ منه نحو : ما أحسنَ زيداً ، وأحسنَ بزيد وهو أحسنٌ من عمرو<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة ، من الآية ١٧٥ .

(٢) الذي عليه جمهور النحويين هو جواز التعجب من ذلك ، والشروط التي وضعوها لصحة صياغة فعلي التعجب ليس فيها هذا الشرط ، وشروطهم هي أن يُبنى من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف ، قابل معناه للكثرة ، غير مبني للمجهول ، ولا مُعَبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٧٧ .

(٣) في الأصل : وغيره .

(٤) جمهور النحويين على أنه لا يوجد إلا صيغتان قياسيتان للتعجب وهما : ( ما أفعلهُ ) و ( أفعل به ) . أما قوله : " هو أحسنٌ من عمرو " فهذا أسلوب تفضيل ، ومن العجيب أن يذكره هنا .

وفعل التعجب لا يكون منقولاً إلا من فعل ثلاثي من نحو : ظُرِفَ ، وشَرُفَ ، وسمع ،

وعلم. ولا يكون من رباعي حروفه أصول مثل : دحرج ، فإن كان بزوائد فمختلف فيه من نحو :

أكرم ، وأعطى ، فمنهم من يحذف همزته/ ويجعل عوضها همزة التعجب، ويجعله مسموعاً ، ومنهم من لا يجيزه.

ولا يجوز التعجب من الألوان والخلق في مثل : ما أحمره ! فإن أردت اللون لم يجز ، وإن أردت

البلادة جاز<sup>(١)</sup> ، ومثله : ما أبيض هذا الطائر! ، إن أردت اللون لم يجز ، وإن أردت البيض جاز. وإنما

لم يجز هذا لأن أفعالها زائدة على الثلاثة ، وهي لازمة غير منتقلة.

وكذا العيوب الظاهرة لا يجوز أن يُتعجب منها إلا بأشد، وقد تدخل كان بين ما والفعل

فتقول : ما كان أحسنَ زيداً! ، مما وقع وانقطع ، فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع لم تدخل

كان.

وكل فعل ثلاثي غير مُتصَرِّفٍ لا يجوز التعجب منه كَنَعَمَ وَبِئْسَ ، ويجوز تصغير فعل التعجب

نحو : ما أحسِنَ زيداً! ، ولا يجوز تأكيده بالمصدر نحو : ما أحسنَ زيداً إحساناً!.

لكن يجوز في فعل التعجب العمل في الظروف من المكان والزمان والحال ، تقول : ما أحسنَ

زيداً ضاحكاً! ، وما أكرمَ أباك يومَ الخميس! ، وما أجملَ خالداً عندك!.

فإن قدمت الظرفين على فعل التعجب فغير جائز ، فإن قدمتهما<sup>(٢)</sup> على المتعجب منه فمسألة

خلاف ، والأقيس جوازه ؛ لأنه سُمع : ما أحسنَ بالرجُل! ، والحال لا يحسن تقديمها من نحو: ما

أحسنَ قائماً زيداً!.

(١) يقصد إذا أردت التعجب من حُمَر(الحِمَار)الذي يتصف بالبلادة وهي الفهم البطيء أو قلة الفهم فيجوز . أما

من (أحمر) فلا يجوز .

(٢) في الأصل " قدّمتهما " والصواب ما أثبتّه .

و"ما" في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في

موضع/خبره ، وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على "ما" وهو مفرد مذكر أبداً على لفظها فتقول: [٢٨/أ].

ما أحسنَ الزيدَينَ !. والتعجب بكانَ غير جائز ، وبظننتَ مقصور على الفاعل فتقول : ما أظنَّ زيداً !.

### ذكر أسماء الأفعال

وهي مسموعة ، وأكثرها في الأمر نحو قولهم : بَلَّه زَيْدًا . بمعنى دَع ، ورويد . بمعنى : أَمِهْلُهُ ، وتَيْد مثلها ، ونَزَالَ . بمعنى انزَلَ ، وحَذَارٍ . بمعنى احذر ، ومَهْ . بمعنى اكْفُفْ ، وصَهْ . بمعنى اسْكُتْ ، وإيْهَا . بمعنى كُفَّ ، وهَيْتَ بفتح الهاء وكسرهما أي أَسْرِعْ ، وقَطَّكَ وَقَدَّكَ أي اكْتَفِ ، ودَعَّ أي انتعش ، وآمِينَ بقصر الألف ومدّها أي استجب ، وهَلُمَّ أي : أَقْبِلْ ، وحيّ مثله ، وحيهَلْ بفتح الهاء وتسكينها أي : أَقْبِلْ أو أَتْ ، وقد تُنَوَّن فلا يكون إلا بمعنى أَتَتْ ، وهَاتِ أَعْطِنِي ، وهَا وهَاكَ أي خُذْ .

ومنها ما يُقَاس عليه نحو : نَزَالَ ، وحكمها حكم الفعل الذي هي معناه في التعدي وتركه ، ولا يُضَاف إلى معمولها نحو : نَزَالَ زَيْدٌ ، ولا يُقَدَّم معمولها نحو : زَيْدًا دَرَاكَ ، والفاء في جوابها غير جائز إلا أن يكون من لفظ الفعل نحو : نَزَالَ فَيَكْرَمُكَ .

وقد يجعلون للأفعال أسماء في الخبر مثل : أُفَّ مَنُونَةٌ وغير مَنُونَةٌ أي : أَتَصَحَّرَ<sup>(١)</sup> ، وأوّه أي

أَتَوَجَّعَ<sup>(٢)</sup> ، وشَتَّان بالكسر والفتح . بمعنى تباعد ، وهَيْهَاتَ بضم التاء وفتحها وكسرهما منونة/ وغير منونة [٢٨/ب]

بمعنى بَعُد ، ومنه سَرَعَانَ وُشْكَانَ أي أَسْرَعَ وَأَوْشَكَ ، وليس شيء منها ينصب المفعول .

(١) في الأصل " الضجر " والصواب ما أثبتته .

(٢) في الأصل " تَوَجَّع " والصواب ما أثبتته .



## ذكر اسم الفاعل

وهو يعمل عمل الفعل مُعرِّفاً ومفرداً ومثنى ومجموعاً جمع سلامة بالواو وبالتاء وجمع تكسير من نحو: الضارب زيداً ، والضارب الرجل ، وضارب زيداً ، والضاربان عمرأً ، والضاربون والضاربات والضوارب.

وفي معموله الذي يليه النصب والحذف إن كان المعمول معرِّفاً بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه آلة التعريف أو إلى ضميره نحو: الضارب الرجل والضاربُ غلام الرجل والضارب غلامه، وإن كان غير ذلك فالنصب ، ونون التثنية والجمع إن أُثْبِتَتْ تَعَيَّنَ النصب وإن حُذِفَتْ جاز النصب والحذف في مثل: الضاربا زيد والضاربو زيدٍ وسواء في جميع ذلك اسم الفاعل. بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وإن لم يكن فيه آلة التعريف إن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان :

حذف النون أو التنوين ، وحذف المعمول الذي يليه وإثباتهما ونصبه نحو: ضاربان زيداً ، وضاربون زيداً ، وضاربا زيد ، وضاربو زيدٍ.

[٢٩/أ] فإن كان بمعنى الماضي فيما أن يكون من فعل متعدٍ إلى واحدٍ أو إلى أزيد/ فإن كان إلى واحد فحذف النون أو التنوين والحذف نحو: ضاربُ زيدٍ أمس ، وإن كان إلى أكثر لم يجز إلا حذف النون وإضافته إلى الذي يليه ونصبه ما بعده نحو: هذا معطي زيد درهماً أمس، وفي نصبه خلاف منهم من يجعله بفعل مُضْمَرٍ تقديره: أعطاه درهماً ، ومنهم من يجعل الناصب اسم الفاعل<sup>(١)</sup> وعمله بشروط:

أن لا يُوصَفَ قبل العمل ، وأن لا يُصَغَّرَ ، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام ، أو يقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف أو خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حال، أو في موضع المفعول الثاني من

(١) ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول باسم الفاعل ، لأن الدلالة يُكْتَفَى فيها. بمعنى ولفظ متضمن حروف

المدلول عليه أحق وأولى . وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي.

انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٨/٣ .

باب ظننتُ ، أو الثالث من باب أعلمتُ مثال : الوصف هذا الضارب العاقل زيداً ، والتصغير هذا

ضَوَيْرِبٌ زيداً غداً ، فإن كان الاسم مصغراً وليس له مكبّر حال إعماله جاز نحو :

..... كُمَيْتٍ عَصِيْرُهَا (١)

والنفي : ما ضاربٌ صاحبك زيداً ، والحال : هذا عمرو ضارباً زيداً (٢) ، والصفة : مررت

برجل ضاربٍ زيداً ، والخبر : هذا ضاربٌ زيداً ، والصلة : هذا الضاربُ عمراً.

وإذا جرى على غير مَنْ هو له برز ضميره نحو : زيد هند ضاربها هو ، فإن نصبتَ هند لم تحتج

إلى إبراز الضمير ، وإن أدخلتَ على المثنى أو المجموع ضميراً حذف/ نونه نحو : مخاطباك ومخاطبوك . [٢٩/ب]

ولا يتعرّف إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال بما أضيف إليه نحو [قوله تعالى]: ﴿ هَذَا عَارِضٌ

مُمْطِرُنَا ﴾ (٣) . ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل ما لم يمنع مانع في مثل: هذا الضارب زيداً ، فلا تقول :

هذا زيداً الضارب لأن اسم الفاعل في صلة الموصول ، وإذا نعتَ معمول اسم الفاعل المرفوع أو

المنصوب جرى التابع على حسبه في الإعراب ، وأما المخفوض فإما أن تُتبعه بنعت أو تأكيد ، فالحذف

على اللفظ ، والنصب على الموضع نحو : هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلَ نفسه الآن أو غداً ، إلا أن يكون

خفضه بمعنى المضىّ وليس فيه ألف ولام ، فالحذف على اللفظ لا غير ، وإن أتبعته بعطف أو بدل فإن

(١) من الطويل ، وهو لمضرس بن ربيعي ، وصدده :

فما طعم راح بالزجاج مُدَامَةً تَرَفَّرَقَ فِي الْأَيْدِي .....

الشاهد فيه قوله " كميته عصيرها " حيث أعمل اسم الفاعل المصغّر " كميته " لأن العرب لم تنطق به مكبراً

وهذا مذهب المتأخرين من المغاربة .

انظر : همع الهوامع ٧٠/٣ ، والدرر ٣١٥ / ٢ .

(٢) تكرر هنا تمثيله للحال بالمثل السابق ، لذلك حذفته اكتفاء بالأول .

(٣) سورة الأحقاف من الآية ٢٤ .

كان عارياً من آلة التعريف فالحذف على اللفظ ، والنصب بإضمار فعل نحو ، هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً ، فإن كان فيه ألف ولام وكان مثني وجمعاً جاز الحذف على اللفظ والنصب على الموضع في مثل: هذان الضاربا زيدٌ أخيكَ وعمرو.

وإن لم يكن مثني ولا جمع سلامة ، وكان التابع معرفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة، أو إلى ما فيه آلة التعريف ، أو إلى ضميره ، أو غير ذلك ، فالحذف على اللفظ والنصب على الموضع نحو: الضاربُ الرجلِ والغلامُ/ هذا ، والضاربُ الغلامِ وصاحبُ الدَّابةِ، والضاربِ الرجلِ وغلामه ، وإن لم يكن معرفاً بشيء مما ذكر فلا يجوز إلا النصب نحو : الضاربُ الرجلَ وعمراً.

[٣٠/أ]

### [ اسم المفعول ، وصيغ المبالغة ]

واسم المفعول حكمه حكم اسم الفاعل في ما ذكر ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل فَعُولٌ وَفَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعِيلٌ<sup>(١)</sup> ، وَفِعْلُ الْمِبَالِغَةِ فَعَّلَ ، واسم الفاعل منه مُفْعَلٌ ، وَقِلَّ إِعْمَالُ فَعَلٍ وَفَعِيلٌ ، مثال ما ذكر : ضَرُوبٌ زَيْدًا ، وَضَرَّابٌ زَيْدًا ، وَمِضْرَابٌ عَمْرًا ، وَضَرِيْبٌ زَيْدًا ، وَضَرِبٌ زَيْدًا.

(١) هذه الصيغ الخمس تُسمَّى صيغ المبالغة في اسم الفاعل .

### ذكر الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍ ، تعمل عمل فعلها المشتقة منه وهي : حَسَنٌ وَبَطْلٌ

وَظَرِيفٌ ، وَتُقْبَلُ مما يكون المنصوب به فاعلاً في المعنى ، وأشبهت أسماء الفاعلين من أربعة أوجه :

أها تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ ، وَتُنثَى وَتُجْمَعُ ، تقول : مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ وَحَسَنَيْنِ وَحَسَنَتَيْنِ

وَحَسَنَاتٍ<sup>(١)</sup> ، وكلما جاز أن يقع فيه هذا فإنه يرفع المُظَهَّرَ وَالمُضَمَّرَ وينصب السبب<sup>(٢)</sup> تقول : زيد

حَسَنٌ وَجَهَّهُ وَوَجْهًا . وما لم يكن فيه هذا الشبه المذكور فإنه يرفع المُضَمَّرَ لا غير من نحو: خيرٍ وشرٍ .

وتنقص عن رتبة الفاعل في أربعة أشياء :

[٣٠/ب]

أها تعمل في السبب دون الأجنبي ، وأها تعمل في الحال / دون الاستقبال ، وأن معمولها لا

يتقدم عليها ، وأها ليست بجمارية على الأفعال . وكل صفة في هذا الباب مما ليست بوزن أفعل ولا

تقديره فإنه يجوز فيها حملها وجوباً باعتبار ما يفصل<sup>(٣)</sup> تقول :

مررت برجل حسن وجهه بالرفع والنصب والخفض والرفع أقواها .

فهذه ثلاثة إذا كان مضافاً إلى ضمير الموصوف ، وإن كان مفرداً معرّفاً بألف ولام فتلاثة أوجه

أيضاً نحو : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجْهِ وأقواها الإضافة .

فالنصب محمول على التشبُّه بالمفعول ، والرفع محمول على البدل من المُضَمَّرَ ، وإذا كان مفرداً

غير معرّف فتلاثة أوجه تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ ووجهاً ووجهٌ ، فالنصب على التمييز ،

( ١ ) هذا إذا كان المرفوع بها مؤنثاً نحو : برجلٍ حسنة سيرته ، أو مثني : حسنين أخواه ، وحسنتين عيناه ، وحسنات صفاته ، ونحو هذا .

( ٢ ) أي الاسم السببي الذي ليس أجنبياً من الموصوف .

( ٣ ) لم يتضح مراد المؤلف بهذا ، ولعله يريد أن الصفة إذا كانت ليست بوزن أفعل ولا تقديره فإنها تحمل الضمير ،

أي ترفع الضمير دون الظاهر .

والرفع ضعيف لأنه ليس له عائد ، وجوازه على البدل من المضمر في حسنٍ ، فإن عرّفت الصفة  
والموصوف نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه فثلاثة أوجه أيضاً كما ذكر.

ولا يجوز تعريف الأول وتنكير الثاني في مثل : الرجل الحسن وجه ، والحسن وجهه . وكل  
موضع رفعت الوجه فيه بالصفة فليس فيها ضمير لأنها قد رفعت ظاهراً ، فلو تنيّت أو جمعت لأفردت

[أ/٣١] الصفة نحو : مررتُ برجلين حسنٍ غلامهما وبقوم كريمٍ / آباؤهم . ومن مسائله : مررتُ بامرأة حسنة  
الأم ، وبرجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم وبامرأة حسنة الأب ، لأنها صفة لفظها ومعناها  
يصلحان للمذكر والمؤنث ، وتقول : مررتُ بامرأة حائض البنت ، وعجزاء البنت ، وعذراء البنت ،  
ولا يجوز للرجل أعذر البنت ، وحائض البنت ، وعذراء البنت ، وتقول : مررتُ برجلٍ ملتج الابن ،  
ولا يجوز بامرأة مُلتحية الابن ، لأن الصفة مختصة بواحد منهما .

وتقول في حسن وجه : جميل أنفه ، بنصب أنفه وخفضه ، وتقول في حسن الوجه جميله  
بالخفض ، فإن كانت الصفة غير منصرفة جاز النصب والخفض في مثل : حسن الوجه أحمره والصفة  
المعرفة بالألف واللام إن كانت مثناة . أو مجموعة وأثبتّ فيها لم يجز في المعمول إن كان نكرة إلا  
النصب نحو : الحسنان وجوهاً والحسنون وجوهاً . وإن كان معرفة جاز الرفع والنصب : الحسنون  
الغلمان ، وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف تعين النصب نحو : الحسنة وجوههم .

وحكم تابع معمول الصفة كحكم تابع معمول اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة  
تقول : قائم أبوه وأباه ، وقائم الأب بالرفع والنصب والخفض ، وقائم أب ، وقائم أباً ، وقائم أب ،

[ب/٣١] وزيد معمر الدار إذا أضفت ، فإن / نوّنت نصبت ورفعت .

### ذكر اسم التفضيل

وهو أفعل غالباً ، نحتز به من خير وشر ، إذ أصله أختير وأشتر ، وبنائوه من الثلاثي ليس بلون ولا عيب ظاهر نحو : أسود وأعمى ، وأما العلل الباطنة فجائز نحو : أجهل من كذا لكن يتوصّل إلى التفضيل من الرباعي بأن يصاغ منه أفعل ثم يميز بمصادره نحو : أجود منه جواباً ، وأسرع انطلاقاً ، وأشدُّ سُمرةً ، وشدّاً أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أفقر من غيره ، وجاء أفعل منه ولا فعل له مثل : أحنك البعيرين<sup>(١)</sup> .

والقياس أن نفضّل على الفاعل دون المفعول وشدّاً «أشعل من ذات النحيين»<sup>(٢)</sup> .

ويعتوره حالتان : لزوم التنكير حال مصاحبة من ، ولزوم التعريف عند مفارقتها ، فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، ولا زيد أفضل ، ولا فضلى ، ولا أفضلان ، ولا فضليان ، ولا أفاضل ، ولا فضليات ولا فضّل ، بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة .

ومتى كانت معه (من) استوى فيه الذكر والأنثى والاثنتان والجمع ، (ومن) في قولهم : أفضل من عمرو ، لبيان المفضل عليه ، وبعضهم ذكر أنها لا تبدأ غاية المفضل . وتحذف (من) إذا علم المفضل نحو : زيد وعمرو فاضلان فيقال : زيد أفضل ، والألف واللام للعهدية لعلم المخاطبين بالفضلية . /

[أ/٣٢]

والإضافة لها معنيان :

(١) تقدير الكلام: هذا البعير أحنك البعيرين.

انظر : الكتاب ٤/١٠٠ ، ولسان العرب ٢/١٠٢٨ .

(٢) هي امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، لها مع حوات بن جبير الأنصاري قصة مشهورة .

معنى النحي : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة .

انظر : مجمع الأمثال ٢/١٥٨ .

أحدهما : قصد الزيادة على من أضيف إليه ، وهو الأكثر ، فيشترط أن يكون منهم مثل : زيدٌ أفضل الناس ، وامتنع : يوسف أحسن إخوته ؛ لما فيه من التناقض إلا أن يقصد زيادةً مطلقةً للتوضيح فجائز ؛ لأنه بمعنى حَسَنِهِمْ ؛ لأنه ليس بعض من أضيف إليه ، ومنه : أنت أشعر أهل جلدتك.

ولا يعمل رفعاً إلا في المُضْمَرِ دون المظهر نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ؛ لأنه خبرٌ " أبوه " مقدّمٌ ، والجملة صفة النكرة ، ولا يعمل في مُظْهَرٍ إلا إذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار غيره ، مثل : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد ؛ لأنه بمعنى حَسَنَ فأحسنُ نعتُ رجلٍ ، والهاء في عينه تعود على رجل ، وفي عينه متعلق بأحسن ، والكحل فاعل أحسن ، والهاء في منه ضمير للكحل ، وفي عين زيد حال من الهاء في منه ، أي كائناً في عين زيد ، ولك أن تقول: [ ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عين زيد ] ، فإن قدّمتَ ذكر العين قلت: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنُ فيها الكحل . وهذه المسألة مختصرة من المسألة الثانية والتقدير: ما رأيتُ عيناً كعينِ زيدٍ أحسنُ فيها الكحلُ منه فيها ، فالهاء في فيها الأولى ضمير الموصوفة وهي العين ، وفي الثانية إلى عين زيد ومثله:

مررتُ على وادي السباع ولا أرى      كوادي السباع حين يُظلمُ وادياً /  
أقلُّ به ركبٌ أتوه تبيّةً      وأخوفَ إلا ما وقى الله سارياً<sup>(١)</sup>

والتقدير : ولا أرى وادياً كوادي السباع حين يظلم أقلُّ به ركبٌ أتوه تبيّةً ، فحذف " منهم "

به ، والهاء في المذكور ضمير وادياً ، والهاء في به المقدّرة بعد منهم ضمير الوادي كما

(١) البيتان من الطويل ، وهما لسحيم بن وثيل الرياحي في ديوانه ص ١٩ .  
انظر : الكتاب ٣٢/٢ ، ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٧/٣ ، والخزانة ٣٢٩/٨ .

تقول : أنت أفضل ولا تقول : من زيد ، ومثل الله أكبر ، ولا تقول : من كل شيء.

والتَّيِّبَةُ : المكثُ والتَّيِّبُ<sup>(١)</sup> ، والركب مرتفع بأقل مثل ارتفاع الكحل بأحسن ، والمعنى : أن

ثبوت الركب في وادي السباع أقل من ثبوته في غيره .

وأفعل التفضيل يعمل في المظهر مطلقاً إذا كان نكرة النصب نحو : زيد خيرٌ منك أباً.

---

(١) انظر : الخزانة ٨ / ٣٣٠ .



## ذكر الابتداء والمبتدأ والخبر

أما الابتداء فمعنى لا لفظ ، وهو وصف قائم في المعمول وذلك الوصف هو اهتمامك بالمبتدأ وجعلك إياه أولاً لا ثانٍ يكون الثاني خبراً عنه .

والمبتدأ كل اسم بدأت به لتخبر عنه معرّياً من العوامل اللفظية<sup>(١)</sup> ، أو ما هو في تقديره لفظاً أو نية ، فالتقدير [كقوله تعالى] : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي صومكم .

والنية : في الدار زيد ، فزيد وإن تأخر فمقدّم في النية ، وقد يدخل عليه عامل لفظي فلا يخرجُه عن المبتدأ نحو : هل من رجلٍ قائم ؟ ، فرجل وإن جرّ بمن الزائدة فمبتدأ .  
وله شروط :

[٣٣/أ] أن يكون اسماً أو مُنْزَلاً مترلته ، وأن يكون معرفة/ أو مقارباً بتخصيص أو فائدة، وأن يكون مقدماً أو في حكمة ، وأن يكون مرفوعاً أو في تقديره ، وأن يكون مجرداً من العوامل اللفظية أو في حكم المجرد ، وأن يكون مُحدّثاً عنه أو في حكمه ، واستحق الاسمية لأنه مُحدّثٌ عنه .  
وأما المنزّل منزلة الاسم فقولهم: «أن تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»<sup>(٣)</sup> ، تقديره سماعك، واستحق التعريف لأنه معتمد البيان ، وإذا لم يُعرّف في نفسه فأحرى أن لا يُعرّف في خبره ، واستحق

(١) هي نواسخ المبتدأ وهي : كان ، وإن ، وظن وأحواتها ، وما ، ولا .

انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

(٣) يروى « لأن تسمع بالمعيديّ خيرٌ » و « أن تسمع » ويروى « تسمع بالمعيدي لا أن تراه » والمختار « أن تسمع » والمعيدي تصغير معدي . وأول من قاله المنذر بن ماء السماء .

يضرب لمن خبره خيرٌ من مرآه ، ودخل الباء على تقدير : تُحدّث به خير .

انظر : مجمع الأمثال ١٩٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ .

التقديم لأنه العُمدة المسندة إليه الفائدة . وقولي : أو في حكمه نحو: كيف حالك؟ وأين بيتك؟ وفي

باب نَعَمْ وَبَيْسَ : نِعِمَّ الرجلُ زيدٌ ، واستحق الرفع لمضارعتة الفاعل أو لأنه تجرَّدَ عن العوامل.

وقد يجيء المبتدأ نكرة بشروط :

تكون موصوفة نحو : [قوله تعالى] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾<sup>(١)</sup> أو مقارنة للمعرفة [ نحو ] : خير من

زيد شر من عمر ، لأنها لا تقبل الألف واللام ، أو تكون اسم استفهام [ نحو ] : أيُّ رجل قائم ؟ أو

اسم شرط [ نحو ] : أيُّ رجل يقيمُ أقمَ معه ، أو كم الخبرية [ نحو ] : كم درهم عندك ، أو يكون

الكلام بها في معنى التعجب نحو : ما أحسن زيدا ، أو يتقدمها أداة نفي ما أحدٌ قائم ، أو أداة استفهام

[ نحو ] : أرجل قائم أم امرأة ؟ أو يتقدم خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو : عندك امرأة / [٣٣/ب]

وفي الدار رجل ، أو معنى الدعاء له أو عليه نحو : [قوله تعالى] ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِيَّاكَ﴾<sup>(٢)</sup> ، و[قوله

تعالى] ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ، أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر نحو : شيء جاء بك، وشر أهر ذا

ناب<sup>(٤)</sup> ، أو تكون عامة نحو : [قوله تعالى] : ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ، أو في جواب من

سأل بالهمزة وأم : رجل قائم في جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟ أو يكون الموضع يقتضي

التفصيل نحو:

(١) سورة البقرة من الآية ٢٢١ .

(٢) سورة الصافات من الآية ١٣٠ .

(٣) سورة المطففين الآية ١ .

(٤) يقال : «أهره» إذا حملته على الهرير ، و «شر» رفع بالابتداء ، وهو نكرة ، وإنما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر

ذا نابٍ إلا شرٌّ، وذو الناب : السبعُ.

وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

انظر : مجمع الأمثال ١٤٨/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ .

(٥) سورة المؤمنون من الآية ٥٣ .

..... فثوبٌ نَسِيْتُ وَثوبٌ أَجْرٌ<sup>(١)</sup>

والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان :

قسم يلزم إثباته نحو : زيدٌ قائم ، وما التعجبية ، وفي مثل : جاءني الذي هو قائم ، وكل مثل

لا يكون عليه دليل لو حُذف .

وقسم أنت فيه بالخيار نحو قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾<sup>(٢)</sup> أي أمري صبري جميل إن قَدَّرْتَ

حذف المبتدأ ، وإن قَدَّرْتَ حذف الخبر قلت : أمثلُ .

---

( ١ ) شطر بيت من المتقارب ، وصدده :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ

ويروى :

فلما دنوتُ تُسَدِّئُهَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٩ .

الشاهد فيه : حواز الابتداء بالنكرة وذلك في كلمة «ثوب» لأنه قصد التنويع والتفصيل .

انظر : الكتاب ١/٨٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٤٦ ، شرح الكافية للرضي ١/٢٤٠ ، والخزانة

١/٣٥٩ .

( ٢ ) سورة يوسف من الآية ١٨ .

## ذكر الخبر

هو الجزء المستفاد من الجملة مفرداً كان أو جملة ، وينقسم تسعة أقسام على جهة البسط ، وثلاثة على جهة الحصر .

مفرد مشتق نحو : زيد قائم ، وغير مشتق [ نحو ] : زيد أخوك ، ومُتْرَلٌ منزلةً المبتدأ وليس إياه نحو : زيدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا ، وجملة من مبتدأ وخبر [ نحو ] : زيد أبوه قائم ، ومن فعل وفاعل [ نحو ] : زيد قام أبوه ، ومن شرط وجزاء [ نحو ] : زيد إن قام أخوه قام أبوه ، وظرف مكان [ نحو ] : زيد عندك ، وزمان [ نحو ] : قيام زيد اليوم ، / وجار ومجرور [ نحو ] : زيد من الكرام . فهذه تسعة ، وفي الحقيقة إلى ثلاثة : مفرد وجملة وظرف ، وكل جملة وقعت خبراً لا بد فيها من عائد مذكور أو في حكم المذكور ؛ ليرتبط الخبر بالمخبر عنه إما بضمير يعود على المبتدأ ، أو بتكرار المبتدأ بلفظه ، أو إشارة إليه ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، أو يُقرن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء . مثال الأول: زيد قائم أبوه ، ومثال الثاني وهو التكرار :

لَعَمْرِكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرٍ<sup>(١)</sup>

فمعن الثاني في موضع خبر معن الأول .

ومثال العموم :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمَّ مَالِكٍ      سَبِيلٌ وَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٠/١ .

انظر : الكتاب ٦٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤١/١ ، والخزانة ٣٦٢/١ ، والدرر ٢٥٩/١ .

(٢) البيت من الطويل وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ .

وروايته في الديوان : ..... أم جُحدر .....

وكل من استشهد بهذا البيت من النحويين يرويه : «هل إلى أم معمر»، وهذه الرواية خطأ والصواب : «هل إلى أم جحدر» لأن البيت لابن ميادة الرماح من قصيدة يتغزل فيها بمحبوبته أم جحدر .

ومثال الجملة المقترنة بجملة أخرى:

وإنسانٌ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً      فيبدو، وتاراتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ<sup>(١)</sup>

هذا إذا لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فإن كانت إياه لم تَحْتَجْ ومنه : هَجَّيرَى أَبِي بكر لا

إله إلا الله .

ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة بشرط أن

تكون الصفة أو الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية، والخبر مستحق الصفة، أو الصلة ،

مثال دخول الفاء في الموصول والنكرة الموصوفة: الذي في / الدار فله درهم، والذي عندك فله درهم ، [٣٤/ب

والذي أتاني فله درهم ، وكل رجل في الدار فله درهم ، وكل رجل عندك فله درهم ، وكل رجل أتاني

فله جُبَّةٌ ، فإن لم يقدر الكون في الدار أو عندك والإتيان سبباً في استحقاق ما ذكر لم تدخل الفاء في

الخبر ، فلو قلت : الذي أبوه قائم فله درهم وكل رجل أبوه قائم فله درهم لم يَسْغُ .

و لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إلا في حال ضرورة أو حال عموم ، كما حكى

سيبويه<sup>(٢)</sup> "كم جَرِيئاً أَرْضُكَ " . فجعل كم مبتدأ وأرضك الخبر ، وقد يسدُّ الاسم المنصوب مسدَّ الخبر

كالأحوال التي بعد المصادر ، وقد يسدُّ العطف إذا كان فيه معنى الخبر مسدِّه نحو : كل إنسان وشأنه

والتقدير : مقرونان ، وقد يسدُّ الأمر والنهي أيضاً نحو : زيد اضربه ، وليس بحقيقة ، والمعنى أقول .

= الشاهد : استشهد به على الاستغناء عن الرابط بعموم يشمل المبتدأ.

انظر : الكتاب ٣٨٦/١ ، وأوضح المسالك ص ١٠٣ ، والهمع ٣٧٢/١ ، والدرر ١٨٩/١ .

( ١ ) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ .

الشاهد فيه : أنه يقرب بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء .

انظر : الهمع ٣٧٤/١ ، والخزانة ١٦٨/٢ ، والدرر ١٨٩/١ .

( ٢ ) انظر : الكتاب ١٦٠/ ٢ .

ويلزم تقديم الخبر على المبتدأ في مواضع منها : إذا كان الخبر اسم استفهام نحو : أيُّ رجل

زيد ؟ ، [ أو كم الخبرية ]<sup>(١)</sup> نحو : كم درهم مالك .

[ ومن تقديم المبتدأ وجوباً ]<sup>(٢)</sup> ما التعجبية : ما أحسن زيدا ! ، أو تساويهما في التعريف :

زيدٌ أخو عمرو ، أو تساويهما في التنكير : خير من زيد شر من عمرو ، أو مشبهاً بالخبر : زيدٌ زهير

شعراً ، أو ضمير شأن [ كقوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والإخبار عنه بفعل مرفوعه مُضْمَر :

[٣٥/أ]

زيد قام ، وعمرو ضرب / لزم تقديمه.

وإن وقع الخبر مفرداً وكان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو مشتقاً فإنه يشتمل على ضمير عائد على

المبتدأ ، وإن كان جامداً فلا ، فالظرف والجار والمجرور مقدرٌ باستقر نحو : زيد في الدار .

وكما يتحمل الفعل الضمير كذلك ما في معناه ، وأما الجامد [ نحو ] : زيد أخوك لم يحتاج إلى

رابط لكونه الأول ، والضمير إن كان مرفوعاً لم يجز حذفه نحو : الزيدان قاما ، أو منصوباً لم يجز إلا في

ضرورة كقوله :

وخالدٌ تَحْمَدُ ساداتنا      بالحق لا يُحْمَدُ بالباطل<sup>(٤)</sup>

والتقدير : تَحْمَدُهُ ساداتنا ، وإن كان مخفوضاً بالإضافة لم يجز نحو : زيد قام أبوه ، لا يجوز

حذف الضمير المضاف إليه الأب ، وإن كان بحرف جر جاز إثباته وحذفه نحو : السمن منوان بدرهم .

أي منه ، ما لم يودَّ إلى تهيئة العامل للعمل والقطع عنه فلا يقال : زيد مررتُ .

( ١ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) سورة الإخلاص من الآية ١ .

( ٤ ) البيت من السريع ، ويُنسب للأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه .

الشاهد : رَفَعَ ( خالدًا ) مع تفرغ الفعل بعده دون ضرورة .

= انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٢٦٦ .

ويلزم حذف الخبر بعد لولا ، وإذا سدَّت الحال مسدَّه نحو : ضربي زيدا قائماً ، ويلزم إثباته

في خبر ما التعجبية . وكل خبر يكون مثلاً إذا حذف ولم يدل عليه دليل لزم إثباته ، وما عدا ذلك

فأنت فيه بالخيار ، وحذف الخبر أقيس من حذف المبتدأ ، ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير

عاطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد/ كقولهم : حلُّو حامضاً أي مُزُّو. [٣٥/ب]

### ذكر الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وإنما ذُكرتْ ها هنا لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فتغير أوضاعه ، وهي إن ، وأنَّ ومعناهما التوكيد ، ولكنَّ ومعناها الاستدراك ، وكأنَّ ومعناها التشبيه ، ولعلَّ ومعناها التَّرجِّي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات ، وليتَ ومعناها التَّمَنِّي ، وأُعمِلتْ هذه الحروف تشبيهاً بالأفعال لفظاً ومعنى ، فاللفظ لِبِنَائِهَا على الفتح ، والمعنى لما فيها من التأكيد والتشبيه وغيره ، وتدخل على المبتدأ فُتُصِيرُهُ اسْمَهَا ، وخبره خبرها ، إلا اسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية .

وانفردت إن بدخول اللام في خبرها إذا كان اسماً ، أو فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً غير متصرف نحو : نَعَمْ وَبِئْسَ ، أو ظرفاً ، أو جاراً ، ومجروراً ، أو جملة اسمية ، مثاله على الترتيب : إنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، وإنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، وإنَّ زَيْدًا لِنَعْمِ الرَّجُلِ ، وإنَّ زَيْدًا لِحَلْفِكَ ، وإنَّ عَمْرًا لَفِي الدَّارِ ، وإنَّ زَيْدًا لَوَجْهِهِ حَسَنٌ . فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز نحو : إنَّ زَيْدًا لِقَامَ . وقد تدخل على الاسم العلم إذا [ فُصِّلَ بينها وبينه بالخبر ] <sup>(١)</sup> نحو : إنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا ، وقد تدخل على معمول الخبر إذا تقدَّم عليه نحو : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ [ لِقَائِمٌ ] <sup>(٢)</sup> ، ولا تدخل على (إنَّ) وإن أُبدِلتْ همزتها هاءً لئلا يجتمع حرفا تأكيد .

ولا تتقدم /أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز التقديم والتأخير [أ/٣٦] ما لم يمنع مانع .

وإذا اتصلت بهذه الحروف ياء المتكلم لحقتها نون الوقاية ولا تلزم فتقول : إنَّني ، وأنَّي ، ويلزم في ليت ، ويجوز حذف أسمائها إذا دل عليها دليل كقوله :

(١) في الأصل : " وقد تدخل على الاسم العلم إذا وقع خبراً نحو : إنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا " وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ زَيْدًا في المثال المذكور اسم إنَّ لا خبرها ، والصواب ما أثبتته .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .



ولكن زنجيٌ عظيمُ المشافيرِ ..... (١)

والتقدير : ولكنتك ، إلا أن يكون اسمها ضمير أمر أو شأن فإنه لا يُحذف إلا في ضرورة نحو

قوله :

إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِسِيَّةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبِيًّا ..... (٢)

التقدير : إنه .

ويجوز حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل ، وأكثر ما يكون نكرة كقوله :

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا ..... (٣)

والتقدير : لنا .

وتدخل عليها ما فتبطل عملها ، إلا ليت ولعلَّ وكان في وجهه ، وأنشد :

(١) من الطويل ، وصدرة :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي .....

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ .

الشاهد : أن اسم (لكنَّ) حُذِفَ من البيت جوازاً لأنه دل عليه دليل .

انظر : الكتاب ١٣٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ، والخزانة ٤٧٠/١٠ ، والدرر ٢٨٩/١ .

(٢) البيت من الخفيف ، ونُسِبَ للأخطل ، وهو ليس في ديوانه .

الشاهد : أن اسم (إن) حُذِفَ هنا في البيت مع أنه ضمير شأن وذلك للضرورة الشعرية .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩٧/١ ، والخزانة ٤٧٤/١٠ ، والدرر ٢٩٠/١ .

(٣) من المنسرح ، وعجزه :

وإنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا .....

وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣ .

الشاهد : أنه إذا علم الخبر جاز حذفه ، سواء كان الاسم نكرة أم معرفة ، وأكثرها يكون نكرة .

انظر : الكتاب ١٤١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨ ، وهمع الهوامع ٤٩٤/١ ، والخزانة ٤٧٩/١٠ ،

والدرر ٢٨٧/١ .

[ قالت ] ألا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا <sup>(١)</sup> .....

ويجوز في "إنَّ" وأنَّ ولكنَّ وكأَنَّ التخفيف ، وإذا خُفِّفَتْ جاز الإلغاء والإعمال ، فيجوز في "إنَّ"  
إذا خُفِّفَتْ الإلغاء والإعمال ، ولا يكون اسمها إلا ظاهراً ، فإن أُعْمِلَتْ بعد التخفيف لم يلزم اللام في  
الخبر نحو : إنَّ زيدا قائم ولقائم .

فإن أُلغِيَتْ لَزِمَتْ اللام فرقاََ بينها وبين النافية نحو : إنَّ زيدا قائم.

وأما أنَّ وكأَنَّ فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، وإعمال أنَّ أكثر فإن أُعْمِلَتْ أنَّ وكأَنَّ بعد/ التخفيف فلا [٣٦/ب]  
يكون اسمها إلا ضمير شأن محذوفاً نحو : يُعجِبني أنَّ زيدا قائم ، وكأَنَّ زيدا قائم ، وعلمتُ أنَّ سيقوم  
زيد والتقدير أنه .

وانفردت إنَّ ولكنَّ بالعطف على موضعهما مع الاسم ، فإن عُطِفَ بعد الخبر فوجهان :

النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، فإن عطفتَ قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا نحو :

إنَّ زيدا وعمراً قائمان ، ولا يجوز الرفع على الموضع ، وقولهم : إنك وزيد ذاهبان ، لا يقاس عليه .

وتأتي إنَّ بمعنى نَعَمْ فيتعين إلغاؤها ، وبمعنى الأنين .

ويجوز فتحها وكسرها على تأويلين مختلفين ، مثاليهما : خرجتُ فإذا إنَّه عبد الله ، فمن فتح

أراد العبودية نفسها ، ومن كسر أراد العبد نفسه ، وتكسر في كل موضع صلح فيه الاسم والفعل ، أو

اختصَّ بأحدهما ، وتُقَدَّر تقدير الجمل ، والمفتوحة تُقَدَّر تقدير الاسم المفرد .

(١) من البسيط ، وعجزه :

..... إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ .

الشاهد : أنَّ «ليت» إذا اتصل بها «ما» جاز أن تعمل ، وأن تُلغى ، وهن أُلغِيَتْ لذلك رُوِيَ برفع "الحمام".

انظر : الكتاب ١٣٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨ ، وهمع الهوامع ٥١٩/١ ، والخزانة ٢٧٢/١٠ ،

والدرر ١١٣/١ .

وتكسر مبتدأة وفي خبرها اللام ، وبعد القسم ، وبعد القول ، وسواء كان ذلك القول اسم فاعل ، أو مفعول ، أو فعلاً ماضياً ، أو مستقبلاً أو أمراً ، أو نهيّاً ، أو مصدرّاً ، لأنها داخلية في صلة القول ، وتكسر بعد الموصولات نحو [قوله تعالى ] : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾<sup>(١)</sup> . وفي مواضع الأحوال نحو : جاء زيد وإنه ضاحك ، وبعد ثم ، وأما ، وحتى ، وتُفتح إذا كانت فاعلةً ، أو مفعولةً / أو مجرورةً ؛ فالفاعل : يعجبني أنك قائم ، والمفعول : كرهت أنك قائم ، والمجرور : عجبت من أنك قائم ، ولذلك فتحت بعد مُدْ في نحو: ما رأيته مُدْ أن الله خلقه .

وفي لعل لغات : لعلّ وعنّ وعلّ ولعنّ .

وإذا سمّيت هذه الحروف أعربت ، إلا كأنّ فإنك تحكيها .

وهل يُصرف بعد التسمية المعرب منها ؟ فمن ذكّرها وعنّى بها الذّكر صرف ، ومن أنّتها

وسمّى بها مؤنثاً أو مذكراً لم يُصرف .

(١) سورة القصص من الآية ٧٦ .

### ذكر كان وأخواتها

وهي : كَان ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَأَضَى ، وَمَا زَالَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ، وَقَعَدَ ، وَجَاءَ ، وَهِيَ أفعال ، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع اسمه وتنصب خبره .

وُتستعمل "كَانَ" تامة فلا تحتاج إلى خبر ، وتكون بمعنى حَضَرَ ووقع وبمعنى حَدَث فيقال : كان أمرٌ ، وُتستعمل ناقصة فتحتاج إلى خبر ، وتأتي بمعنى صارَ نحو قولهم :

قَطَا الحَزْنَ قَد كَانَتْ فِرَاحًا يُبِوِضُهَا<sup>(١)</sup> .....

وبمعنى كَفَلْتُ نحو : كُنْتُ الصَّبِيَّ ، [ أي : كَفَلْتُهُ ] ، وبمعنى غَزَلْتُ نحو : كُنْتُ الصَّوْفَ أَي

غَزَلْتُهُ ، وزائدة فتكون للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، وشَدَّتْ الزيادة في أصبح ، وأمسى

في قولهم : ما أصبحَ أبْردها ، وما أمسى أدفأها<sup>(٢)</sup> . وأمَّا أضْحَى ، وأصبح ، وأمسى ، فتأتي نواقص

فتكون للدلالة على اقتران مضمون الجملة [ بالزمان ]<sup>(٣)</sup> مثاله<sup>(٤)</sup> : /أصبحَ زيدٌ قائماً ، وأمسى عمرو [ ٣٧/ب

سأهراً ، فقيامُ زيد في الصباح ، وسهر عمرو في المساء .

(١) من الطويل ، وصدرة :

بتيهاءَ فَقَرِ والمطيُّ كأنَّها

.....

وهو لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه ص ١١٩ .

و«التيهات» المفازة التي لا يهتدي فيها ، و«القفر» : المكان الخالي . يصف المطي بسرعة السير ، كأنها

بمنزلة قَطَا تركت بيوضاً صارت أفراخاً ، فهي تمشي بسرعة إلى أفراخها ، والقَطَا : طائر سريع الطيران .

الشاهد : على أن «كان» بمعنى صار .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٥/١ ، والخزانة ٢٠٤/٩ .

(٢) قول امرأة من العرب . انظر : شرح الكافية الشافية ٤١ / ١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الجملة مكررة في الأصل ، فحذفت الثانية اكتفاءً بالأولى .

و"يَكُنُّ" بمعنى صار ، وإن كانت تامات دَلَّتْ على الدخول في الأزمنة نحو : أصبحَ عبدُ اللهِ، أو أضحى ، أو أمسى ، بمعنى دخل عليه وقت كل واحد منهما . وأما غدا وراح فحكمتها حكم أصبح في النقصان ، وتأتیان بمعنى صار ، وفي التمام على السَّير في الوقت . وأما ظلّ وبات فإن كانتا ناقصتين فبمعنى صار ، أو تامتين فبمعنى عاش وأقام نهاره . وأما صار : فإن كانت ناقصة اقتضت تحوُّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى ، مثاله : صار زيد عالماً ، انتقل من الجهل إلى العلم ، أو تامة كانت بمعنى انتقل ، مثاله :

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا<sup>(١)</sup> .....

أي انتقلنا من المعاتبة إلى ما يحسن .

وَأَضَ فِي حَكْمِهَا ، وَجَاءَ ، وَقَعْدَ بِمَنْزِلَةِ صَارِ الناقصة ، فمثال آض الناقصة : آض لنا ماء فكان ناراً ، وتامة : رجع زيد إلى الحق . وليس ، لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال نحو: ليس زيد قائماً ، فيُحْمَلُ على نفي القيام عن زيد في الحال ، وما زال ، وما فتى للدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها نحو : ما زال زيد قائماً ، وما فتى قاعداً ، أي أنه مُنْذُ قَامَ أَوْ قَعْدَ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْفَكُ ، وَمَا بَرَحَ/ إِنْ كَانَا نَاقِصَتَيْنِ ، فَحَكْمُ مَا زَالَ ، أَوْ تَامَتَيْنِ فَلِلدَّلَاةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ فِي مَكَانٍ ، أَوْ عَلَى صِفَةِ نَحْوِ : لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ الْأَمْرَ ، وَمَا أَنْفَكُ زَيْدٌ عَنِ الْقِيَامِ .

[٣٨/أ

(١) من الطويل ، وعجزه :

وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ

.....

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ .

الشاهد : على أن «صار» تامة ، و «نا» فاعلها ، أي : رجعنا وانتقلنا .

وفي رواية أخرى : «فصرنا .....»

انظر : المقتضب ١/١١٢ ، والخزانة ٩/١٩٠ .

وما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال إن كانت ناقصة نحو : أقوم ما دام زيد قائماً ، وإما تامة فللدلالة على بقاء الفاعل كقولك : أفعل هذا ما دام زيدٌ ، أي مدة بقائه .  
 وأداة النفي ملازمة زال وأخواتها حال نقصانها ، إما ملفوظة ، أو مقدرة ، ولا يحذف منها في كلام فصيح إلا الفعل المضارع في جواب القسم [كقوله تعالى] : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولا يحذف ما عدا ذلك إلا في الشعر ، ولا يجوز دخول "إلا" في خبر ما زال وأخواتها وسائر أفعال هذا الباب ، إلا إذا كانت منفية جاز دخولها في الخبر نحو : ما كان زيد إلا قائماً ، وأفعالها كلها متصرفة إلا ليس ، وما دام ، وقعد ، وجاء في المثل .

وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان :

قسم لا يجوز تقديمه ، وهو خبر ما دام ، وقعد ، وجاء ، وما زال ، وأخواتها ما دامت منفية بـ «ما» أو «بلا» في جواب قسم ، مثاله : والله قائماً لا يزال زيد ، هذا لا يجوز . وقسم يجوز فيه التقديم ما لم يعرض له عارض يُوجبُ تقديمه أو تأخيره ، مثاله : ما كان زيداً قائماً ، فتمنعه / ما [٣٨/ب] النافية . ، وهل أصبح بكر منطلقاً ، فيمنعه أداة الاستفهام .

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه وتأخيره عن الاسم ثلاثة أقسام : قسم يلزم تقديمه عليه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً نحو : عمروُ كانه زيدٌ ، أو يكون الاسم نكرة لا مُسوَّغَ للإخبار عنها إلا بظرف ، أو جار و مجرور متقدماً عليها نحو : كان في الدار رجلٌ ، أو يكون الاسم مقروناً بـ "إلا" ، أو في معنى المقرون بها نحو : لم يكن القائم إلا زيد ، وإنما كان القائم زيدٌ ، أو متصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر نحو : كان في الدار صاحبها . وإذا كان للخبر معمول وقدّمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن مانع من مواع تقدم المفعول على الفعل نحو : كان زيدٌ

(١) سورة يوسف من الآية ٨٥ .

طعامك آكلاً ، وإن قدّمته على الاسم وكان ظرفاً ، أو مجروراً جاز نحو : كان في الدار زيد قائماً ،  
 وإن قدّمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو أن يكون ظرفاً ، أو مجروراً ، فإن كان جاز نحو : كان في الدار  
 قائماً زيد ، فإن قدّمت قبل الخبر لم يجز نحو : كان آكلاً طعامك زيداً ، وإن كان بعده جاز نحو : كان  
 آكلاً طعامك زيد ، وإن قدّمتهما على الفعل لم يجز نحو : طعامك آكلاً كان زيد .

وإذا اجتمع معرفتان أو نكرتان ، أو معرفة ونكرة ، جعلت المفيد الخبر ، فإن تساويا جعلت

أيهما شئت نحو : كان زيداً صاحبَ عمر<sup>(١)</sup> ، وتجعل / في النكرتين المسوّغ للإخبار عنها نحو : كان خيرٌ  
 من زيد امرأةً ، ولا يجوز : كانت امرأةٌ خيراً من زيد ، فإن كان لكل واحد منهما مسوّغٌ جعلت أيهما  
 شئت نحو : كان خيرٌ من زيد شراً من عمرو ، وإن كان واحد منهما معرفة والآخر نكرة جعلت المعرفة  
 الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يجوز العكس إلا في الشعر نحو :

ولا يكُ مَوْقفٌ<sup>(٢)</sup> منك الوَدَاعُ<sup>(٣)</sup> .....

(١) ويجوز : كان زيداً صاحبَ عمر .

(٢) في الأصل : موقفاً وهو خطأ من الناسخ .

(٣) من الوافر ، وصدده :

قَمِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا .....

وهو للقطامي في ديوانه ص ٣١ .

الشاهد : جواز جعل الاسم نكرة والخبر معرفة وذلك في الضرورة الشعرية .

انظر : الكتاب ٢/٢٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٩١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٠٧ ، والهمع

١/٤٣٥ ، والخزانة ٢/٣٢٣ ، والدرر ١/٢٢٣ .

## ذكر أفعال المقاربة

وهي عسى ، وأوشك ، واخْلَوْلَقَ ، وكَادَ ، وكَرَبَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وطَفِقَ بفتح الفاء وكسرها . وكلها داخلة على المبتدأ والخبر ككان ، وأسمائها كأسمائها ، وأخبارها لا تكون إلا أفعالاً مستقبلة ؛ فأما عسى وأوشك واخْلَوْلَقَ فلا تقع أفعالها إلا مقرونة بأن ، وقد تحذف مع عسى وأوشك وهو قليل في الضرورة.

وأما كاد وكرب فتقع أخبارها بغير «أن» ، وقد تدخل عليهما في الضرورة . وأما جعل وأخذ وطَفِقَ فهي ككَادَ وكَرَبَ ، ولا تقع أخبارها أسماء إلا في نادر كلام نحو : عسى العُوَيْرُ أبُوساً<sup>(١)</sup> . وقد تُسُدُّ أن مع صلتها مسدَّ الاسم والخبر في عسى ويوشك فتقول : عسى أن يقوم . وقد تتقدَّم أخبارها على أسمائها نحو : عسى أن يقوم زيد ، وأن والفعل في موضع الخبر .

وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب جاز كسر سينها وفتحها / فتقول : عَسَيْتُ : [٣٩/ب]

وعَسَيْتَ ، وإن كان فاعلها ظاهراً أو ضمير غيبية لم تستعمل إلا على فَعَلَ بفتح العين ، ما عدا ضمير جماعة المؤنثات فإنها تُستعمل معه باللغتين نحو : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهنديات عسى أن يَقْمَنَّ ، وهذا إذا لم تُقدَّر فيها ضميراً ، فإن جعلتها متحملة للضمير قلت : عَسِيَا ، وعَسَتَا ، وعَسَوْا ، وعَسَيْنَ .

(١) العُوَيْرُ : تصغير غار ، والأبُوسُ : جمع بؤس ، وهو الشدَّة.

وأصل هذا المثل فيما يُقال من قول الزبَّاء حين قالت لقومها عند رجوع قيصر من العراق ومعه الرجال وباب بالعُوَيْرِ على طريقه : «عسى العُوَيْرُ أبُوساً» أي لعل الشر يأتاكم من قبل الغار . يضرب للرجل يُقال له : لعلَّ الشر جاء من قبلك . انظر : مجمع الأمثال ٢/٢٨٢ .



ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع خبر أخوات عسى إلا ضميراً عائداً على أسمائها، نحو :

كاد زيد يخرج ، ولا يجوز أبوه ، وقد يقع ضمير النصب موقع ضمير الرفع نحو : عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ ،

وَعَسَايَ أَنْ أُخْرَجَ .

## ذكر "ما" و "لا" المشبهتين بـ "ليس"

حكم "ما" :

لها شَبَهان : عام ، وخاص ؛ فالعام شَبَّهَهَا بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ،  
والخاص شبهها بـ " ليس " في النَّفْيِ ، وأما إن دخلت على الْمُحْتَمَلِ <sup>(١)</sup> خَلَصَتْه للحال ، فبنو تميم  
رَاعُوا الشبه العام فلم يُعْمَلُواها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشَّبه الخاص فَأَعْمَلُواها بشروطٍ : أن يكون  
الخبر غير مُوجَب ، وأن لا يتقدم على اسمها وليس بظرف ولا جار ولا مجرور ، وأن لا يفصل بينهما  
وبين الاسم بـ «إن» الزائدة ، فإن فُقد شيء من ذلك فاللغة التَّمِيمِيَّةُ ، مثال الشروط على الترتيب :  
مَا زِيدٌ قَائِمًا ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ إِلَّا رَفَعْتَ وَقُلْتَ : / إِلَّا قَائِمًا .

[٤٠/أ]

فإن قَدَّمْتَ — أيضاً — الخبر رفعت نحو : ما قائمٌ زيد ، وإن فَصَلْتَ رفعت [نحو] ما إن زيدٌ  
قائم ، ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه ، فإن عَطَفَ على الخبر وكان يقتضي  
الإيجاب ، فالرَّفْعُ نحو : ما زيدٌ بقائمٍ لكن قاعدٌ ، وإن كان لا يقتضيه كان على حسب الخبر ، إن  
رفعاً فرفع ، أو نصباً فنصب ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً ، وما زيد قائمٌ ولا قاعداً ، وإن كان  
مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفعُ إن قَدَّرْتَهَا تَمِيمِيَّةً ، وتنصب إن قَدَّرْتَهَا حِجَازِيَّةً ، وإن حملت  
على اللفظ خفضت نحو : ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ ، فإن أُتِيَ بعد حرف العطف بصفةٍ وموصوف ،  
وأولَّيتَ الوصف للحرف ، وكان سبباً من اسمها ، كان على حسب الخبر ، فإن كان مرفوعاً جاز فيه  
الرفعُ والنصبُ نحو : ما قائمٌ زيدٌ ولا ذاهبٌ أبوه ، وإن كان منصوباً فكذلك نحو : ما زيد قائماً ولا  
ذاهباً أخوه ، والخفضُ إن كان مخفوضاً بالباء ، وإن كان الموصوف أجنياً من الخبر نحو : ما زيد قائماً  
ولا ذاهبٌ عمرو ، فالرفع ، وإذا تأخر الوصف جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سبباً أو لم

(١) يُقصد به المحتَمَل للفعل المضارع والاستقبال .

يكن، نحو: ما زيد قائماً ولا أخوه ذاهباً، بشرط أن الحرف لا يقتضي الإيجاب، فإن اقتضاه لم

يَحْسُنُ إلا الرفع فيها، تأخر الوصف أو تقدم نحو: ما زيدٌ / قائماً بل عمرو ذاهبٌ . [٤٠/ب]

### حكم "لا" و "لات"

يكونان كالحجازية في رفع الاسم بهما، ونصب الخبر، أما «لا» فلا تعمل إلا في النكرات، بشرط أن يكون الخبر مؤخرًا منفيًا نحو: لا رجل أفضل منك، فإن كان موجبًا أو مقدمًا لم تعمل نحو: لا أفضل منك رجلٌ ولا امرأة، ولا رجلٌ إلا أفضل منك، وقد تُحمل على «إن» فتعطي حكمها بشرط أن يكون المنفي مضافًا نحو: لا غلامٌ رجلٍ أفضل منك، أو مُشابهًا له نحو: لا حافظًا للقرآن عندك، فإذا كان مفردًا فهو مفتوح، وخبره مرفوع نحو: لا رجلٌ أفضل منك، وكل ما<sup>(١)</sup> تعمل فيه «رُبَّ» تعمل فيه «لا»، وأما ما جاء من ذلك معرفة نحو:

لا هيثمَ الليلةَ للمطِيِّ<sup>(٢)</sup>  
 .....  
 [نكدن] ولا أمية في البلاد<sup>(٣)</sup>  
 .....

(١) في الأصل: وكلما، والصواب ما أثبتته.

(٢) من الرجز، لبعض بني دبير، وعجزه:

ولا فتى مثل ابن خبيري  
 .....

الشاهد: أن «لا» النافية للجنس لا تدخل على العلم، وهذا مؤول إما بتقدير مضاف وهو مثل، وإما بتأويل العلم باسم الجنس، فنصب «هيثم» وهو اسم علم معرفة بـ «لا» وهي لا تعمل إلا في نكرة، وجاز ذلك؛ لأنه أراد: لا مثل هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٦، وهمع الهوامع ١/٥٢٤، والخزانة ٤/٥٣، والدرر ١/٣١٢.

(٣) من الوافر، وصدره:

أرى الحاجات عند أبي حبيب  
 .....

= وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧.

= الشاهد: على أن التقدير إما: ولا أمثال أمية في البلاد، وإما: ولا أجواد في البلاد، لأن بني أمية قد اشتهروا بالجوود. فأول العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود.

ولا بَصْرَةَ لَكُمْ ، وقضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها<sup>(١)</sup> ، فعلى تقدير التنكير أي لا سائق كسَوْق هيثم ،  
 ولا مثل أبي حسن ، وقولهم لا أبا لك ، ولا غَلامِي لَكَ فشاذٌ<sup>(٢)</sup> ، وفي صفة المفرد وَجْهَان : أن تُبْنَى  
 معه عَلَى الفتح نحو : لا رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا ، والثاني : أن تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لفظه أو محله نحو : لا  
 رَجُلَ ظَرِيفًا ، وظريفٌ ، فإن فصلتَ بينهما أعربتَ نحو : لا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ ، وإن كَرَّرْتَ المنفَى  
 جاز في الثاني الإعراب والبناء نحو : لا مَاءَ مَاءً بَارِدًا ، وإن شئتَ لم تُنَوِّنْ ، وحكم المعطوف حكم  
 الصفة في البناء نحو : لا أَبَ وَابْنًا ، وإن تَعَرَّفَ المعطوف فالحمل على الموضع لا غير نحو : لا غَلامٍ /  
 لك ولا العباس .

وإذا كررَ نحو : [قوله تعالى] ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ ﴾<sup>(٣)</sup> جاز الرفع ، فإن جاء مفصلاً نحو :  
 لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ وجب الرفع ، وقوله :

=انظر : الكتاب ٢/٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٢ ، وجمع الهوامع ١/٥٢٣ ، والخزانة ٤/٥٧ ،  
 والدرر ١/٣١١ .

( ١ ) من كلام عمر بن الخطاب ويقصد بها علياً رضي الله عنهما ، والمعنى : ولا قاضٍ ولا فاضلٍ مثل أبي حسن لها .  
 انظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٦٦ ، وجمع الهوامع ١/٥٢٣ ، والدرر ١/٣١٣ .  
 ( ٢ ) وللنحويين في تخريجه أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلق ،  
 والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كالإضافة في «مملك» و «غيرك» .

الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عُمِلَتْ معاملَةُ المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة  
 لها . وهي متعلقة بمحذوف ، والخبر أيضاً محذوف .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القصر . والمجرور باللام هو الخبر .  
 وهذا القول سليم من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أَبَ لَكَ ، ولا أَحَ لَكَ . إلا أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة  
 القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام .

انظر : جمع الهوامع ١/٥٢٤ ، ٥٢٥ .

( ٣ ) سورة البقرة من الآية ١٩٧ .

حيأتك لا نفع [وموتك فاجع] (١) .....

و [ قول الشاعر ] (٢):

[رَكَائِبَهَا] أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا (٣) .....

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر . وأجاز المبرّد (٤): لا رَجُلَ في الدار ولا زيدَ عندنا .

وفي " لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ " ستة أوجه :

أَنْ تَفْتَحَهُمَا ، وَأَنْ تَنْصِبَ الثَّانِي مَعَ فَتْحِ الْأَوَّلِ ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ ، وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا ، وَأَنْ تَرْفَعَ الْأَوَّلَ

على معنى «لَيْسَ» وتفتح الثاني ، وَأَنْ تَعكسَ .

وتحذف المنفي [ نحو ]: لا عَلَيْكَ ، أَي لا بَأْسَ .

( ١ ) من الطويل ، صدره :

وأنت امرؤٌ منّا خلقتَ لغيرنا .....

وهو للضحك بن هنام ، أو أبو زيد الطائي .

الشاهد : أن «لا» يجوز عدم تكريرها مع المنكر غير المفصول مع إلغائها عند المبرّد وابن كيسان، وعند غيرهما شاذ.

انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢ ، والهمع ٥٣٥/١ ، والخزانة ٣٥/٤ ، والدرر ٣٢٦/١ .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) من الطويل ، وقائله غير معروف ، صدره :

بكتُ أسفاً واسترجعتُ ثم آذنت .....

الشاهد : أن «لا» يجوز عدم تكريرها مع المفصول.

انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥٣٤/١ ، والخزانة ٣٣/٤ ، والدرر ٣٢٤/١ .

( ٤ ) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليم الشمالي الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرّد .

إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد . من كتبه : "الكامل" و "المقتضب" و "التعازي والمراثي" وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٣/٤ - ٣٢٢ .

أما «لات» فلا تُعملُها العرب إلا في الحين ، مُظهِراً أو مُضْمِراً فتقول : لاتَ حينَ قيامِ لك ،

ولات حينَ قيامٍ ، تريد «لات» الحينَ حينَ قيامٍ ، وتعمل فيه معرفة ونكرة ، فالمعرفة :

لاتَ هُنَا ذكري [ جَبيرةٌ أو مِن ] <sup>(١)</sup> .....

وَالعطفُ على خبرها كالعطفِ على خبر «ما» إذا كان منصوباً ، وقد أُخبروا بأنَّ (إنَّ) النافية

في الشَّعرِ مثل : «ما» في نَصْبِ الخَبَرِ نحو :

..... إن هو مستولياً على أحدٍ <sup>(٢)</sup>

ولا يجوز مثل هذا [ في النثر ] <sup>(٣)</sup> .

وإن دخلت «لا» على معرفةٍ لزم التكرارُ والرفعُ نحو : لا زيدٌ ولا عمروٌ عندي ، وإن أُدخِلتْ

على شيءٍ قد عمل فيه عامِلٌ بقي على حاله نحو : لا مرحباً ولا سهلاً ، وقد تُزاد «لا» بين العامل

والمعمول نحو : غضبتُ من لا شيءٍ وجئت بلا زادٍ ، وبعضهم يُذهب إلى أنها بمعنى غير ، وتأتي «ألاً»

فتكون للتَمَنِّي ، أو للتَّحْضِيضِ ، فالتي للتمني تقدرُ بدخولِ / حرف الاستفهام على لا ، والتي [٤١/ب]

(١) من الخفيف ، وعجزه :

..... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهو للأعشى في ديوانه ص ٥٣ .

الشاهد عمل "لات" في المعرفة .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٣ ، والمقرَّب ١٠٥/١ ، والخزانة ٤/١٨٥-٩٠ ، ٩/٥١١ ، والدرر

٢٥٢/١ .

(٢) من المنسرح ، وعجزه :

..... إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

وقائله غير معروف .

الشاهد : أن «إن» كما النافية الحجازية في الحكم ، فهو اسمها ، ومستولياً خبرها ، وهذا عند المصنِّف

خاص بالشعر ، ولا يصحُّ في النثر .

انظر : شرح الكافية الشافية ٤٤٧/١ ، وجمع الهوامع ٤٥٣/١ ، والخزانة ٤/١٥٥ ، والدرر ١/٢٤٥ .

(٣) زيادة يقضيها السياق .

للتحضيض بمنزلة الكلمة الواحدة ، ومن شأهما طلب الفعل ، فيقال في التَّمَنِّيِّ : ألا رجلٌ في الدار ،

وفي التَّحْضِيضِ : ألا كريماً ، أي ألا تقصد كريماً.

## ذكر التّوابع

## التّـمـت (١)

اصطلاحاً : عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره ، والاسم العاقل ، والذي في تقديره ما جاء من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة نحو : رجل عندك ذاهبٌ ، ورجلٌ من أصحابك [ذاهبٌ] <sup>(٢)</sup> ومررتُ برجل أبوه قائم ، وتأتي لتخصيص نكرة كرجل مهندس ، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة نحو: زيد الفارسُ ، إذا حصل العهد بينك وبين مخاطبك في شخصين مسمّى ، كل واحدٍ بزید، وأحدهما فارس والآخر ليس كذلك ، أو مدح كـ «بسم الله الرحمن الرحيم» لعدم الاشتراك ، أو ذم «كالشيطان الرحيم» أو ترحمٍ نحو : زيد المسكين ، إذا علم المخاطب الموصوف ، أو تأكيدٍ نحو [قوله تعالى] : ﴿ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أو بما يدخل على حليته ، وهي صفة ثابتة كطويل ، وسواء كانت ظاهرةً للحسّ ، أو لا كالعلم والجَهْل ، أو نسبه كنبالٍ وذراع ، أو فعله كرجل قائم ، ورجل مضروب .

ويُشترط في الظروف التمام <sup>(٤)</sup> نحو : هذا رجل من عندك ، بخلاف : هذا رجلُ اليوم ، ويُشترط في الجملة أن تكون محتملةً للصدق والكذب نحو : مررتُ برجلٍ قائم أبوه ، بخلاف : مررتُ برجل هل قام أبوه ؟ والنعتُ لا يكونُ إلا بالمشق أو ما هو في حكمه ، أو ما هو مأخوذ من المصادر ، إلا أن يكون/ الاسم منسوباً كقرشيّ ، وقولهم :

[ ٤٢/أ ]

(١) هو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ، أو هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه.

انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٣ ، وشرح كتاب الحدود في النحو ص ٢٤٩ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الحاقة من الآية ١٣ .

(٤) الظرف التام : هو ما يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلّق به بخلاف الناقص ، والناقص هو : ما لا يفهم

بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلّق به نحو : "زيدٌ بك" أو "فيك" .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨ ، والهمع ١/٣٧٥ .



جَاؤُوا بِمَدَقٍ هَل رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطٌ<sup>(١)</sup> .....

أي مقولٌ فيه ، وهو مُضْمَرٌ ، والمعنى : فهذا لونه ، أو اسم عدد نحو : كثوب عشرين شبراً ، أو اسم كيل نحو : هذا وَسَقٌ ستون صاعاً ، أو اسم إشارة نحو : بزيد هذا ، أو اسم مشار إليه نحو : مررتُ بهذا الرجل ، والنعتُ إن لم يرفع ضميراً عائداً على المنعوت فإنك تُتْبِعُهُ لفظاً أو موضعاً في واحدٍ من ألقاب الإعراب ، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بامرأتين قائم أبوهما ، لم تتبّع قائم امرأتين إلا في التنكير والحفض ، وإن رفع ضميراً عائداً عليه وكان مُشْتَقاً بقياس نحو : أفعلٌ في الألوانِ نحو : مررتُ برجلٍ أحمرَ وضاحكٍ ، وفاعلٍ من فعل كقائمٍ ، فإنه يتبّع المنعوتَ في الشئيين المقدمين ، وفي واحدٍ من الأفراد والتثنية والجمع ، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث ، إلا «أفعل من» فإنها لا تتبّع في تأنيثٍ ولا تثنية ولا جمع ، بل تكون مفردة نحو : مررتُ بامرأةٍ أكرمَ من هندٍ ، وبامرأتين أكرمَ من الهندين ، ونساءٍ أكرمَ من الهندات ، وبرجلٍ أكرمَ من الزيدين ، ورجالٍ أكرمَ من الزيدين ، وتقول : مررتُ برجلٍ صبورٍ ، وبرجلين صبورين ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ الواحد حالة الأفراد نحو : مررتُ برجلٍ/ صبورٍ ، وامرأةٍ صبور.

٤٢١/ب

وكذلك الوصف بالجامد الذي في معنى المشتق نحو : برجلٍ حجريّ الرأس ، وبرجالٍ حجّارٍ الرأس ، والمؤنث والمذكر فيه بلفظ واحدٍ ، والوصف بالمصادر يُذكر على كل حال في الرجال والنساء ، ولا تُنعتُ نكرةً إلا بنكرةٍ ، ومتى تكرّرتِ النعوتُ واقتضتِ المدح أو الذم جاز فيها ثلاثة أوجهٍ :

(١) من الرجز ، وصدرة :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطُ .....

وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ .

الشاهد : أنه إن وردت جملة طلبية بمعنى النعت تُؤوّلُ بأنها نعتٍ لمخدوف كما في البيت فالتقدير : مقول فيه : هل رأيت الذب قط ؟

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٣ ، ٥٣ ، ومع الهوامع ١٤٧/٣ ، والخزانة ٢٣/٥ ، والدرر ٣٦٦/٢ .

الإتباع ، والقطع ، إمّا بالرفع على الابتداء ، وإمّا بالنصب على إضمار فعل ، وإذا اختلفَ إعرابُ الأسماء المنعوتة لم يُجمعَ بين نُعوتِها ، فلا يقالُ : ضرب زيدٌ عمراً الكاتبان ، ولا يجوز الجمع بين النعت والمنعوتين مع اختلافِ العوامل نحو : هذا زيد ، وأقبل محمدٌ العاقلان ، ولا خاطبتُ زيداً ، وكلمتُ عمراً العاقلين .

وأما المضافُ إلى المُضمر والعلم والمُضَاف إليه فيُنعتُ بما فيه الألفُ واللام ، وبالإشارة ، وبما أُضيفَ إلى معرفة ، مثاله على الترتيب : مررتُ بـغلامك العاقل ، و بـغلامك هذا ، وبغلامك ملازم أخي ، والمضاف إلى العلم مثله ، والمضاف إليه كذلك ، وأمّا المشارُ إليه فلا يُنعتُ إلا بما فيه الألفُ واللام خاصةً نحو : مررتُ بهذا الرجل ، وأمّا المضاف إليه فيُنعتُ بالمشَار ، وبما فيه الألفُ واللام ، وبما أُضيفَ إليهما نحو : مررتُ بصاحبِ هذا ذاك/ ، ومررتُ بجارية هذا الجميلة محبوبة عمرو .

[ ٤٣ / أ ]

وأما المعرّف بالألف واللام ، أو بإضافته إلى ما عرّفَ بهما فينعتان بما فيه الألف واللام ، وبما أُضيفَ إليهما ، ومثاله على الترتيب نحو : مررتُ بالرجل العاقل ، وبالرجل صاحب الدابة ، وبجارية الغلام الجميلة ، وبجارية الغلام ذات الجمال .

والأسماء في الوصف بها على أربعة أضرب : منها ما لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به وهي المُضمرات ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، وقبل ، وبعد . ومنها ما يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به ، وهي الأعلام . ومنها ما يُوصَفُ به ولا يُوصَفُ ، وهي الجمل نحو : رجل عقله وافر ، منها ما يُوصَفُ ويوصَفُ به ، وهي أسماء الإشارة ، والأسماء المضافة نحو : غلام زيد العاقل ، وما فيه الألف واللام .

وإذا اجتمع صفتان إحداهما اسم والأخرى في تقديره ، والذي في تقديره إما جملة أو ظرف ،

أو مجرور ، قال : ابن عصفور<sup>(١)</sup> :

قدّم الاسم ثم الظرف ثم الجار والمجرور على الجملة ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ

مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفيه نظر ؛ لأن في القرآن ما يدل على نقضه بقوله [تعالى] :

﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . فقدّمت الجملة على الاسم المفرد .

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ، إلا حيث سُمع :

وبالطويل العُمَرُ عُمراً حَيِّداً<sup>(٤)</sup> .....

ولا يجوز حذف / الموصوف إلا إذا كانت صفتُه في تقدير الاسم ، من نحو قولهم : مِنَّا ظعن ومِنَّا [٣/٤/ب]

أقام ، أي : فريق ، ويجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في خمسة مواضع: إذا كان صفة

للأحيان أو المصادر نحو [قوله تعالى]: ﴿ كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و[قوله تعالى]: ﴿ وَقَالَ صَوَابًا ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(١) قال ابن عصفور : " وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما اسم والأخرى في تقديره قدّمت الاسم ثم الظرف أو المجرور ثم الجملة نحو قوله تعالى ك" وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه " ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة ... " .

المقرب ص ٢٢٦ — ٢٢٧ .

وابن عصفور هو : علي بن مؤمن بن محمد ، الحضرمي الإشبيلي ، أبو الحسن ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، من كتبه «المقرب» في النحو ، و «الممتع» في التصريف ، و «شرح الجمل» وغيرها . وُلِدَ باشبيلية ، وتوفي بتونس سنة ٦٦٩هـ .

انظر : فوات الوفيات ٩٣/٢ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ .

(٢) سورة غافر من الآية ٢٨ .

(٣) سورة الأنعام من الآية ٩٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : المقرب ١ / ٢٢٨ .

(٥) سورة الذاريات . من الآية ١٧ .

الموصوف المحذوف المقدر في هذه الآية تقديره : ( كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ) .

انظر : إعراب القرآن للزجاج ١ / ٦٥ .

(٦) سورة النبأ ، من الآية ٣٨ .

أو مقصودة [كقوله تعالى]: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، أي القوم، أو موصوفة: مررت بكاتب ظريف، أو صفة جارية مجرى الأسماء كالأبطح، أو الأجرع، أو خاصة: كالضاحك والصابل والناهي، ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديد الكلام نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز ما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قوله:

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جريراً يعينها<sup>(٣)</sup>

---

(١) سورة هود من الآية ١٨.

(٢) سورة الواقعة، من الآية ٧٦.

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف. انظر: المقرَّب ٢٢٨/١.

### ذكر العطف

وهو حَمَلُ الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسُّط حرف بينهما من الحروف الموضوعية لذلك ، فما جاء خلاف ذلك محمول على تأويل الآخر نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾<sup>(١)</sup> والمعنى إن الذين صدَّقُوا وأقرضُوا ، ومثله [قوله تعالى] : ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾<sup>(٢)</sup> أي قابضات .

والحروف الموضوعية للعطف «الواو» و «الفاء» و «ثمَّ» و «حتَّى» و «أو» و «أمَّا» و «أم» و «بل» و «لكن» و «لا» .

فالواو والفاء وُثِمَّ أخوات ؛ لأنَّهِنَّ يَجْمَعْنَ بين الشيء في اللفظ والمعنى ، وأو وأمَّا وأم أخوات ؛

لأنَّهِنَّ لأحد الشيئين أو الأشياء وبل<sup>(٣)</sup> / ولكن أختان ؛ لأنَّ الاشتراك والإضراب يتقاربان ، ولا وحتَّى

[٤٤/أ]

مفردتان .

فـ «الواو» للجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مُهَلَّةٍ ، والفاء للجمع والترتيب من غير

مُهَلَّةٍ ، وترتيبها قد يكون في العامل وقد يكون في الذِّكْرِ نحو :

( ١ ) سورة الحديد من الآية ١٨ .

( ٢ ) سورة الملك من الآية ١٩ .

( ٣ ) هنا تكرار للكلمة ، فاكتفيت بالأولى منهما .

فجئباً أريك فالتلاعُ الدوافعُ<sup>(١)</sup> .....

وَ «نَمَّ» للجمع والترتيب والمهلة ، وَأَوْ لها خمسةُ معانٍ : الشكُّ ، والإبهامُ ، والتخييرُ ، والإباحةُ ، والتفصيلُ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(٢)</sup> فقد فَصَّلَتْ ما قال كل منهما ، والشكُّ في الإخبار نحو : جاءني فلان أو فلان ، والتخييرُ في الأوامر ، وكل ما أصله الحظر مثل : خذ ديناراً أو ثلاثين ديناراً ، والإباحةُ فيما ليس أصله الحظر نحو : تَعَلَّم النحو أو الفقه ، والإبهامُ فيما فيه ضرب من المصلحة أو غيرها كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> في أحد الأقوال ، ومثله : جاءني زيد أو عمرو وهو عالم بمن جاءه ، و(أما) فكمعنى (أو) في الأربعة الأقسام ، لكنَّ لَيْسَتْ بعاطفةٍ في الحقيقة ، وإنما ذُكِرَتْ في الجُملة لمصاحبتِها لها ، وهي أشدُّ شكاً من أو ، ولا يُعطفُ بها إلا مكرراً نحو : قام إما زيد وإما عمرو<sup>(٤)</sup> ، ويجوزُ فتح همزتها وهي باقية / على معناها .

[٤٤/ب

و«أم» فمعناها الاستفهام ، وهي على ضريين : متصلة ومنفصلة ، فالمتصلة فيها ثلاثة شرائط :

(١) من الطويل ، وصدرة :

عفا ذو حُسى من فرّتنى فالفوارعُ .....

وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص ٣٠ .

«عفا» درس وانمحي . و«ذو حُسى» : بلد من بلاد بني مرة ، و«فرّتنى» أي : من منازل فرّتنى ، وهو مقصور وهو اسم امرأة ، و«الفوارع» : جمع فارعة ، و«فارعة الجبل» : أعلاه . وتلاع فوارع : مشرفات المسائل . و«أريك» وهو موضع في ديار غتّى بن يعصر . والأريك : الجبل الصغير ، و«التلاعُ» مجاري الماء إلى الأودية . والدافع : تدفع الماء إلى الميّت ، والميّت يدفع إلى الوادي الأعظم .

انظر : المقرّب ٢٣٠/١ ، والخزانة ٣٩٩/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ١٣٥ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية ١٤٧ .

(٤) ولكن المصنّف أو الناسخ يخالف هذا فيعطف عليها بـ "إما" ، وهذا كثير في المخطوط .

تَصَحَّبَهَا أَلْفَ الِاسْتِفْهَامِ ، وَتُقَدَّرُ بِـ «أَيُّ» وَيَكُونُ جَوَابَهَا مُعَيَّنًا مِثْلَ : أَقَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو ؟ ،  
وَالْمَعْنَى أَيُّهُمَا قَامَ ، وَالْجَوَابُ التَّعْيِينُ ، فَلَوْ كَانَ بَدَلَ "أَم" "أَوْ" لَمْ يَكُنْ جَوَابُهَا تَعْيِينًا لِشَخْصٍ ، وَإِنَّمَا نَعَمْ  
أَوْ بَلَى .

وَالْمَنْفَصَلَةُ لَا تَصَحَّبُهَا أَلْفَ الِاسْتِفْهَامِ وَتُقَدَّرُ بِبَلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ : إِنَّمَا لِإِبْلِ أُمَّ شَاءَ ، فَتُقَدَّرُ بِبَلٍ  
وَالْهَمْزَةُ كَأَنَّهُ قَالَ : بَلِ أَهِيَ شَاءُ ، وَكَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي بَعْدَهَا قَدْ انْقَطَعَ . وَ«بَلٍ» وَ«لَابِلٍ» فَلِلْإِضْرَابِ  
بَعْدَ إِيجَابٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوَ : جَاءَنِي فَلَانُ بَلِ فَلَانُ ، وَمَا جَاءَنِي فَلَانُ بَلِ فَلَانُ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا جُمْلَةٌ ، كَانَا  
حَرْفِيَّ ابْتِدَاءٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ . وَهُوَ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ  
الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أَضْرَبَ بِهَا عَمَّا تَقَدَّمَ لِإِبْطَالِ مَا قَالُوا ، أَوْ عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٢)</sup> لَمْ يَرِدْ إِبْطَالُ مَنْ  
تَزَكَّى ، بَلِ اتَّرَكَ وَانصَرَفَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ ، وَ (لَكِنْ) إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ  
يَكُونُ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ ، وَيَتَقَدَّمُهَا الْإِيجَابُ وَالنَّفْيُ ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا مُضَادَّةً لِمَا قَبْلُهَا نَحْوَ :

[أ/٤٥]

قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ/ عَمْرٍو لَمْ يَقُمْ .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرَدٌ كَانَتْ عَاطِفَةً وَيَكُونُ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ  
نَحْوَ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٍو .

و(لَا) فإِخْرَاجِ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَمْرٍ أَوْ إِيجَابٍ .

وَيَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ عَاطِفٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، إِلَّا ضَمِيرَ الْخَفْضِ ، فَلَا يُعْطَفُ  
عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ  
بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوَ : قَمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّأْكِيدِ ، كَالظَّرْفِ ، وَلَا ، نَحْوَ : قَمْتُ

(١) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْآيَةِ ٢٦ .

(٢) سُورَةُ الْأَعْلَى ، مِنَ الْآيَاتِ ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

اليوم وزيدٌ ، وما قمتُ ولا عمروٌ ، ويجوزُ تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الواو خاصةً بشرط أن لا يكون المعطوف مخفوضاً نحو : مررتُ بعمرو وزيدٍ ، وأن لا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا نحو : وعمرو زيد قائمان ، أو إلى أن يلي عاملاً غير مُتصرفٍ نحو: إن وعمراً زيداً قائمان ، ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم ، أو بالظرف والمجرور نحو : قام زيد لا والله عمرو ، وإذا تقدّم معطوف ومعطوفٌ عليه ، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو

كان الضميرُ على حسبهما نحو : زيد وعمرو قاما ، ولا يجوز الإفراد ، و(حتّى) في ذلك بمنزلة الواو [٤٥/ب] أعني أنه لا يقال : القوم حتى زيدُ قام ، إلا في ضرورة ، وتفارق الواو في أنّ ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، أو مُتلبساً به نحو : خرج الناس حتى دوابهم ، ولا تكونُ إلا عظيماً أو حقيراً ، وإن عُطِفَ بالفاء جاز أن يكون الضميرُ على حسبهما ، وأن يكون مفرداً نحو : زيدٌ فعمرو قاما ، وإن شئتَ قام ، و"ثم" كذلك ، إلا أن الإفراد أحسنُ ، وإن كان العطفُ بغير ذلك فالإفراد .

ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان ، والأحسنُ اتفاقهما في الصيغة ، وقد لا يتفقان نحو : إن قام زيد ويخرج يقيم بكر ، وقد تَتَّفِقَان [نحو] : إن يقيم زيد ويخرج يقيم بكر . ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى نحو : رآكُ الناقة طليحان ، والتقديرُ : والناقة .

وإعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه لفظاً ، أو موضعاً ، فاللفظ : قام زيدٌ وعمروٌ ، والموضع : ما جاءني من رجل ولا امرأة ، ويجوزُ أن يُعْطَفَ بحرفٍ واحد اسمان فصاعداً ، ما لم يُؤدَّ إلى نيابة عاملين نحو : أعلم زيد عمراً منطلقاً ، وجعفر خالدًا عبد الله مقيماً ، ولو قلت : إن في الدار زيداً ، والقصر عمراً ، لم يجوز ؛ لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب إن وفي ، وما جاء من ذلك يُؤوَّل على حذف الخافض نحو :



أَكُلُّ امرئٍ تحسبينَ امرأً      ونارٍ تُوقدُ بالليلِ ناراً<sup>(١)</sup>

فعطف ناراً على امرئٍ المجرور ، وحذف كُلاً لدلالة ما قبله ، كأنه قال : وكل نار.

وإذا / نفيَت نُفِيَ الكلام بعد دخُول حرف النفي على حسب ما كان قبل ، فتقول : قامَ زيد [٤٦/أ]

فعمرو ، إلا نحو قولك : مررتُ بزيد وعمرو ، وإن قَدَّرت الكلام على فعلين ، ويكون مرورك بزيد

منفصلاً عن مرورك بعمرو قلتُ : ما مررتُ بزيد ، وما مررتُ بعمرو ، وإن كان مرورك بهما واحداً

قلتُ : ما مررتُ بزيد وعمرو.

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٣٥٣ .

انظر : الكتاب ٦٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣ ، وجمع الهوامع ٥٢١/٢ ، والخزانة ٣٨٣/٤ ،

والدرر ١٥٧/٢ .

### ذكر التأكيد

وهو لفظ يُراد به تمكين المعنى في النَّفس ، أو إزالة الشكِّ عن الحديث والمحدث عنه ، فالذي يُرادُ به تمكين المعنى في النفس التأكيد اللفظي ، ويكونُ في المفرد نحو قوله [تعالى] : ﴿ دَكَّا دَكَّا ﴾<sup>(١)</sup> والجملة نحو : الله أكبر الله أكبر ، وإن أُكِّدَ الحرف فلا بد أن يُذكر معه ما يدخل عليه نحو قوله [تعالى] : ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، والذي يُراد به إزالة الشكِّ التأكيدُ بالمصدر نحو : مات زيد موتاً ، ليرتفع المجاز ، وعن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ الموضوعية ، وهي للواحد المذكر : نفسه ، وعينه ، وكُله ، وأجمع ، وأكتع<sup>(٣)</sup> ، ويقال : أبصع<sup>(٤)</sup> وأبتع<sup>(٥)</sup> ، وتثنيتهما وجمعهما على ما يناسب من التذكير والتأنيث .

وكل جمع لما لا يَعْقِلُ العَرَبُ تُعامله معاملة جمع المؤنث ، وتارة تعامله معاملة الواحد ، مثال ذلك : قبضتُ الدراهمَ كُلَّهنَّ وكلَّها .

فالنفسُ والعينُ يؤكدُ بهما ما ثبتَ حقيقةً ، تبعَّضَ أو لم يتبعَّضْ نحو : رأيتُ زيداً نفسه ،

وقبضتُ المالَ نفسه ، وسائر ألفاظ التأكيد لا يُؤكِّدُ بها إلا ما يتبعَّضُ بذاته أو بعامله / نحو : رأيتُ زيداً [ب/٤٦] كله .

(١) سورة الفجر من الآية ٢١ .

(٢) سورة هود من الآية ١٠٨ .

(٣) أكتع : مأخوذ من قولهم : أتى عليه حولٌ كتيع ، أي تام . ولا يقدمُ كُتْعَ على جُمع في التأكيد ، ولا يُفرد ؛ لأنه إتياع له .

انظر : لسان العرب ٣٨٢٠/٥ .

(٤) أبصع : كلمة يُؤكِّدُ بها ، وبعضهم بقوله بالضاد المعجمة ، وهو توكيد مرتب لا يُقدِّمُ على أجمع ، وبصع الماء أي : رشح قليلاً . وبصع العرق من الجسد يَبْصَعُ بصاعاً .

انظر : لسان العرب ٢٩٤/١ .

(٥) أبتع : البتْعُ : طول العنق مع شدة مغززه ، وهي كلمة يُؤكِّدُ بها .

انظر : لسان العرب ٢٠٦/١ .

وإذا اجتمعت بدأت بالنفس ، ثم بالعين ، ثم بكُلِّ ، ثم بأجمع ، ثم بأكتع . وأما أبصع وأبتع فلك تقدمُ أيهما شئتَ ، وعلى هذا الترتيب يكون المؤنث والتثنية والجمع .

فإن لم تأتِ بالنفس أتيتَ بالعين ، فإن لم تأتِ بها أتيتَ بالباقي مُرتباً ، ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرات ، وحيثُ لا يُحتاج إلى تأكيد نحو : اختصم الزيدانِ كلاهما ، ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين ، إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو : قُمتَ أنتَ نفسك ، ولا يجوز عطفُ بعض ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها على وزن (فَعْلَاء) ، و(فَعْلٌ) لا ينصرف .

وتُجرى العربُ مجرى "كل" في التأكيد اليدَ والرَّجلَ والظهرَ والبطنَ ، والسَّهْلَ والجَبَلَ ، والزرعَ والضَّرعَ<sup>(١)</sup> ، وقضَّهم وقضِيضَهم<sup>(٢)</sup> فتقول : ضربتُ زيداً الظهرَ والبطنَ ، ومُطرنا الزرعَ والضَّرعَ ، أي : ما لنا كلُّه ، وأسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة فتقول : رأيتُ القومَ ثلاثتهم .

(١) المراد بالضَّرع : المواشي ؛ لأنها إذا شَبِعَتْ امتلأتْ ضروعُها باللبن .

(٢) أي جاءوا قضَّهم وقضِيضَهم ، أي بجمعهم ، لم يدعوا وراءهم شيئاً ولا أحداً ، وهو اسم منصوب موضوع موضع المصدر ، كأنه قال جاءوا انقضاضاً . والمثل في مجمع الأمثال : " جاء القوم قضَّهم بقضِيضهم " .

انظر : لسان العرب ٣٦٦٢/٥ ، ومجمع الأمثال ٢٨٦ / ١ .

## ذكر البدل

وهو إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول ، أو على تأكيده ، أو يُنوى بالأول منهما الطرح معني لا لفظاً ، فأما مجيئه للتبيين : قام أخوك زيد ، أوللتأكيد : جدعتُ زيداً أنفه ، أو للطرح : قام أخوك زيد ، فالتقديرُ : أخوك ؛ لأن الاستئناف مُشعرٌ بالطرح ، واعتماد على الثاني ، والبدل أنواع :

بدل شيء من شيء نحو : قام أخوك زيد ، وبدل بعض من كل نحو : قبضتُ / المال بعضه ، [ ٤٧ / أ ]  
ومعرفة من معرفة نحو : ضربتُ زيداً أخاك ، ونكرة من نكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَاتِقَ وَأَعْنَابًا ﴾<sup>(١)</sup> ، ونكرة من معرفة [ كقوله تعالى ] : ﴿ لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومعرفة من نكرة [ كقوله تعالى ] ﴿ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وظاهر من ظاهر نحو : قام أبوك محمد ، ومُضمَّر من مُضمَّر : زيد ضربته إياه ، «فإياه» بدل من المُضمَّر ، وظاهر من مُضمَّر : زيد ضربته أخاك ، ومُضمَّر من ظاهر نحو : ضربتُ زيداً إياه ، وبدل الاشتمال<sup>(٤)</sup> نحو : سرقتُ زيداً ثوبه ، وبدل بداء وهو أن يُبدلَ لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه كقوله ﷺ : « إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ، ثلثها إلى العُشر »<sup>(٥)</sup> كأنه قال : بل ما كتبت له .

(١) سورة النبأ من الآية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) سورة العلق من الآية ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة الشورى من الآية ٥٢ ، ٥٣ .

(٤) هو : ما كان بينه وبين الأول - أي المبدل منه - ملابساً إجمالاً ، تكون بغير الكليّة والجزئيّة ، إما بأن يدل على معنى في متبوعه أو يستلزم معني فيه .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٥) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند ٣٢١/٤ ، ورقمه ( ١٨٩١٨ ) ، ولفظه : " إنَّ العبد ليصلي الصلاة ما يكتب له منها إلا عُشرها تُسعها تُمنها سُبْعها سُدسها خُمسها رُبْعها ثُلثها نصفها " .

وَبَدَلَ الْغَلَطِ وَهُوَ أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا أَرَدْتَهُ مِنْ لَفْظٍ سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانُكَ وَأَنْتَ لَا تَرِيدُهُ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حِمَارًا ، وَبَدَلَ نَسِيَانٍ وَهُوَ أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا تَرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ تَوَهَّمْتَ أَنَّهُ الْمُرَادُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَذَكَرْتُ زَيْدًا غَالِطًا ، أَوْ نَاسِيًا ، ثُمَّ أَتَيْتَ بِالْمُرَادِ وَهُوَ عَمْرٌ ، إِلَّا أَنْ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ لَمْ يَرِدْ بِيَمَّا سَمِعَ .

وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : ضَرَبْتُكَ زَيْدًا ، وَلَا ضَرَبَنِي زَيْدًا عَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى وَقُوعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِذَا أَتَيْتَ بَعْدَ جَمْعٍ أَوْ عَدَدٍ بِأَسْمَاءٍ تَرِيدُ إِبْدَالَهَا مِنْهُمَا ، فَإِنْ كَانَ الْعَدَدُ يَفِي مَعَ الْجَمْعِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ جَازٍ فِيهِ الْوَجْهَانِ نَحْوُ : لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا ، فَالْتَّصِبَ عَلَى / الْبَدَلِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْقَطْعِ .

[٤٧/ب]

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَ الْعَدَدِ يَفِي ، وَالْجَمْعُ كَذَلِكَ ، فَالْقَطْعُ نَحْوُ : لَقِيتُ رِجَالًا زَيْدًا وَعَمْرًا ، أَيْ: مِنْهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ ؛ لِأَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا لَيْسَا بِرِجَالٍ (١) ، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ التَّوَابِعُ الْأَرْبَعَةُ (٢) لِاسْمٍ وَاحِدٍ بَدَأَتْ بِالتَّعْتِ ، ثُمَّ بِالتَّأَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ نَفْسِهِ أَخِيكَ وَبِكِرِّ .

(١) أَيْ لَيْسَا بِجَمْعِ بِلِ اثْنَانِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : الْأَرْبَعُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتَهُ .

### ذكر عطف البيان

وهو جريان اسم جامدٍ معرفةٍ على اسمٍ دونه في الشهرة ، أو مثله يبيّنه كما بيّن النعت ، ولا يُشترط فيه أن يكون مشتقاً ، ولا في حكمه ، والفرق بينه وبين التأكيد بَيِّن ، إذ التأكيد بألفاظٍ مخصوصةٍ ، وبين البديل أيضاً ؛ لأنك لا تنوي بالأول الطرح ، ولذلك إذا كان اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام مُضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، وأُتبع ما أضيف إليه اسم الفاعل باسمٍ ليس فيه ألف ولام ، جاز على عطف البيان ، ولم يجز على البديل نحو قوله :

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ..... (١)

لأن البديل في نية تكرار العامل ، ويلزم التقدير : أنا ابن التاركِ بشرٍ ، وذلك لا يجوز إلا على رأي من يراه ، ولذلك تقول : يا زيدُ زيدُ بتنوين الثاني إن جعلته عطف بيان ، وإن جعلته بدلاً لم تُنوِّنه ، وأكثر استعماله في الأسماء والأعلام إذا جرت على الكنى ، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء الأعلام المضافة نحو : قام أبو عبدالله قُفَّةً ، وإذا اجتمع اللقب مع اسمٍ مفرد أضفت الاسم إلى اللقب نحو : زيد قُفَّةً/.

[٤٨/أ]

(١) من الوافر ، وعجزه :

عليه الطيرُ ترفُّبه وقوعاً

.....

وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥ .

الشاهد : أن «بشر» جاءت مجرورة لأنها عطف بيان "للبيكري" لا بدل .

انظر: الكتاب ١/١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيِّش ٣/٧٢ ، وهمع الهوامع ٣/١٦١ ، والخزانة ٤/٢٦٣ ، والدرر ٢/٣٧٩ .

## ذكر النكرة والمعرفة

النكرة ما وُضِعَ شائعاً كَرَجُلٍ ، وهو بمنزلة العموم ، والمعرفة ما وُضِعَ خاصاً ، وهي خمسة

أصناف :

المُضْمَر وهو ما عُلِّقَ في أحواله على شيء بعينه في حالة غيبة كَهُوَ ، أو خطابٍ كَأنت ، أو تكلم كَأنا ، والمُشَار إليه وهو ما عُلِّقَ على مسمى بعينه في حالة الإشارة إليه نحو : هَذَا أو ذَاكَ ، وَذَلِكَ وَذَان ، وَذَانِكَ وَذَانِكَ ، وَذِي وَتِيكَ ، وَتِلْكَ وَتَان ، وَتَانِكَ وَتَانِكَ ، وَأُولَئِكَ وَأُولَئِكَ .  
والعلم<sup>(١)</sup> ما عُلِّقَ على شيء لا يتناول غيره في حالة ما من تكلم أو غيبة أو خطاب أو إشارة نحو : زيدٌ، والمعرفة بالألف واللام وهو ما يكونُ بهما معرفةً ، فإن أُسْقِطَا وصار معرفةً فهو من قبيل الأعلام كالحسن ، والمعرفة بالإضافة وهو ما أُضِيفَ إلى واحد منها ، ومن ذلك الموصولات كالَّذِي ، وَالتِّي ، وَالَّذَان ، وَالتَّان ، وَالَّذِينَ ، وَالتَّائِي ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَيِّ ، وَالألَى ، وَتُوصل بظرف ومجرور وجملة نحو: قام الذي عندك ، أو في الدار ، أو خرج أبوه.

(١) والمقصود به علم الشخص .

### بيان مُنفصلِ المُضمراتِ ومُتصلِها

وهو نَيْفٌ وستون مُضمرًا ، اثنا عشر مُنفصلة مرفوعة الموضع وهي : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وَهِيَ ، وَهُوَ ، وَهُمَا ، وَهُنَّ ، [ وَهُمْ ]<sup>(١)</sup> .  
 واثنا عشر منفصلة منصوبة الموضع وهي : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمْ ، وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ ، وإِيَّاهُنَّ .

وثلاثة عشر متصلة مرفوعة/ الموضع وهي [ الضمائر المتصلة بالأفعال الآتية ]<sup>(٢)</sup> : فَعَلْتُ ، [ ٤٨/ب ]  
 وَفَعَلْنَا ، وَفَعَلْتَ ، وَفَعَلْتِ ، وَفَعَلْتُمَا ، وَفَعَلْتُمْ ، وَفَعَلْتُنَّ ، وَفَعَلَّ ، وَفَعَلْتِ ، وَفَعَلَّا ، وَفَعَلْنَا ، وَفَعَلُوا ، وَفَعَلْنَا .

واثنا عشر مُتصلة منصوبة الموضع وهي [ الضمائر المتصلة بالأفعال الآتية ]<sup>(٣)</sup> : نَفَعَنِي ، نَفَعْنَا ، نَفَعَكَ ، نَفَعَكِ ، نَفَعَكُمَا ، نَفَعَكُمُ ، نَفَعَكُنَّ ، نَفَعَهُ ، نَفَعَهُمَا ، نَفَعَهَا ، نَفَعَهُمْ ، نَفَعَهُنَّ .  
 واثنا عشر متصلة مجرورة الموضع وهي [ الضمائر المجرورة المحل بالحرف أو بالإضافة ]<sup>(٤)</sup> :  
 عَمَلِي لِي ، وَعَمَلْنَا لَنَا ، وَعَمَلِكَ لَكَ ، وَعَمَلِكِ لَكَ ، وَعَمَلِكُمَا لَكُمَا ، وَعَمَلِكُنَّ لَكُنَّ ، وَعَمَلِكُمْ لَكُمْ ، وَعَمَلُهُ لَهْ ، وَعَمَلُهَا لَهَا ، وَعَمَلُهُمْ لَهُمْ ، وَعَمَلُهُنَّ لُهُنَّ .

( ١ ) ذكر في البداية أنها اثنا عشر ، ثم عدَّ أحد عشر فقط ، وسقط ( هُم ) وهو للجمع المذكور . فاقضى السياق زيادته .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٤ ) زيادة يقتضيها السياق .



### ذكر المضمَر الذي يُفسَّرُهُ ما بعده

وذلك ضمير الشأن<sup>(١)</sup> ، والقصة في باب المبتدأ والخبر وما يدخل عليهما مثل : هُوَ زَيْدٌ ، وَكَانَ [هُوَ] زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَظَنَّتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَفِي بَابِ «نَعَمْ» وَ«بِئْسَ» وَ«رُبَّ» نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَبِئْسَ غَلَامًا زَيْدٌ ، ففَاعِلُهُمَا مُضْمَرٌ ، وَنَحْوُ : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَإِنَّمَا جَازَ دَخُولَ «رُبَّ» عَلَى الْمُضْمَرِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَاجِعٍ عَلَى مَذْكُورٍ ، فَاسْتَبْهَمَ النِّكَرَاتِ ، وَفِي بَابِ تَنَازُعِ الْعَامِلِينَ نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَهُ ، وَالْحَقُّ بِهِ الْبَدَلُ فِي : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

---

(١) ضمير الشأن : هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه . ويسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً ، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً ، قدروا في معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدّر . حتى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن الضمير ، ولا يحتاج فيها إلى رابط به ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

### ذَكَرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ

وهو كل اسم لا يُنَوَّنُ ولا يُخَفِّضُ [ بالكسرة ]<sup>(١)</sup>، فإن دخلت عليه الألف واللام، أو أُضِيفَ ، ثم خُفِّضَ ، سُمِّيَ مُنْجَرًّا ولا يُسَمَّى مُنْصَرَفًا ، ولا يَمْتَنِعُ الاسم من الصرف حتى توجد فيه عَلْتَان فرعيتان فصاعدًا من علل تسع ، أو علة تقوم مقامهما .

### ذَكَرَ الْعِلَلِ :

[٤٩/أ] العَدَلُ ، والتَّعْرِيفُ ، والصِّفَّةُ ، والتَّائِيثُ ، والعجْمَةُ /، والتَّركِيبُ ، [و] وزن الفعل، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وزيادة الألف والنون ، والعلة تقاومُ عِلَّتَيْنِ التَّائِيثِ اللازم ، كحُبْلَى ، وصحراء ، والجمع الذي لا نظير له ما كان موافقًا لمِفَاعِلِ ، أو مَفَاعِيلِ نحو : مَسَاجِدٍ وَدَنَائِيرِ .

العدل وهو إما أن يكون عن الألف واللام ، أو عن بناءٍ إلى آخر ؛ فالأوَّلُ نحو : سَحَرٌ ، وأخَرٌ ؛ لأنَّ أصلَهُما نَكْرَةٌ ، فيجبُ تعريفُهُما ، فعدلا عن تعريفهما بالنِّيةِ ، ولا يُمنَعُ الصرف إلا مع التعريف أو الصفة ، والعدل عن بناءٍ إلى بناءٍ يكون على وزن فَعَالٍ نحو : دَفَارٍ<sup>(٢)</sup> ، أو فُعَلٍ نحو : فُسُقٍ ، أو مَفْعَلَانٍ نحو مَلَانٍ ، وَعَدْلَهُمُ في حالة التعريف ، أو فُعَالٍ نحو : أُحَادٍ ، أو مَفْعَلٍ نحو : مَثْنِي ، وَمَوْحَدٍ ، وإذا كان فُعَلٌ علمًا ، وكان له أصل في النكرات ، فاقضِ عليه بالصرف نحو : لُبْدٍ اسم نسرٍ لِلْقَمَانِ<sup>(٣)</sup> ، وأما عُمَرُ فَمَعْدُولٌ عن عامرٍ ، وليس منقولًا عن جمع عُمرة ، وإن لم يكن أصل فامنعهُ الصرف نحو : فُنْمٌ ، وما قام الدليل بصرفه ، وأنه ليس بمعدولٍ نحو : أَدَدٌ ، فاصرفه ، وإذا كان «فَعَالٍ» معرفة في غير النداء ، فإن كان معدولًا عن اسم فعلٍ كَنَزَالٍ مُطَّرِدٍ في كل فعل ثلاثي ، أو عن مصدر

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) يقال للأمة إذا شتمت : يا دَفَارٌ ، أي : دَفِرَةٌ مُنْتَنَةٌ . انظر : الصحاح ٣٢٤/٢ .

(٣) لُبْدٌ : اسم آخر نسور لقمان بن عاد ، سَمَّاهُ بذلك لأنه لَبِدٌ فبقي لا يذهب ولا يموت .

انظر : الصحاح ١٤٧/٢ ، واللسان ٣٩٨٤/٥ .

كَبَدَادٍ ، أو عن صفةٍ كان مَبْنِيًّا ، وأما «حَدَام» ليس له أصل في النكرات ، فأهل الحجاز بينونه على الكسر ، وبنو تميم أعربوه إعراب ما لا ينصرف ؛ لأنَّ ليس في آخره راء لما فيه من العدل والتعريف ، وإن كان في آخره راء جاز البناء على الكسر، وأن يُعْرَبَ إعراب ما لا ينصرف .

التعريف : ولا يَمْنَعُ منه الصرف/ إلا العِلْمِيَّةُ أو ما أشبَهَهَا نحو : سَحَرَ ؛ لأنه معرفة بغير أداة [٤٩/ب]

لفظ ، وَيَمْنَعُ الصرف مع العلل كلها إلا الوصف والجمع المتناهي ، فإنهما لا يجتمعان مع العِلْمِيَّةِ ، فالتعريف مع الوزن كأحمد ، ومع العُجْمَةِ كإبراهيم ، ومع الزيادة كعثمان ، ومع التركيب كحضر موت ، ومع العدل كعمر ، ومع التأنيث كفاطمة .

الوزن : ولا يَمْنَعُ منه الصرف إلا المختصَّ بالأفعال نحو : ضُربَ ، إذا جعلته اسم رَجُلٍ ، أو نحو: أَفْعَلَ كَأَحْمَدَ ، أو صفة كَأَحْمَرَ ، هذا ما لم يدخل الوزن «تا» التأنيث نحو : أَرْمَلَ ، وأرْمَلَةَ ، فإن اعتلَّ الوزن حتى خرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصَّرْفُ نحو : قِيلَ وَيَبَعُ ، إذا سميت بهما رجلاً ، ولم تُحْمَلْهُمَا ضميراً ؛ لأنهما صارا بمنزلة «فيل» و«ديك» ، وأما الاسم المشترك فلا يَمْنَعُ الصرف ، كان منقولاً من فَعَلَ كَحَكَّمَ ، أو غير منقول كَبَصَلَ ، وأما ابن جلا<sup>(١)</sup> فمُحْتَمِلٌ للضمير فهو محكيٌّ ، لا جملة ، ولا يَمْنَعُ مع الوزن الصرف ، إلا مع التعريف أو الصفة .

التأنيث : فإن كان بعلامة لازمةٍ ، وهي ألف «كحلبى» و«صحراء» ، منع الصرف وحده ، وإن كان بالتاء فإنه يَمْنَعُ الصرف مع التعريف خاصة ، وسواء كان باقياً على المؤنث ، أو منقولاً عنه إلى المذكور ، وإن كان بغير علامةٍ وهو واقع على المؤنث ، منع الصرف مع التعريف فيما زاد على ثلاثة

(١) وذلك كما في قول الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

الشاهد : قوله (جلا) ، ويرجع عدم تنوين هذه الكلمة أنه يُحْتَمَلُ أن تكون منقولة عن جملة ، فهي في الأصل فعل وضمير الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف .

انظر : الهمع ١/١١٣-١١٤ .

أحرفٍ ، أو فيما كان متحرك الأوسط ، كزَيْبٍ ، وسَقَرٍ ، والثلاثي الساكن الوسط إن كان منقولاً من اسم أكثر استعماله للمذكر فإن تأنيثه يمنع الصرف نحو: زيد — اسم امرأة — ، فإن انضاف إلى

[ ٥٠/أ ]

التأنيث العجمة امتنع الصرفُ كحِمَصٍ/.

فإن لم يُصَفْ إليه جَزَا الوجهان ، الصرف لِحَفَّة البناء ، والمنع فظاهر ، وإن كان قد نُقِلَ إلى مذكرٍ صرفته نحو : هِنْدٌ ، وَقَدَمٌ إذا سميت بهما رجلاً ، فإن كان أزيد ، وكان تأنيثه تأنيثَ جمع ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعة على المؤنث بغير «تا» كحائض ، فإنك تصرفه ، وإن كان غير ذلك «كزيب» منعه الصرف ، إلا ما سُمِعَ من «كُرَاع» ، وذِرَاعٍ ، اسما رجلين .

التركيب : والذي يَمْنَعُ منه الصرف ، ما لم يكن فيه تضمين حرفٍ ، وهو كَبْعَلْبِكِ ، ولا يُمنع الصرف إلا مع التعريف ، ومنهم من يُشَبِّهُهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَيُنِيهِ [على فتح الجزأين] (١) ، ومنهم من يجعله مضافاً ، فيضيف الأول إلى الثاني ، ويُعَرِّبُ الاسمين .

الزيادة : وهي ألف ونون ، لا تمنعان الصرف إلا مع الصفة أو التعريف ، فإن أُثِّثَ الاسم «بالتاء» صرفته نحو : سكران في لغة من يقول : سكرانة .

العُجْمَةُ : ومانع الصرف منها [إرادة] (٢) الشَّخْصِيَّةُ ، بشرط أن يكون الاسم أزيد من ثلاثة أحرف ، والشخصية أن يُنْقَلَ الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب ، وسواء كان معرفةً أو نكرةً كإبراهيم وقالون (٣) ، ولا يَمْنَعُ الصرف إلا مع التعريف ، فإن كان [ المراد ] (٤) جنسية كَلِحَامٍ (٥) لم يمنع

( ١ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق . ويريد بذلك علم الشخص .

( ٣ ) هو لا يريد شخصاً بعينه .

( ٤ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٥ ) اللحام : حبل أو عصا تُدخَلُ في فم الدابة وتُلزَقُ إلى قفاه ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ .

الصرف ، وإن كان الاسم ثلاثياً لم تؤثر عجمته في أكثر من التزام منع الصرف في المؤنث الساكن  
الوسط نحو : حمص .

الوصف : ويمنع الصرف مع الزيادة أو الوزن أو العدل خاصة نحو : أحمر ، وغضبان إلا أن

يكون اسماً في الأصل نحو : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، فلا يؤثر ؛ لأنه عدد في الأصل.

الجمع : ويمنع الصرف وحده نحو : مساجد ، وإذا سُمِّيَ به امتنع/ الصرفُ للتعريف وشبهه [٥٠/ب]

العُجمَة ؛ لأنَّك أدخلتَ في الآحاد العربية ما ليس فيها ، فإن نكَّرتَه بعد التسمية منعتَه الصرف.

## ذكر البناء

وَهُوَ أَنْ لَا تَتَّغِيرُ الْكَلِمَةُ لِعَامِلٍ فِي حِينٍ جَعَلَهَا جِزَاءَ كَلَامٍ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ لَفْظًا أَوْ

تَقْدِيرًا ، وَهُوَ أَصْنَافٌ :

فَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَةٌ ، وَمِنَ الْأَفْعَالِ : الْمَاضِي ، وَالْأَمْرُ بِغَيْرِ لَامٍ <sup>(١)</sup> ، وَالْمَضَارِعُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ

نُونُ التَّأَكِيدِ ، أَوْ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ كَانَتْ مَبْنِيًّا ، وَإِلَّا فَهُوَ مُعْرَبٌ ، وَالْمَضْمُرَاتُ وَالْمَوْصُولَاتُ وَأَسْمَاءُ

الِإِشَارَةِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، كـ «مَنْ» وَ «مَا» وَ «أَيُّ» وَ «كَمْ» وَ «كَيْفَ» وَ «أَنْتَى» وَ «أَيْنَ» وَ

«أَيَّانَ» ، أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ كَالْمُنَادَى الْمُقْبَلِ عَلَيْهِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا <sup>(٢)</sup> ، وَكُلُّ اسْمٍ

مَعْدُولٌ لِمُؤَنَّثٍ عَلَى فَعَالٍ ، أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ نَحْوُ :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ [عَلَى الصَّبَا] ..... <sup>(٣)</sup>

أَوْ نَحْوُ :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ ..... <sup>(٤)</sup>

(١) يريد فعل الأمر الحقيقي ، لأن الأمر الذي باللام هو المضارع نحو : قوله تعالى : " فليكتب وليملل الذي عليه

الحق " البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) من الطويل ، وعجزه :

..... فقلتُ : أَلْمَا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ

وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ .

الشاهد : أنه يجوز إعراب «حين» بالجرّ لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ، ويجوز بناؤها على الفتح

لاكتسابها البناء من إضافتها للمبني ، وهو جملة «عاتبت» .

انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢ ،

والخزانة ٥٠٠/٦ .

(٤) من البسيط ، وعجزه :

..... حمامة في غصون ذات أوقال

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ .

وما خَرَجَ عن نظائره نحو : أي الموصولة نحو : اضربْ أيهم أفضل ، إن شئتَ نصبتَ وإن شئتَ بنيتَ على الضم ، هذا إذا كانت مضافة ، فإن كانت غير ذلك فالإعراب .

والمنادى المبنى يُنَوَّن ويُعرب لضرورة الشعر<sup>(١)</sup> .

وأصل البناء السكون ، ولا يبنى على حركة إلا لموجب كالظروف المقطوعة<sup>(٢)</sup> ، وأمَسِ ، والأصوات كقولهم : ضربهُ فما قال حَسٌّ ولا بَسٌّ<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : هَلَا ، زجرٌ للخيل ، وعدَسٌ : للبلبل ، وهَيْدٌ : بفتح الهاء وكسرها للإبل ، وهَادَ مثله ، وجَوَّتْ : دعاء لهنَّ إلى الشرب ، وَحَلَّ : زجر للناقة ، وهِدَعٌ : تسكين لصغار الإبل .

وشُبِّهَتْ حيثُ بالغايات لملازمتها للإضافة وفيها اللغات المشهورة<sup>(٤)</sup> / ، ولا تضاف إلا

إلى الجمل .

وما حُكِيَ عن الكسائي<sup>(٥)</sup> :

=الشاهد : أن «غير» بُني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني .

انظر : الكتاب ٣٢٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣٥/٢ ، وخرانة الأدب ٤٨٤/٦ ، ٥٠٣ ، والدرر ٤٧٧/١ .

(١) كقول الشاعر : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام .

(٢) وهي : قَبِلَ ، وَبَعَدَ ، وَتَحْتَا ، وَفَوْقَ ، وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَخَلْفَ ، وَأَسْفَلَ ، وَدُونَ ، وَأَوَّلَ ، وَعَلَى ، وَمِنْ عَلَوُ .

(٣) كلمتان تقال عند الألم والتوجع .

انظر : الصحاح ٩١٨ / ٣ . وجاء بلفظ " ضربهُ فما قال حسٌّ يا هذا " ، واللسان ٥١ / ٦ .

(٤) بُني حيث على الضم في أكثر الكلام ، وقد تُفْتَحُ وقد تُكْسَرُ ، وقد يقال حوث في لغة طييء ، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث ، ولغة فقوس إعرابها يقولون : جلستُ حيثُ كنت ، وحيثُ من حيثُ حيثُ . وأجاز الأخصش استعمالها بمعنى حين .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٢/٣ ، ١٨٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢ .

(٥) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي ، أبو الحسن الكسائي : إمام في اللغة والنحو والقراءة ، ولد في إحدى قرى الكوفة ، وتعلم بها ، وقرأ النحو بعد الكبر ، وتنقل في البادية ، وسكن بغداد ، وتوفي بالري

(١) ..... [أما تَرَيَ] حيثُ سُهِيلِ طَالِعًا

أي مكان سُهِيل ، وروى (٢) [ابن] الأعرابي (٣) :

..... [بِيضِ الْمَوَاضِي] حيثُ لِي الْعَمَائِمِ (٤)

وتتصل بها «ما» فتصير للمجازاة .

= سنة ١٨٩هـ عن سبعين عاماً . وهو مؤدّب الرشيد العباسي وابنه الأمين . له تصانيف منها : «معاني

القرآن» و«المصادر» و «الحروف» و«النوادر» وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢/٢٥٦ ، ونزهة الألباء ص ٨١ — ٩٤ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٣٠ .

(١) من الرجز ، قائله غير معروف ، وبعده :

..... نجماً يضيء كالشهابٍ ساطعاً

الشاهد : إضافة حيث إلى اسم مفرد «سهيل» والكسائي يقيسه .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٠ ، وخزانة الأدب ٣/٧ ، والدرر ١/٤٥٦ .

(٢) في الأصل : وروى الأعرابي ، والصواب ما أثبتته .

(٣) هو : محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابي ، أبو عبدالله ، راويه ، ناسب ، علامة باللغة . من أهل الكوفة .

قال ثعلب : شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مئة إنسان ، كان يُسأل ويُقرأ عليه ، فيجيب

من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً قط ، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه .

وهو ربيب المفضل بن محمد صاحب المفضليات . مات بسامراء سنة ٢٣١هـ . له تصانيف كثيرة ، منها :

«تفسير الأمثال» و « شعر الأخطل» و«معاني الشعر» و«الأنواء» رسالة وغيرها .

انظر : نزهة الألباء ص ٢٠٧ ، ووفيات الأعيان ١/٤٩٢ ،

(٤) من الطويل ، وصدرة :

ونطعنهم تحت الحبي بعد ضربهم .....

والبيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/٣٨٩ ، وليس في ديوانه .

قال الزمخشري : روى ابن الأعرابي بيتاً آخره : حيث لي العمائم ، واقتصر على ذلك ؛ للاختلاف الكثير في

بقية البيت ، أما البيت بالصيغة التي هنا والتي وردت في معظم الكتب فلا يعرف قائله ؛ انظر عبارة

الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢ .

الشاهد : أن إضافة «حيث» إلى مفرد نادرة ، فتكون «حيث» بمعنى مكان ، و«لي» مجرور بإضافة حيث

إليه .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢ وشرح الكافية للرضي ٣/١٨٣ ، وهمع الهوامع ٢/٢٠٩ ، والخزانة

٥٠٣/٦ ، والدرر ١/٤٥٥ .



وَمِنْهَا الْمُرَكَّبَاتُ<sup>(١)</sup> : وهي على ضربين : ضرب يقتضي تركيبه أن يُبنى الاسمان معاً ، وضرب لا يقتضي  
 تركيبه إلا بناء الأول منهما ، فالأول ما ناف على العشرة إلا اثني عشر ، وله موضع يُذكر فيه ، وقولهم :  
 وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ<sup>(٢)</sup> ، ولقيته كَفَةَ كَفَةَ<sup>(٣)</sup> ، وَصَحْرَةَ بَحْرَةَ<sup>(٤)</sup> ، وهو جاري بيتَ بيتَ<sup>(٥)</sup> ، والذي  
 يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرفِ بُنِيَ شطراه ، وما خلا ثانيه من التضمين ، أُعْرِبَ  
 وَبُنِيَ صَدْرُهُ.

ومنه الكِنَايَاتُ : وهي «كَمْ» و«كَذَا» و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ» كنايةتان عن الحديث ، وكثير من العرب لا  
 يستعملهما إلا مُكْرَّرَتَيْنِ ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم ، والوقفُ عليهما كالوقف على بُنْتُ  
 وَأُخْتُ.

(١) أي من المبنيات .

(٢) أي في ضيقٍ وشِدَّةٍ ، وقيل : أي في اختلاط من أمر لا مخرج لهم منه . والحيص : الرّواغ والتخلف ، والبوص :  
 السَّبْقُ والفرار ، ومعناه كل أمر يُتخلف عنه ويُفَرَّ .

انظر : لسان العرب ١٠٧٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٣٣٤/٢ .

(٣) أي : متواجهين ذَوِي كَفَّةٍ مِني ، وكَفَّةٍ منه . كأنَّ كلا من كان يكف صاحبه عن التولي والإعراض .

انظر : شرح الكافية الشافية ١٦٩٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٢/٣ .

(٤) أي خالياً ليس بيني وبينه حاجز ، وهما اسمان جعلاً اسماً واحداً ، ولا يُنَوَّن ، وأصل صَحْرَةَ من الصحراء وهو  
 الفضاء ، وأصل بَحْرَةَ من البحر وهو الشَّقُّ والسَّعَّةُ ، ومنه سُمِّيَ البحر لأنه شق في الأرض . وإذا ضموا  
 «نحرة» إليهما أعربوا الثلاثة ، والنحر : بمعنى الإظهار .

انظر : مجمع الأمثال ١٠٢/٣ .

(٥) أي : متلاصفاً بيبي وبيته أي مجتمعان ملتزمان .

انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٣/٣ .

## ذكر العدد

وهو أربعة أنواع : الأول : المفرد نحو : واحد واثنان للمذكر ، وواحدة واثنان وثنتان للمؤنث

، ولا يجوز إضافة شيء منها إلا في ضرورة نحو :

ظرفٌ عجوزٌ فيه ثنتا حَنْظَلٍ<sup>(١)</sup> .....

وعشرون وسائر العقود إلى التسعين يكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحدٍ ، تمييزه واحدٍ

منصوب نحو : عندي عشرون رجلاً ، ولا يجوز إضافة شيء منها إلى التمييز ، مثل : عشرون / درهمٍ : [٥١/ب] وَإِنْ وَرَدَ فَشَادٌ .

والثاني : المضاف وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف يكونان للمذكر والمؤنث على لفظ

واحدٍ ، يُمَيِّزَانِ بَواحدٍ مَخْفُوضٍ نَحْوُ : مائة رَجُلٍ ، وَتَثْنِيَّتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا ، ولا يجوز الفصل وإثبات النون إلا في ضرورة نحو قوله :

..... إذا عاشَ الفتي مائتين عاماً<sup>(٢)</sup>

(١) من الرجز ، وصدده :

كَأَنَّ حُصْبِيَّهٖ مِنَ التَّدْلُلِ

.....

وهو : لجندل بن المثنى ، أو لسلمى الهذلية ، أو لخطّام الجاشعي ، أو لشيماء الهندلية .

الشاهد : إضافة «ثنتا» إلى «الحنظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس . وذلك أنه ضرورة ، والقياس حنظلتان بدون العدد .

انظر : الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦٦/٦ ، ١٨ ، وهمع الهوامع ٣٤٦/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/٧ ، والدرر ٥٣٢/١ .

(٢) من الوافر ، وعجزه :

..... فقد أودى المسرة والفتاءُ

ويروى :

فقد ذهب اللذادة والفتاء .

وهو للربيع بن ضبيع الفزاري .

الشاهد : إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة .

وأما من الثلاثة إلى العشرة فلا يخلو أن تستعملها مضافة أولاً ، فإن أردتَ بها مُجرّد العدد أدخلتَ عليها «تاء» التأنيث ومنعتها الصرف ، قلتَ : ثلاثة نصف ستة ، وإن أردتَ بها المعدود ألحقتها «التاء» إن أوقعتها على المذكر نحو : ثلاثة رجالٍ ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تلحقها إياها ، وتجوز «التاء» في الحالين فيما حكى الكسائيُّ : « صمنا من الشهر خمساً » ، والأول أفصح ، وإن أضفتها إلى المعدود ، فإما أن تضيفها إلى جمع ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا يُضاف إلى المفرد ، وقولهم : ثلاث مائة جمع في المعنى ، وقد يُقال ثلاث مئتين ، ولا يُقال إلا ثلاثة آلاف ، وإن كان المعدود جمع قلة وجمع كثرة أضفته إلى القليل والكثير نحو : ثلاثة أفلس ، وثلاثة فلُوس ، وإن أضفتها إلى اسم جنس ألحقتَ التاءَ إن كان لعاقل نحو : ثلاثة رهطٍ ، ولا تلحقها إذا كانت لغير عاقل نحو : ثلاث ذود وبابه أن لا يضاف إلى اسم جمع إلا «بِمن» فيقال : ثلاثٌ من الإبل ، وإن أضفتها إلى اسم جمع كنت في

[ ٥٢/أ ]

إلحاق / التاء بالخيار ، فتقول : ثلاثة نحل ، وثلاث نحل ، والأحسن إلحاقها .

والثالث : المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وحكمه : أن تبقى النيف على ما كان عليه ، إلا أنك تبني من واحدٍ أحداً ، ومن واحدةٍ إحدى ، وقد يجوز أن تبقيهما على لفظهما ، وأما العشرة فإنك تلحقها «التاء» في عدد المؤنث ، وتبقى الشين ساكنةً ، ويجوزُ كسرهما ، وتسقطها في عدد المذكر ، وتبقى الشين على فتحها ، إلا في اثني عشر واثني عشرة ، فإنك تبني العشرة لوقوعها موقع النون ، ويبقى النيف على إعرابه ، ومن العرب من يسكنُ العينَ من عشر في عدد المذكر إلا اثني عشر ، إلا أنه يجوز في ثماني عشرة إثبات «الياء» ساكنةً ومفتوحةً ، وحذفها ساكنةً [ كقول الشاعر ] :

=انظر : الكتاب ١/٢٠٨ ، ٢/١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢١١ ، وهمع الهوامع ٢/٣٤٨ ، وخزانة

الأدب ٧/٣٥٤ ، والدرر ١/٥٣٤ .

وثمانِ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا (١) .....

ولا يجوز إضافة التثنية إلى العشرة إلا في ضرورة نحو [ قول الراجز ] :

بنتَ ثَماني عَشْرَةَ من حِجَّتِهِ (٢) .....

وإذا أضفتَ العدد المركب جاز فيه وجهان : فتقول : عندي أحدَ عشرِك ، إبقاؤه على بنائه ،

وأن تُعربَ الثاني : أحدَ عشرِك بضم الراء ، ولا يجوز إضافة اثني عشر ، ولا اثني عشرة .

والرابع : المعطوف والمعطوف عليه ، من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، جميعه يُفسر

بواحدٍ منصوبٍ ، ويُعطى المذكر حكمه في / العقد والتثنية فتقول : واحد وعشرون رجلاً ، والمؤنث [ب/٥٢]

كذلك نحو : عشرون جاريةً ، وثلاث وعشرون امرأةً ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث وأضفتَ العدد إلى

المعدود بنيتُه على المقدم منهما فتقول : عندي ستة رجالٍ ونساء ، ولا يجوز : عندي خمسة رجال

ونساء ، ولا أربعة رجالٍ ونساء ؛ لأن أقلَّ الجمع ثلاثة ، والنساء والرجال جمعان فلا يقع عليهما ،

وتقول : عندي ست نساءٍ ورجالٍ ، وإن نصبتَ المعدود والمختلط ، فإنك في العاقل تبني العدد على

المذكر ، تقدم أو تأخر فتقول : عندي أحد عشر عبداً وجاريةً ، وثلاثة عشر جاريةً وعبداً ، وفي غير

العاقل تبني على المتقدم فتقول : عندي خمسة عشر جملاً وناقَةً .

(١) من الكامل ، وصدرة :

ولقد شَرِبْتُ ثَمانياً وَثَمانياً .....

وهو للأعشى ، وليس في ديوانه .

الشاهد قوله : " ثمانِ عشرة " حيث حُذِفَت الباء الساكنة في ( ثمان ) وهذا جائز .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١ ، والمقرب ٣٠٩/١ ، واللسان ٥٠٩/١ .

(٢) من الرجز ، وهو لنفيع بن طارق ، وصدرة :

كُلِّفَ من عَنائِهِ وَشِقْوَتِهِ .....

الشاهد قوله : " ثماني عَشْرَةَ " حيث أضاف التثنية إلى العشرة ، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر .

انظر : المقرب ٣٠٩/١ ، والهمع ٢٥٦/٣ ، والخزانة ٣٩١/٦ ، والدرر ٤٩١/٢ .

وإن أتيتَ بالمعدود بعد بين غلّبتَ في العاقل المذكر ، تقدم أو تأخر ، وفي غيره المؤنث تقدم أو تأخر فتقول : عندي أحد عشر بين رجلٍ أو امرأة ، وبين امرأة ورجل ، وسرتُ ثلاث عشرة بين يومٍ وليلةٍ ، وبين ليلةٍ ويومٍ .

وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على ما أضيف إليه نحو : ثلاثة الأتواب ، وحكي الثلاثة الأتواب ، وتعريف المركب بإدخالهما على الاسم الأول نحو : الأحد عشر رجلاً ، وتعريف

المعطوف والمعطوف عليه بإدخال الألف واللام نحو : الثلاثة والعشرين/ ، وتعريف المفرد بإدخال الألف

واللام نحو: الواحد والاثنين ، وإذا اشتقتَ اسم فاعلٍ من واحد إلى عشرة ، كان المذكر على وزن

«فَاعِلٌ» والمؤنث على وزن «فَاعِلَةٌ» نحو : حادٍ وَ حاديةٍ إلى العشرة ، إلا أنه يجوز في ثالثٍ وَ ثالثةٍ

إثبات الناء وإبدالها [ياء] فتقول : ثاني ، وثالية ، ويجوز أيضاً في خامس وخامسةٍ إثبات السين وإبدالها

«ياء» فتقول : خامي وخامية ، ويجوز في إثبات سادس وسادسة لغات : إثبات السين وإبدالها فتقول :

سَادٍ وَ سادية ، وإدغام الدال فيها بعد قلبها «تاء» فتقول : ساتٌ ، وسائةٌ ، وأما واحد وواحدة ليسا

من هذا الشأن ، وما عدا ذلك يجوز إضافته إلى العدد الذي أخذ منه ، وإلى خلافه فيقال : ثالثٌ ثلاثةٌ ،

وثالثٌ اثنينٍ أي الذي صيرتهم إلى ذلك ، والثناء في حكمها ، إلا ثانياً وثانيةً ، لا يضافان إلا إلى العدد

الذي أخذنا منه ، فلا يُقال : ثاني واحدٍ ، ولا ثانية واحدةٍ ، وإن أضفته إلى موافقة لم يعمل نحو :

مررتُ بزید ثالث ثلاثة ، فأنصف به المعرفة فتعرّف بالإضافة .

ولا يجوزُ إعماله في ما بعده ، ومتى أضيف إلى المخالف جرى مجرى اسم الفاعل ، فيعمل بمعنى

الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى [ الماضي ] <sup>(١)</sup> إلا إذا دخلت الألف واللام ، مثال ذلك : هذا /

رابعُ الآن أو غداً ، وهذا الرابعُ ثلاثةٌ أمس ، ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب ، فلا

(١) زيادة يقتضيها السياق .

يقال: ثالث اثني عشر ، فتنون ثالثَ وتُنصب بها اثني عشر، وتقول : حادي عشرَ ، وحاديةَ عشرةَ ، وكذلك إلى تسعة عشر ، فإن أضفتهُ إلى الموافق قلتَ : ثالثُ عشرَ ، وثلاثةُ عشرَ ، وإن شئتَ حذفْتَ عشرَ الأول لدلالة عشر الثاني عليه ، ولا يجوز بناء اسم الفاعل من عشرين وسائر العقود.

## ذكر التاريخ

وهو توقيتُ الزمن ، وفيه لغتان : أَرَخْتُ وورَّخْتُ ، وهو مما غلب المؤنث فيه على المذكر  
 مراعاةً للأسبق ، فَوَرَّخُوا بالليالي ، دُونَ الأيام ، تَقُولُ : كَتَبْتُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِنْ أَتَيْتَ  
 بِالْأَيَّامِ أَثْبِتْ «الهاء» وَقُلْتَ : كَتَبْتُ لِحَمْسَةِ أَيَّامٍ خَلَّتْ ، وَإِذَا كَتَبْتَ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ قُلْتَ : كَتَبْتُ لَغَرَّةِ  
 شَهْرٍ كَذَا ، وَخَلَّتْ وَخَلَوْنَ تَسْتَعْمَلُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِلَى النِّصْفِ ، وَبَقِيَتْ وَبَقِيْنَ مِنَ النِّصْفِ الْآخِرِ إِلَى  
 تَمَامِهِ ، وَإِفْرَادِ خَلَّتْ وَبَقِيَتْ مَعَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنْ بَقِيَ لَزِيَادَةِ الشَّهْرِ نُقْصَانَهُ .

## ذكر الحكايات<sup>(١)</sup>

المُحَكِّيُّ إما مفرد أو جملة ، والجملة لا تُحَكِّي إلا بعد القول ، أو فعل نحو : قرأتُ الحمدُ لله ،

ولا يجوز أن يدخل حرفُ الجر على الجملة المحكيّة ، ولا تخلو من أن تكون ملحونة<sup>(٢)</sup> أو معربة/فإن [ ٥٤/أ ] كانت معربة حكيّتها على لفظها وإن شئت على معناها .

فإذا حكيتَ قول القائل : زيد القائم ، لك أن تحكيه كما قال ، ولك أن تقول : القائم زيد ،

فإن كان ملحوناً فيها حكيّتها على المعنى ، فإذا حكيتَ : قام زيد بالخفض قُلتَ : قام زيدٌ لكنّه خفض .

والمفرد إذا كان نائباً عن جملة مفيداً إفادتها ، حُكِيَ كما تُحَكِّي الجملة ، نحو : «نعم» و «بلى» ،

فنعمة تكون عدّة<sup>(٣)</sup> في جواب الاستفهام والأمر ، وتكون تصديقا للخبر نحو قولك لمن قال : قام زيد ،

أو ما قام زيد : نعم ، فتصدّقه في حالتي النفي والإثبات ، وبلى تكون جواباً للنفي خاصة ، إلا أن

معناها أبداً إيجاب المنفي مقرونا كان بأداة الاستفهام أو لم يكن نحو قولك : في جواب من قال : ما

قام زيد ، وألم يقم زيد ؟ : بلى ، أي قد قام ، ولو قلت : نعم لكنتَ محققاً للنفي كأنك قلتَ : نعم لم

يقم ، وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام والمراد إيجاب المنفي ؛ لأنك إذا قلتَ :

ألم يقم زيد فإنما تريد أن تُثبتَ للمخاطب القيام ، وإذا وقع بعد القول مفرد ، فإن كان مصدرأ له ، أو

صفة للمصدر لم تحكّه نحو قولك : قال زيدٌ كلاماً .

(١) الحكاية : هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ص ٣٠٠ ، وجمع الهوامع ٣/٢٦٥ .

(٢) ملحونة : أي : فيها لحن ، وهو الخطأ . انظر : الصحاح ٦/٧٤ .

(٣) عدّة : أي : عادة .



والمفرد إن كان جملة في الأصل حكمته نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وإن لم يكن جملةً ولا مُشَبَّهًا بها لم يجز فيه حكاية إلا في الاستثبات (بِمَنْ) عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز مثل قولهم :

دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيًا<sup>(١)</sup> . وإذا اسْتَبْتَّ «بِمَنْ» عن / علم أو لقب أو كنية ، حكيت بعده [٥٤/ب] إعرابه الذي كان له في الكلام الذي اقتطعته ، فتقول إذا استفهمت عن زيد من قول القائل : ضربتُ زيداً مَنْ زيداً ؟ فإذا اجتمع ما يُحْكِي وما لا يُحْكِي بنيت الكلام على المتقدم ، فتقول في الاستثبات عن زيد ورجل من قول القائل : رأيتُ زيداً ورجلاً : مَنْ زيداً ؟ أو رجلاً ؟ وَمَنْ رَجُلٌ وزيدٌ ؟ .

وبعض العرب يَحْكِي سائر المعارف إلا المضمَر ، والمشار إليه ، و(مَنْ) إما مبتدأ ، وإما خبر مقدم ، وإذا استثبتت عن نكرة الحقتها واواً في الرفع ، وألفاً في النصب ، وياءً في الخفض ، وسواء كان الاسم مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً فتقول : مُنُو ، وَمَنَا ، وَمَنَى ، ومنهم من يلحقها علامة تدلُّ على الشنية فتقول في الاستثبات عن رجلين : مَنَانٍ في الرفع ، ومنين في النصب والخفض ، فإن وصلتْ حذفت العلامات في كلتا اللغتين فتقول : مَنْ يَا فتي ، وإن استثبتت بأيّ قلت : أيُّ في الرفع ، وأيُّا في النصب ، وأيُّ في الخفض ، سواء كان الاسم مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً ، أو مذكراً أو مؤنثاً ، ومنهم من يلحقها علامة فتقول عن الواحدة : أيّه ، وعن الاثنتين : أيَّانَ في الرفع ، وأيَّينَ في النصب والخفض ، وعن جماعة المؤنثات أيَّاتُ في الرفع ، وأيَّاتٍ في النصب والخفض ، ولا تحذف شيء من هذه العلامات في الوصل .

(١) قال سيبويه : " فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول ، كما قال بعض العرب . دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان . وسمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال : أليس قرشيًا ؟ فقال : ليس بقرشيًا حكاية لقوله " . الكتاب ٤١٣/٢ .

وَحَكَّى يُونِسُ<sup>(١)</sup> أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُعَرِّبُ مَنْ وَيَحْكِي بِهَا النِّكَرَاتِ ، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ حَرْفَ «مَنْ»  
مَنْ» وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup> :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ<sup>(٣)</sup> .....

فَأُثْبِتَ عِلْمَ الْجَمْعِ فِي الْوَصْلِ كَمَا يَفْعَلُ بِأَيٍّ .

وَمِنْ الْعَرَبِ<sup>(٤)</sup> مَنْ يُجْرِي سَائِرَ الْمَعَارِفِ مُجْرَى النِّكَرَةِ فِي الْاسْتِثْبَاتِ «بِمَنْ» وَ«أَيٍّ» ، وَسُمِعَ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقَالُ لَهُ : ذَهَبَ مَعَهُمْ فَيَقُولُ : مَعَ مَنِينَ<sup>(٥)</sup> ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ مِنْهُمْ ، وَإِذَا اسْتِثْبِتَ عَنِ مَجْرُورٍ نَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُلْتُ : بِأَيٍّ ، وَبِمَنْ لِعَامِلِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بِمَا يَنْاسِبُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ رَجُلًا قُلْتُ : مَنْوًا وَأَيًّا ، وَقَامَ رَجُلٌ قُلْتُ : مَنْوًا وَأَيًّا .

(١) سبقت الترجمة له ص ٤٠ .

(٢) قال سيبويه : " وأما يونس فإنه يقيس «مَنَّة» على آية فيقول : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ إِذَا قَالَ : يَا فَتَى . وهذا بعيد ، وإنما يجوز على قول شاعر قاله مرَّةً في شعر ، ثم لم يُسمع بعد " .  
وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنْ مَنْوًا ؟  
وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير ، وكان يونس إذا ذكَّرها يقول : " لا يقبل هذا كل أحد ، وإنما يجوز «مَنْون» يا فتى على ذا " .

الكتاب ٤١٠/٢ ، ٤١١ .

(٣) من الوافر ، وعجزه :

فَقَالُوا : الْجِنُّ قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا .....

وهو : لشمر بن الحارث ، أو لتأبط شرًّا ، أو لسَمِيرِ الضَّبِّيِّ ، أو لجذع بن سنان .

الشاهد : أن بعض العرب يُعرب «مَنْ» ويحكي بها النكرات فيقول فيها : " منون " بإثبات علامة الجمع في الوصل .

انظر : الكتاب ٤١١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤ ، وجمع الهوامع ٢٦٥/٣ ، وخرانة الأدب ١٥٩/٦ ، والدرر ٥٢٤/٢ .

(٤) ومنهم يونس . انظر : الكتاب ٤١٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢٦٦/٣ .

(٥) حكى هذا سيبويه . انظر : الكتاب ٤١٢/٢ .

## باب الفعل

وقد تقدّمت قسّمته (١)

## ذكر الماضي (٢)

وهو مبني على الفتح ، وهو على ثلاثة أضرب :

ماضٍ في اللفظ والمعنى ، وهو ما كان مبنيًا على الفتح ، وَحَسُنَ مَعَهُ أَمْسَ كَخَرَجَ ، وماضٍ في اللفظ دُونَ المعنى ، وهو مَا وَقَعَ بعد حرف الشرط نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، وماضٍ في المعنى دُونَ اللفظ ، وَهُوَ مَا وَقَعَ بعد «لم» و «لما» نحو : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ، وَلَمَّا يَقَمْ ، بدليل أنه يحسن مَعَهُ أَمْسَ ، وإذا اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل من المتكلم والمخاطب ونون جماعة النساء فَإِنَّ لَامَهُ تُسَكَّنُ بعد أن كانت مفتوحة مثل : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ ، وَضَرَبِينَ ؛ لِثَلَاثٍ يَجْمَعُ بَيْنَ أَرْبَعٍ مَتَحَرِّكَاتٍ لَوَازِمٍ لَوْ بَقِيَتْ الْفَتْحَةُ ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا بِالْأَلْفِ ، مِثْلَ رَمَيْتُ ، وَغَزَيْتُ ، وَاتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ الَّذِي ذَكَرَ ، قُلِبَتْ الْأَلْفُ «ياء» إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِثْلَ : رَمَيْتُ ، وَسَعَيْتُ ، وَ«واوًا» إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ مِثْلَ : غَزَوْتُ ، وَشَكَّوْتُ ، وَدَعَوْتُ ، هَذَا كُلُّهُ فِي الثَّلَاثِي . فَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فَمَا زَادَ قَلِبَتْ الْأَلْفُ «ياء» عَلَى كُلِّ حَالٍ مِثْلَ : اسْتَدْعَيْتُ ، وَاسْتَشْكَيْتُ ، وَكُلِّ مَاضٍ صَحِيحِ الْآخِرِ ، أَوْ مُعْتَلِّ بِالْيَاءِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ

ضمير الجماعة ضُمَّ ما قبله نحو : ضَرَبُوا ، فَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ / كَانَ مَا قَبْلُهَا مَفْتُوحًا مِثْلَ : غَزَوْا ، وَدَعَوْا . [٥٥/ب]

(١) انظر ص ١٣٨ .

(٢) هو كلمة دَلَّتْ وَضَعًا عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ انْقَضَى .

شرح كتاب الحدود في النحو ص ٩٨ .

## ذكر الفعل المضارع<sup>(١)</sup>

وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي تجمعها «تأيت» وهو ما يحسن فيه الآن، فإن أدخلت عليه السين أو سوف خلصته للاستقبال، وهو على ثلاثة أضرب: مُستقبل في اللفظ والمعنى وهو ما حسن فيه غداً، ومستقبل في المعنى، وهو ما وقع بعد حرف «لو» نحو [قوله تعالى]: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ﴾<sup>(٢)</sup>. والأفعال المضارعة والمستقبلة كلها معربة، ما لم يكن معها نُونُ جماعة النساء، فإن كانت سُكَّنَ ما قبلها نحو: تَأْكُلْنَ، وتَخْرُجْنَ، أو نون تأكيدٍ خفيفة كانت أو ثقيلة فُيُفْتَحَ ما قبلها مع المذكر الواحد نحو: هل تَخْرُجَنَّ، وإن كانت لمؤنث كُسِرَتْ نحو: هل تَخْرُجِنَّ يا جارية؟ فإن كان لمثنى فَتَحَتْ ورددت ضمير الاثنين نحو: هل تَخْرُجَانِ ياهندان ويازيدان، ولا تدخل الخفيفة ها هنا؛ لثلاثي يجمع بين ساكنين، وإن كان لجماعة رجال ضَمَمَتْ وحذفت واو الجميع لالتقاء الساكن مع نقصان المد نحو: هل تَخْرُجُنَّ يا زيدون، وإن كان لجماعة النساء زدت ألفاً بين النونات كراهة الجمع بينهما فقلت: هل تَخْرُجُنَّ يا هندات.

ولا تُفَعُ الخفيفة ها هنا؛ لثلاثي يجمع بين ساكنين، فقد صارت الخفيفة تدخل في كل موضع دخلت

فيه الشديدة، إلا مع فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، وصار الفعل المضارع/ والمستقبل في جميعها

مبنيًا على ما ذكر، وما عداه فمعرب، وإعرابه لمضارعه الاسم، وإعرابه رفع ونصبٌ وجزم، وإنما

وجب له الرفع لعله معنوية، وذلك أنه يقع موقع الأسماء.

(١) هو: كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقوض، حاضرًا كان أو مستقبلاً.

شرح كتاب الحدود في النحو ص ٩٩.

(٢) سورة فاطر، من الآية ٤٥.

فإذا قلت : زيدٌ يقومُ ، ورأيت رجلاً يقومُ ، ومررتُ برجلٍ يقومُ ، فهو في معنى قائم ، فإن كان معه ناصبٌ من الحُرُوفِ التسعة كان منصوباً ، أو جازمٌ من الحروف الخمسة ، وما حُمِلَ عليها كان مجزوماً.

## ذكر النواصب

وهي (أن) وما بعدها في تقدير المصدر ، فإذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال التحقيق ، ولو قلت : علمت أن يقوم زيد لم يجوز ، ولا يجوز أن تقول : يعجبني زيداً أن أضرب ؛ لأنها من قبيل الموصولات ، «ولن» وهي لنفي سيقول ، «وكي» في لغة من يدخل عليها حرف الجر ، فيقال : «لكي» ، و «إذن» ومعناها الجواب والجزاء نحو : أزورك ، فتقول مجيباً مجازياً: إذن أكرمك ، فإن كان الفعل الذي بعدها ماضياً أو حالاً لم تعمل نحو : زرتك إذن أكرمك بالرفع ، أزورك إذن أكرمك الآن ، فإن كان الفعل مستقبلاً ، ووقعت صدراً نصبتة نحو : أزورك إذن أكرمك غداً ، وبعض العرب ترفع أكرمك .

فإن تقدمها حرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها نحو [ قوله تعالى ] : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقريء ﴿ يَلْبُثُوا ﴾<sup>(٢)</sup> فإن وقعت بين متلازمين نحو : إني إذن أكرمك ، تعين إلغاؤها ، ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، والظرف والمجرور/ نحو قولك : إذن والله أكرمك ، وإذن في الدار

آتيك ، ولا يجوز في غيرها من النواصب .

ويتنصب بـ «أن» مضمرة بعد خمسة أحرف ، وهي :

حتى ، واللام ، وأو بمعنى «إلا» ، و «وأو الجمع»<sup>(٣)</sup> ، و«الفاء» في جواب الأشياء الثمانية ، الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء ، مثال ذلك : سرت حتى أدخلها ، وجمت لتكرمني ، ولا أكرمك أو تُعطيني حقي ، ولا تأكل السمك وتشرب

(١) سورة الإسراء من الآية ٧٦ .

(٢) هذه القراءة شاذة ، وهي منسوبة إلى عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب رضي الله عنهما .

ينظر : البحر المحيط ٦/٦٣ .

(٣) أي واو المعية .

اللبن، واتني فأكرمك ، [ قال تعالى ] : ﴿ وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾<sup>(١)</sup> وما تأتينا فتحدثنا ، وأما [ تأتينا فتحدثنا ]<sup>(٢)</sup> ، وغفر الله لزيد فيدخله الجنة ، وحكم الواو كذلك إلا في الجمع ، [ قال تعالى ] : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وألا تنزل فتصيب خيراً ، ويمتنع إظهار « أن » مع هذه الأحرف إلا « لأم كي » فإن الإظهار جائز معها ، وواجب إن كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك : لثلا تعطيني ، وأما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار ، وليس النصب بـ « الفاء » حتماً فيما ذكر ، بل الضابط أن تقول : إن تقدم الفاء جملة منفية ، فإن كانت فعلية والفعل مرفوع نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، جاز النصب والرفع ، فالرفع على العطف ، إما على الفعل فيكون شريكاً له في النفي ، وإما على ما قبله كأنك قلت : فإنك تحدثنا ، والنصب بإضمار « أن » ، وله معنيان : نفي الإتيان فتنفي من أجله الحديث كأنه قال : ما تأتينا فكيف تحدث ؟ ، والثاني أن يكون أوجب الإتيان ونفي الحديث نحو : ما تأتينا محدثاً بل غير محدث ، وإن كان الفعل منصوباً جاز فيه الرفع والنصب/ ، فالرفع على القطع [ نحو ] : فأنت تحدثنا ، والنصب على التشريك بالعطف نحو : إن تأتينا فلن تحدثنا ، وبإضمار « أن » ، وإن كان مجزوماً جاز فيه الرفع والنصب والجزم ، فالرفع على القطع ، فيكون ما بعد الفاء موجباً نحو : لم تأتينا فتحدثنا أي فأنت تحدثنا ، والنصب بإضمار « أن » ، والجزم على العطف .

والجملة الاستفهامية إن كانت فعلية جاز فيها الرفع والنصب [ نحو ] : هل تأتينا فتحدثنا ، وإن

كانت اسمية لم يجز فيها إلا الرفع على القطع نحو : هل زيد أخوك فتكرمه ، والنصب على السببية

[ نحو ] : أين بيتك فأزورك ؟ .

( ١ ) سورة طه ، من الآية ٨١ .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) سورة النساء من الآية ٧٣ .

وجملة التَّمَنِّي إن كان فيها فعل جاز الرفع والنصب نحو : لِيَتَنِّي أجد مَالاً فَأَنْفِقُ مِنْهُ ، وإن لم يكن لم يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ نحو : لَيْتَ لِي مَالاً فَأَنْفِقَ مِنْهُ ، وإن كانت جملة أمرٍ ، أو نهي باللام ، جاز الرفع والنصب والجزم نحو : لتَكْرُمَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ ، وإن كان بغير «لام» لم يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ والنصبُ نحو : أَكْرَمَ زَيْدًا فَيَكْرِمُكَ ، وإن كانت جملة عَرَضٍ أو تَحْضِيضٍ أو دُعَاءٍ على غير صيغة الأمر جاز الرفع على العطف ، والنصب على السَّبَبِيَّةِ نحو : أَلَا تَنْزَلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُنَا ، وغفر الله لزيد فيدخله الجنة ، ذلك أن تقول في الشرط : إن تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثُنِي أَكْرَمَكَ بنصب تحدثت وجرمه ، وإن تقدّم الشرط ففعل الجواب ، جاز الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب بإضمار «أن» نحو : إن تَأْتِيَنِي أَكْرَمَكَ فَأَحْسِنَ إِلَيْكَ.

ولك في " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " ثلاثة أوجه : الرفع على القطع [أي] : وأنت تشرب / [ب/٥٧] اللبن ، والجزم على العطف ، والنصب على المعية .

ولا يجوز تقديم «الفاء» و «الواو» مع ما بعدهما على معمول الفاء الذي قبلهما ، فلو قلت : ما ضربت فيغضب زيدا ، ولا تأكل وتشرب لبنا وسمكا ، لم يَجْزِ .  
و"حتّى" إذا كانت بمعنى إلى أن ، أو بمعنى كي ، فإن لم تكن بمعنيهما لم تنصب ، فإن وقعت خبراً لذي خبر لم يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ نحو : كان سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا ، وإن لم تقع خبراً وكان ما قبلها سبباً لما بعدها ، وأريدَ بالفعل الذي بعدها الماضي ، أو الحال ، رَفَعْتَ نَحْوُ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُ الْمَدِينَةَ ، تريدُ : سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ ، أو فأدخل ، أو فأنا داخل ، وإن أريدَ بِهِ الْاِسْتِقْبَالَ نَصَبْتَ ، وَتَضَمَّرَ «أن» في ضرورة الشعر نحو :

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ (١) .....

ومن كلامهم : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا.

(١) من الطويل ، وصدرة :

فلم أرَ مثلها حُبَّاسَةً وَاحِدٍ .....

وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، أو لعامر بن جؤين ، أو لبعض الطائيين ، أو لعامر بن الطفيل.

الشاهد : أنه إذا حُذِفَ «أن» بقي عملها ، لأن الإضمار لا يزيل العمل .

انظر : الكتاب ٣٠٧/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٥٧ ، وجمع المومع ٢٢٨/١ .



## ذكر الجـوازم

وهي قسمان : جازمٌ فعلاً [ واحداً ] ، وهو «لم» ، وهو لنفي الماضي المنقطع ، «ولمّا» لنفي الماضي المتصل بزمان الحال نحو : عصى آدمُ ربّه ، ولما يندم ، فإن دخلتُ عليه همزة الاستفهام كان تقريراً ، وقد يُحذفُ الفعل بعده إذا فهم معنى نحو : قاربتُ المدينة ولما ، ولا الناهية نحو : لا تضربُ ، ولا في الدعاء : لا تعذبي يا ربّ ، والأمر نحو : لتضربُ زيداً ، ولأم الدعاء : لتغفر اللهم لزيد ، واللام لازمة في الأمر الغائب والمتكلم نحو : ليقمُ زيدٌ ، ولأقمُ ، وفي فعل المفعول المخاطب نحو : لتعنّ بحاجتي ، ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب بل تقول : لتضربُ زيداً ، واضربُ زيداً ، ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة نحو :

مُحمّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ (١) .....

[٥٨/أ

وكل جملة / غير محتملة للصدّق والكذب إذا ضُمّنت معنى الشرط احتاجت إلى جوابٍ ، فجوابها مجزومٌ نحو : إئتني أكرمك ، أين بيتك أزرّك ؟ ليت لي مالاً أنفق منه ، هلّا تأتينا تُحدّثنا ، ألا تنزل عندنا نتكلّم معك ، غفر الله لزيد يدخله الجنة ، والنهي : لا تضربُ زيداً يكرمك ، ولك أن تقول : نزالِ أكرمك ، والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر يجزم الجواب إذا ضُمّن معنى الشرط نحو : اتقى الله امرءٌ فعل خيراً يثب عليه .

(١) من الوافر ، وعجزه :

..... إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب ، أو للأعشى ، أو لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

الشاهد : أنه لا يجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها إلا في الضرورة الشعرية .

والتقدير : يا محمد لتفد نفسك كل نفس .

انظر : الكتاب ٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/٩ ، وهمع الهوامع ٥٣٩/٢ ،

وخزانة الأدب ١٢/٩ ، والدرر ١٧٣/٢ .

وجازم فعلين ، وهو قسمان : حرف واسم ، فالحرف «إن» واذما ، و الاسم قسمان : ظرف وغير ظرف ، فغير الظرف «مَنْ» و «مَا» و «مَهْمَا» و «أَيَّ» ، مثال ذلك : إن يقيم زيد يقيم عمرو ، واذما تأتي أكرمك ، و مَنْ يكرمني أكرمه ، وما يفعلُ افعلُ ، ومهما يفعلُ أفعلُ ، والظرفُ قسمان : زمنيٌّ ومكانيٌّ ، فالزمنيُّ : «مَتَى» و «أَيَّانَ» و «أَيَّ حِينَ» و «إِذَا» في الشعر للمجازاة ، مثال ذلك : متى تكرمني أكرمك ، و أَيَّانَ تَأْتِ آتٍ ، و أَيَّ حِينَ تَخْرُجُ أَخْرَجُ ، و إذا تَقَمُّ أقمُ ، وهو في الشعر ، وعليه :

إذا قَصُرَتْ أسيافنا [كان وصلُّها] (١) .....

والمكانيُّ «أَيْنَ» و «أَنَّى» و «أَيُّ مَكَانٍ» و «حَيْثُ» ، فمنها ما يلزمه "مَا" وَهُوَ : «إِذَا» وَ «حَيْثُ» ، ومنها ما لا يلزمه ، وهو «إِن» وَ «أَيْنَ» وَ «مَتَى» وَ «إِذَا» ، ومنها مالا يلحقه وهو "ما بقي" ، وهذه الأدوات إما أن تدخل على جُمْلَتَيْنِ فعليتين ، أو إحداهما فعلية والأخرى اسمية ، فإن كانتا فعليتين ، وكانت الثانية أمراً ، أو نهياً ، أو «دعاء» أو استفهاماً ، أو فعلاً ، قد دخلت عليه «قد» وَ «السَّيْنِ» أو «سوف» أو / ما وإن جَزَمْتَهَا وأدخلتَ عليها «الفاء» نحو : إن قام زيد فاضربهُ ، وإن قعد فلا تضربهُ ، وإن غفر لي زيد فأغفرْ له ، وإن أكرمني زيد فقد أكرمتهُ ، وإن تكرمني فسأكرمه ، أو فسوف أكرمه ، ولا بد فيه من دخول «الفاء» ، هذا إذا كان مضارعاً ، وأما إذا كان ماضياً كان في موضع جزم ، فإن كان الفعلان ماضيين كانا في موضع جزم ، فإن كانا مضارعين جزمتهما نحو : إن

(١) من الطويل ، وعجزه :

خُطَّانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ .....

وهو لقيس بن الحظيم في ديوانه ص ٨٨ ، أو لربيعة بن مقروم الضبي ، أو للأخنس بن شهاب ، أو لكعب بن مالك ، أو لشهم بن مرة ، أو لعمران بن حطان.

واختلفت روايته في أغلب المصادر بين الروي المرفوع «فنضاربُ» وبين الروي المجرور «فنضاربِ».

الشاهد : على أن «إِذَا» جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر .

انظر : الكتاب ٦١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧ ، ٩٧/٤ ، وخزانة الأدب ٢٤/٧ .

يَقْمُ زَيْدٌ فَأَضْرِبْهُ ، إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ «الْفَاءُ» عَلَى الثَّانِي فَالرَّفْعُ نَحْوُ: إِنْ يَقْمُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو ، وَقَدْ تُضْمَرُ  
فِي ضَرُورَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ :

[إِنَّكَ] إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ<sup>(١)</sup> .....

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَارِعِ وَتَأْخِيرُ الْمَاضِي إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوُ :

وَمَنْ يَكْدِبُ بِشَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا اسْمًا جَعَلْتَهَا جَوَابًا وَأَلْزَمْتَهَا الْفَاءَ نَحْوُ : إِنْ يَقْمُ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ ، أَوْ إِذَا

عَمْرُو قَائِمٌ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوُ :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا<sup>(٣)</sup> .....

(١) مِنْ الرَّجَزِ ، وَصَدْرُهُ :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ .....

وَهُوَ لَجْرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، أَوْ لَعَمْرُو بْنِ خَثَّارِمِ الْعَجَلِيِّ .

الشَّاهِدُ : أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ ، وَالْجَوَابَ أَتَيَا مُضَارِعِينَ ، فَكَانَ حَقَّهُمَا الْجَزْمُ بِالسُّكُونِ إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ رَفَعَ  
الْجَوَابَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ لِأَنَّ الرَّوِّيَّ مَضْمُومٌ .

انظُرْ : الْكِتَابَ ٦٧/٣ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ ١٥٨/٨ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٩٦/٤ ، وَهَمَعَ الْهُوَامِعَ  
٥٥٨/٢ ، وَالْخَزَانَةَ ٥٠/٩ ، ٥٥ ، وَالدَّرَرَ ١٩٠/٢ .

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ لِأَبِي زَيْدِ الطَّائِي ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٦٠٠ .

الشَّاهِدُ : أَنَّ مَجِيءَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا مَجْزُومًا ، وَالْجَزَاءُ مَاضِيًا خَاصًّا بِالشَّعْرِ . وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ .

انظُرْ : الْمَقْتَضِبَ ٣٦٠/١ ، وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلَ ٣٤١/٢ ، وَالْخَزَانَةَ ٧٩/٩ .

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجَزَهُ :

..... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وَيُرْوَى : «سَيَانٌ» مَكَانَ «مِثْلَانٍ» .

وَهُوَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٨٨ ، أَوْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ ، أَوْ لِحَسَّانَ  
بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الشَّاهِدُ : أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ مَحْذُوفَةٌ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ ضَرُورَةً ، أَي : فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا .

وَالْمَبْرَدُ يَمْنَعُ حَذْفَ فَاءِ الْجَزَاءِ فِي الضَّرُورَةِ .

وإن اجتمع الاستفهام والشرط بنيت الجواب على الشرط نحو : هل إن قام زيد يقيم عمرو ،

ويجوز حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل نحو :

فطلَّقها فلست لها بكُفٍّ وإلا يعلُّ مفرقك الحُسام<sup>(١)</sup>

والتقدير : إلا تطلَّقها.

ويجوز حذف الجواب إذا جاء عقيب كلام أو أثناءه نحو : زيدٌ قائم إن قام عمرو قائم ، ويجوز حذفهما

في الشعر [نحو] <sup>(٢)</sup> :

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ كانَ [عَيِّياً] <sup>(٣)</sup> معدماً قالت وإنَّ <sup>(٤)</sup>

أي : وإن كان / غنياً <sup>(٥)</sup> معدماً ، قالت وإن أتى .

[ ٥٩ / أ ]

وإن كان على هذه الحالة تمنيته .

= انظر : الكتاب ١٦٥/٣ ، ١١٤ ، والمقتضب ٣٧٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٩ ، وهمع الهوامع

٥٥٥/٢ ، والخزانة ٥٢/٩ ، والدرر ١٨٧/٢ .

( ١ ) من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ١٩٠ .

الشاهد : أن فعل الشرط حُذف ، لأن الأداة (إن) وهي مقرونة بـ (لا) والذي سوَّغ الحذف وجود دليل على المحذوف .

انظر : شرح ابن عقيل ٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع ٥٦٢/٢ ، والخزانة ١٣٣/٢ ، والدرر ١٩١/٢ .

( ٢ ) زيادة يقتضيها السياق .

( ٣ ) ذكرها المصنف بقوله [عَيِّياً] وهذا بخلاف رواية بقية المصادر .

( ٤ ) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ .

الشاهد : على أن حذف الشرط والجزاء معاً بعد إن من الضرورات الشعرية .

والتقدير : وإن كان كذلك رضيته أيضاً .

ويروى : « بنات الحيِّ مكان « بنات العمِّ » .

انظر : أوضح المسالك ص ١٣ ، وهمع الهوامع ٥٦٢/٢ ، والخزانة ١٥/٩ ، والدرر ١٩٢/٢ .

( ٥ ) اللفظ ورد هنا ( غنياً ) وعندها لا معنى لوصفه بـ ( معدماً ) ؛ لأن المعدم هو الذي ليس معه شيء نسبة إلى

العدم ، ولذلك فلا يصح وصف الغني بالمعدم .

وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل بطل عملها ، ما عدا حرف الجر ، والاسم المضاف نحو : إنَّ مَنْ يَخْرُجُ أَخْرَجُ مَعَهُ ، وَلَا يَجُوزُ الْجُزْمُ ، وَالجَائِزُ : مَنْ تَمَرَّرَ أَمْرُهُ ، وَغُلَامٌ مَنِ تَضَرَّبَ أَضْرَبُ ، وَ[أَمَّا] <sup>(١)</sup> قوله :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلِقُ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً <sup>(٢)</sup>

فاسم إن ضمير شأن ، والتقدير : إنَّه .

وما كان جازماً فعليين لا محل له من الإعراب ، وما كان منها اسم مكان أو زمان ، أو مصدر — وهي : «أي» المضافة إلى المصدر — كان في موضع نصب على الظرفية ، أو على المصدرية ، ومثاله : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وَمَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، وَأَيَّانَ تَقُمْ أَقُمْ ، وَأَيُّ حِينٍ تَخْرُجُ أَخْرَجُ ، وَإِذَا تَضَرَّبَ أَضْرَبُ ، وَمِثَالُ الْمَصْدَرِ : أَيَّ قِيَامٍ يَقُمْ أَقُمْ مِثْلَهُ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا اسماً لغير ما ذكر ، فإن دخل عليها حرف خفض كان مخفوضاً نحو : مَنْ تَمَرَّرَ أَمْرُهُ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِتَمَرُّرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ كَانَ مُبْتَدَأً نَحْوُ : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّدًا ، وَكَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ كَانَ أَيْضًا مُبْتَدَأً نَحْوُ : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرَبُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعُودُ ، وَكَانَ الْفِعْلُ لَمْ يَأْخُذْ مَفْعُولَهُ كَانَ مَفْعُولًا مُقَدِّمًا نَحْوُ : مَنْ يَضْرِبُنِي أَضْرِبُ ، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ [ قَوْلُهُ تَعَالَى ] : ﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فحذف المفعول وهو مُقَدِّمٌ .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) من الخفيف ، وتُسبب للأخطل ، وليس في ديوانه .

الشاهد : أن اسم «إنَّ» ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبر ، وإنما لم يجعل «مَنْ» اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعليين ، والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣ ، وجمع الهوامع ٤٩٧/١ ، والخزانة ٤٣٥/١ ، والدرر ٢٩٠/١ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ٣٩ .

## ذكر الأفعال

وهي متعدية وغير متعدية ، وغير المتعدية / تَخَصَّصَتْ بالفاعل واقتصرت عليه ، والمتعدية ما [٥٩/ب

صلح أن يُبنى منها اسم المفعول نحو : مضروب ، وصلح السؤال عنه بأي شيء وقع ، وغير المتعدّي لا يصلح فيه ، وهي في التعدية على ثلاثة أضرب : مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحدٍ ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة ، فالأول : هو الذي يطلب المفعول بنفسه من غير حرف خفضٍ نحو : ضَرَبَ ، وتارة بحرف الخفضِ كَسَرْتُ ، وتارة بنفسه ، وتارة بحرف جرٍ على حد سواءٍ نحو : نصحتُ زيداً ، ولزيدٍ ، وهو مما يحفظ ولا يُقاس عليه ، ويجوزُ في هذه الأفعال حذف المفعول اختصاراً وأنت تريد المحذوف ، واقتصاراً وأنت لا تريده ، مثالُ الأول :

..... مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا (١)

أي: الحديث ، فاخصره وهو يريده ، والثاني [ كقوله تعالى ] : ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ (٢).

أي أَوْفَعُوا الفاعلين ، ويجوزُ إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم على العامل نحو قوله تعالى :

﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (٣) ، وقد يجيء ذلك مع التأخير ، إلا أنه لا يُقاس عليه إلا في

ضرورة نحو قوله :

(١) من الوافر ، وعجزه :

..... كَصَوْنِكَ مِنْ رِذَاءِ شَرْعِيٍّ

والبيت للحطّيبية في ديوانه ص ١٣٨ .

الشاهد : قوله : « تصون إليك منها » ، يريد : تصون الكلام منها ، فحذف المفعول به ، وهذا الحذف

كثير . والشَّرْعِيُّ : ضرب من ثياب اليمن .

انظر : المقرَّب ١/١١٤ ، الخصائص ٢/٣٧٢ ، والمختضب ١/١٢٥ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣ .

(٢) سورة الطور من الآية ١٩ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية ٤٣ .

ولما أن تواقفنا قليلاً ..... أنحننا للكلاكلِ فارتميننا (١)

أي : أنحننا الكلاكل .

ويجوز حذف حرف الخفض إن كان المفعول «أن» أو «أن» مع صلتيهما نحو : عجبت من أنك تقوم ، ومن أن يقوم زيد ، ولك أن تحذف «من» ، وإن كان المفعول خلافة لم يجز حذفه ، إلا حيث سُمع نحو : فرقتُه ، وفرعتُه ، والتقدير : منه ، وعليه [ قال الشاعر ] :

تمرون الديار / ولم تعوجوا (٢) .....

وإن تعدى الفاعل إلى مفعول ظاهراً لا يتعدى إليه مضمراً ، فلا تقول لزيد ضربته . وأما قوله :

هذا سراقاة للقرآن يدرسه (٣) .....

فالضمير عائد على المصدر وهو : الدرس .

والمتعدي إلى اثنين نوعان :

( ١ ) من الوافر ، وقائله غير معروف .

انظر : المقرب ١/١١٥ .

( ٢ ) من الوافر ، وعجزه :

..... كلامكم عليّ إذن حرام

وهو لجرير بن عطية بن الخطفي .

الشاهد : قوله « تمرون الديار » حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام « تمرون بالديار » وهذا مقصور على السماع .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤/١٣٨ ، وجمع الهوامع ٣/١٦ .

( ٣ ) من البسيط ، وعجزه :

..... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

قائله غير معروف .

الشاهد : على أن الضمير في « يدرسه » عائد إلى مضمون يدرس ، أي : يدرس الدرس ، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن لثلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً .

انظر : الكتاب ٣/٦٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٠٤ ، وجمع الهوامع ٢/٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٢/٣ ،

والدرر ٢/٧٨ .

داخل على المبتدأ والخبر ، وما ليس [ داخلاً ] <sup>(١)</sup> عليهما [ نحو ] <sup>(٢)</sup> : ظننتُ — ما لم يكن بمعنى  
 اتهمت بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد الطرفين — نحو : [ ظننتُ ] <sup>(٣)</sup> زيداً قائماً ، وعلمت إذا لم  
 يكن ، بمعنى عرفت ، ووجدت بمعناها نحو : علمتُ زيداً عالماً ، ووجدتُ بكرةً ذا حفاظ ، وحسبتُ  
 وحلتُ إذا كانتا بمعنى «علمتُ» ، أو ظننتُ الشككية نحو : حسبتُ زيداً قائماً وحلته قاعداً ، وزعمتُ  
 الاعتقادية ورأيت بمعنى علمتُ أو ظننتُ الشككية .

وما كان من هذه الأفعال متعدياً إلى ثلاثة إذا بُني للمفعول صار متعدياً إلى اثنين نحو : أُعلمتُ زيداً  
 قائماً ، ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولين ، اختصاراً ، أو اقتصاراً <sup>(٤)</sup> ، نحو قوله :  
 ترى حُبَّهُم عاراً عليّ وتحسب <sup>(٥)</sup> .....

أي : تحسبُ حُبَّهُم عاراً عليّ .

ومن الاقتصار قولهم : من يسمع يَحَلُّ <sup>(٦)</sup> فحذف مفعول يَحَلُّ ، وأما حذف أحدهما فلا يجوز  
 اقتصاراً ، ويجوز اختصاراً في ضعفٍ من الكلام نحو قوله :

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الحذف للدليل يسمى : اختصاراً ، ولغير دليل يسمى : اقتصاراً . انظر : همع الهوامع ١ / ٥٤٩ .

(٥) من الطويل ، وهو للكثير بن زيد الأسدي من هاشمياته ص ٤٩ ، وصدرة :

بأيّ كتاب أم بأية سنّة .....

الشاهد : على أنه قد حذف مفعولاً «تحسب» للقرينة ، والتقدير : وتحسب حُبَّهُم عاراً عليّ .

انظر : أوضح المسالك ص ٢٢٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٤٩ ، وخزانة الأدب ٩ / ١٣٨ ، والدرر ١ / ٣٢٨ .

(٦) يُقال : حَلَّتْ إِحَالَ ، بالكسر وهو الأفتح ، وبنو أسد يقولون : «أحال» بالفتح وهو القياس ، والمعنى مَنْ  
 يَسْمَعُ أَخْبَارَ النَّاسِ وَمَعَايِبِهِمْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِمُ الْمَكْرُوهُ .

انظر : جمع الأمثال ٣ / ٢٦١ .



ولقد نزلتِ فلا تظني غيرهُ ميني بمنزلةِ المحبِّ المكرمِ (١)

أي واقعاً ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً ، وتحذف قائماً ، ولا ظننتُ قائماً ، وتحذف زيداً .

وهذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر يجوز إلغاؤها/ وإعمالها ، وهي لا تخلو إما أن تتقدم على [٦٠/ب] المفعولين ، أو تتوسط ، أو تتأخر ، فإن تقدمت عليهما فالإعمال حسن ، والإلغاء ضعيف نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان نحو : زيداً ظننتُ قائماً ، وزيداً منطلقاً ظننتُ ، إلا أن الإلغاء مع التأخير أحسنُ منه مع التوسط ، هذا ما لم يؤكد الفعل بالمصدر نحو : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، أو بضمير المصدر [نحو] : ظننتُهُ زيداً قائماً ، أو بالإشارة إلى المصدر [نحو] : ظننتُ ذلكَ زيداً قائماً ، فإن أُكِّدَ بشيء من ذلك فالإعمال ليس إلا ، وقد يجوز الإلغاء في حال التوسط ، والتأخير مع التأكيد بالضمير ، أو بالإشارة وهو قليل ، وهو مع الضمير أقلُّ منه مع اسم الإشارة ، نحو :

يا عمرو إنَّكَ قد مللتَ صحابتي وصحابتيك إخالُ ذاكَ قليلٌ (٢)

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك جداً ، وقد تُسَدُّ أن وأنَّ مع صلتيهما مَسَدًّ المفعولين ، فتقول : ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ ، وأنَّ يقومُ زيدٌ .

(١) البيت من الكامل ، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ص ١٩١ .

الشاهد : حذف أحد مفعولي «ظن» جائر اختصاراً في ضعف من الكلام .

انظر : شرح الكافية للرضي ١٥٢/٤ ، وأوضح المسالك ص ٢٢١ ، وجمع الهوامع ٥٥٠/١ ، والخزانة ٣٨/٩ والدرر ٣٣٩/١ .

(٢) البيت من الكامل ، وقائله غير معروف .

الشاهد : أن التأكيد مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة .

انظر : المقرب ١١٨/١ ، ومغني اللبيب ٢٩٨/٢ .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل ، وهو ضمير مُفصّل لا موضع له من الإعراب ، ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب فتقول : ظننتُ زيداً هو العالم ، وظننتُك أنت القائم ، وظننتي أنا القائم ، ولا يجوز الجمع بينه وبين التأكيد ، فلا تقولوا : ظننتُك أنتَ القائم .

[٦١/أ]

ويجوز في هذه الأفعال ، وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، والمانع/ أن يكون المفعول اسم استفهام نحو : علمتُ أيّهم في الدارِ ، أو مُضَافاً إليه نحو : علمتُ أبو أيّهم زيد ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام نحو : علمتُ أزيد قائم أم عمرو ، أو لامُ الابتداء نحو : علمتُ لزيد قائم ، أو «ما النافية» نحو : علمتُ ما زيد قائم ، أو إنَّ وفي خبرها اللام نحو : علمتُ إنَّ زيداً لقائم ، فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو ، فأنت بالخيار إن شئت نُصبتَ ، وإن شئت رفعتَ ، إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يُعلّق ، فإن العرب تلزم فيه الإعمال نحو : أرايتُك زيداً أبو من هو ، والمعنى : أخبرني .

ولم يُعلّق من غير أفعال القلوب إلا السُّؤال والروية نحو : سلّ أبو من زيد ، وأما ترى أيّ برق ها هنا ؟ ، والفعل المعلّق إن كان مُتعدّياً إلى واحد بحرف خفض ، فالجملة في موضع مفعول بعد إسقاطِ حرف الجر نحو : فكرت أبو مَنْ زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدّى إليه بنفسه كانت الجملة في موضعه نحو : عرفت أبو من زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين سَدّت الجملة مَسدّهما نحو : علمتُ أبو أيّهم زيد ، وإن كان الاسم مستفهماً عنه في المعنى وأعملتَ فيه الفعل وكان متعدّياً إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني نحو : علمتُ زيداً أبو من هو ، وإن كان مُتعدّياً إلى واحد كانت الجملة

[٦١/ب]

بدلاً من الاسم الذي قبلها نحو : عرفتُ زيداً أبو من هو ، والتقدير : عرفتُ شأن زيد أبو من هو .  
وغير الداخل على المبتدأ والخبر ، إما أن يصل إليهما بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، ألا ترى أن زيداً أخذ الدرهم ، وإما أن

يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ نحو : اخترتُ من الرجال زيداً ، فيجوز فيهما حذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً ، فمن الاقتصار قوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ (١).

ولا يجوز حذف حرف الجرّ ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا ما سُمع نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسَمَى ، وكنى ، ودعا ، بمعنى سَمَى .

والمتعدي إلى ثلاثة هو أعلم إذا لم تُكن بمعنى عرّف ، وأرى بمعناها ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبرٌ ، وحدّث إذا ضمنت معنى أعلم ، ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة ، اقتصاراً واختصاراً ، وأما حذف اثنين منها ، أو واحد فجائز اختصاراً لا اقتصاراً ، إلا أنك لو قلتَ : أعلمتُ زيداً ، لم تدر هل هي المتعدية إلى ثلاثة فيكون المحذوف اثنين ، أو تكون بمعنى عرف فيكون المحذوف واحداً ، وتسد "أن" و "أنَّ" مع صلتيهما مسدّ المفعولين الثاني والثالث نحو : أعلمتُ زيداً أن عمراً خارج ، وأعلمتُ زيداً أن يخرج عمرو .

## ذكر تنازع العاملين<sup>(١)</sup>

وشرطه أن يتوجه العاملان إلى معمول واحدٍ ، فإن ذكرت مع كل واحد منهما بعد الإعمال جميعاً مفعوله مثل : ضربتُ زيداً ، وضربني زيد ، لم يكن من هذا الباب ، وكان من باب عطف الجمل على الجمل./

وشرط هذا الباب أن يكون مع أحد الفعلين حذفٌ أو إضمارٌ ، يدلُّ باقي الكلام عليه ، وليس من شرطه أن يكون الفعلان فيه بلفظ واحد ، ولا من شرطه أن يلزمه حرف العطف ، ولا أن يكون في الأفعال دون الأسماء ، ولا من فعلين بل أكثر ، فالبصريون يختارون إعمال الثاني وهو الصحيح ، والكوفيون إعمال الأول<sup>(٢)</sup> ، وجملة المسائل التي يُعقد عليها هذا الباب مقسمة بأقسام الأفعال في التعدي وترك التعدي ، وذلك سبعة أقسام :

فعل لا يتعدى كـ ( قام ، وقعد ) يدل على إعمال الثاني بثنيته قاما ، وجمعه قاموا ، والفراء لا يميز هذه المسألة<sup>(٣)</sup> ، ولو أعملت الأول عكست ، وفعل يتعدى بحرف جر نحو : مررتُ ومُرَّ بي بزيد ،

(١) التنازع هو : أن يتقدّم في اللفظ عاملان من فعل متصرف أو شبهه ، المذكوران في اللفظ فأكثر كثلاثة عوامل اتفقا في العمل أو اختلفا فيه ، على معمول واحد مطلوباً لكل منهما ، من حيث كونه مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

انظر : شرح كتاب الحدود في النحو ص ٢٠٣ .

(٢) ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس . وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧١-٨٥ ، شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(٣) أي : إعمال الثاني : إذا طلب الأول للفاعلية ، ويوجب إعمال الأول في مثل هذا ، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد جاز أن تُعمل العاملين في المتنازع فيه ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين .

انظر : شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١ ، وجمع الهوامع ١٢٠/٣ .

وَلَكَّ أَنْ تَقَدَّمَ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي فَتَقُولُ : مُرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَفَعَلَ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ ، وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : شَكَرْتُ وَشَكَرَنِي زَيْدٌ ، وَشَكَرْتُ وَشَكَرَ لِي زَيْدٌ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا سَبَقَ ، وَفَعَلَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ : حَاطَبْتُ وَحَاطَبَنِي زَيْدٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا أُصَلَّ قَبْلَ ، وَفَعَلَ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا : نَحْوُ أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي زَيْدٌ دَرَاهِمًا ، وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ عَلَى مَا سَبَقَ ، وَلَوْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ لَقُلْتَ : أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي زَيْدًا دَرَاهِمًا ، وَفَعَلَ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا نَحْوُ :

ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي / زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَوْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ لَقُلْتَ : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي زَيْدٌ قَائِمًا إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَفَعَلَ [٦٢/ب]

يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ وَهِيَ : أَعْلَمْتُ ، وَأَعْلَمَنِي ، وَالْعَمَلُ عَلَى مَا ذَكَرَ .

## ذكر ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ<sup>(١)</sup>

وهل هو بغير الفاعل ، أم بناء برأسه مسألة خلاف ، فحجة مَنْ يقول إنه بناء برأسه ، ما جاء من نظائره نحو : نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ ، وَعَمَّ الْهَلَالُ ، وَجُنَّ الرَّجُلُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَغْيَرٌ ، وَسَبَبُ تَغْيِيرِهِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

إما من جهة الكلام ، أو السَّماع ، أو المتكلم ، أو الفاعل أو المفعول .

فالتي من جهة الكلام ، الإيجاز كـ " سئِلَ مَلِكٌ " ، والفعل الوزني<sup>(٢)</sup> نحو :

..... واستُنشئَ الْعَرَبُ<sup>(٣)</sup> .....

والتقارُب نحو : ما رُؤِيَ هَلَالٌ ، أو سُمِعَ إِهْلَالٌ .

واثنان من جهة المتكلم ، وهو العلم به مثل : فُجِّرَتِ الْعِيُونُ ، أو الجهل به مثل : قُتِلَ زَيْدٌ ، واثنان من جهة الفاعل ، إما للتعظيم : كصُرِّعَ أَبُو جَهْلٍ ، أو للتحقير : كطُعِنَ عُمَرُ ، واثنان من جهة المفعول وهما : الخوف منه كقتل ابن الزبير ، أو الخوف عليه كسرقَ المالُ .

ويحتاج إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذي لأجله حُذِفَ الفاعلُ ، وقد تقدَّم ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأوَّلَى منها بالإقامة إذا اجتمعت ، فأما الأفعال فتلاثة أقسام :

(١) وهو : ما استُنشئَ عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأُسند إليه معدولاً عن صيغته فَعَلَ إِلَى فُعِلَ .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٧ .

(٢) ومراده الفعل الذي يغير بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله لأجل إقامة وزن البيت .

(٣) من البسيط ، وهو لذي الرمة ، وصدرة :

وَأَدْرِكُ الْمُتَبَقَّى مِنْ ثَمِيلَتِهِ وَمِنْ ثَمَائِلِهَا .....

الغرب : هو ما بين البئر والحوض من الماء والطين .

انظر : اللسان ٣٢٢٨/٥ .

قسم لا يجوز بناؤها للمفعول باتفاق ، وهي الأفعال التي لا تتصرف نحو : «نعم» و«بئس» ، وقسم

[١/٦٣]

فيه خلاف ، وهي كان وأخواتها المتصرفة/.

والصحيح أنها تُبنى للمفعول ، بشرط أن تكون قد عملت في ظرف ، أو مجرور نحو : كين في الدار ، وكين يوم الجمعة ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه ، وهو ما بقي .

وأما كيفية بنائها : إن كان في أول الفعل همزة وصلٍ ضَمَّتْ أوله وثالثه ، وكسرت ما قبل آخره نحو : أنطلق ، واقتدر ، وإن كان في أوله : «تاء» زائدة ضَمَّتْ أوله وثانيه ، وكسرت ما قبل آخره نحو : تُدخِرَج ، وإن لم يكن فيه شيء من ذلك ضَمَّتْ أوله ، وكسرت ما قبل آخره نحو : ضرب ، ودُخِرَج ،

والمضارع من ذلك يُضَمُّ أوله ويُفْتَح ما قبل آخره نحو : يُنطلق ، ويُعتذر ، فإن كان الفعل الماضي معتل الفاء بـ «الواو» من نحو : وعد ، ووزن ، ووهب ، فإنه يجوز فيه وجهان : همز الواو طلباً للخفة ، أو تركها على أصلها مضمومة نحو : وعد وأعد ، ووهب وأهب ، ووقت وأقت ، وإن كان معتل العين مثل : قال وباع ، ففيه ثلاثة أعمال :

حذف الضمة من أوله ، ونقل الكسرة من عينه إلى فائه نحو : قيل ، وبيع .

أما المفعولات التي تقام مقامَ الفاعل ، فالمصدر يشترط اختصاصه لفظاً أو تقديراً وتصرُّفاً ، والاختصاص نحو : سيرَ عليه سيرٌ شديدٌ ، وتقديراً : قيلَ فيه قولٌ أي : قولٌ حسنٌ ، فحذف للدلالة ،

[١/٦٣] ب

والتصرف : أن يُستعملَ رفعاً ونصباً وخفضاً نحو : ضرب ، وقيام ، وسير ، وما أشبه ذلك/.

فإن لزِمَ النصب على المصدرية ، كسبحان ، ومعاد ، لم يجوز أن يُقام مقامَ الفاعل ، فلا يُقال : سبح سبحان ، والظرف الزماني والمكاني ، بشرط تصرفهما نحو : سيرَ عليه يومان ، ومُرَّ به فرسخان ، فإن كانا غير متصرفين لم يجوز نحو : يسير عليه بُعيدات بين ، ولا قعد عندك ، والمفعول المصريحُ به

والمجرور ، والأوّلَى بالإقامة منها المفعول إذا اجتمع مع غيره ، فإن لم يكن فالمصدر المختصُّ في اللفظ أوّلَى ، فإن لم يكن أَقَمْتَ أَيَّهِمْ<sup>(١)</sup> شئتَ ، فإن كان للفعل مفعولات مصرّحة أقمتَ المصريح لفظاً وتقديراً ، فإن كان الفعل من باب أعطيتَ ، أو من باب ظننتَ ، أقمتَ أَيَّهِمَا شئتَ ، إلا أن الاختيار إقامة الأول ، فإن كان من باب أعلمتَ لم يجز إلا إقامة الأول ، إذ هو الفاعل في المعنى .

والمصادر المؤكدة ، والأحوال ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وأخبار كان وأخواتها ، والتمييز ، الجميع لا يجوز أن تُبنى لما لم يسمَّ فاعله ، وشرط فعله أن يكون متصرفاً متعدياً ، ومن أجاز غير المتعدّي فهو على إضمار مصدرٍ مخصص نحو: قام ، تقديره : قِيمَ القيام ، فإن قلتَ : أعطى بالمُعطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، في هذه المسألة وأشباهها أربعة أوجه : ما لم يُشغل الفعل ولا اسم المفعول نحو :

أعطى المُعطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، والمعنى : أُعْطِيَ ثلاثون دينار الرجل المعطى دينارين ، فإن شغلت [ ٦٤/أ ] بحرفي جرٍّ قلتَ : أعطى بالمعطَى به ديناران ثلاثون ديناراً .

فإن شغلتَ معمول الأول بحرف جرٍّ دون الثاني قلتَ : أعطى بالمعطَى دينارين ثلاثون ديناراً ، والمعنى : أعطى بالملوك المعطى دينارين فثلاثون ديناراً ، وإن شغلتَ معمول الثاني بحرف جرٍّ دون الثاني قلتَ : أعطى المعطى به ديناران ثلاثين ديناراً ، وعلى هذا قياس ما يردُّ .

تتمة بيان هذه المسألة : أنك إذا شغلتَهما بـ «الياء» فالآخذان رجلان مجهولان ، وإذا لم تُشغَلْهُمَا فالآخذ معلوم ، وإذا شغلتَ أعطى خاصة ، فأخذ الثلاثين مجهول ، وأخذ الدينارين معلومٌ ، وإذا شغلتَ المعطى بقولك : به ، فأخذ الثلاثين معلومٌ ، وأخذ الدينارين مجهول .

( ١ ) الأصل أن يقول : أَيَّهَا ؛ لأنها غير عاقلة .



### ذكر أبنية الأفعال

لثلاثي<sup>(١)</sup> ثلاثة أبنية : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَمُضَارِعُهُ عَلَى بِنَائَيْنِ : فَعَلَ يَفْعُلُ ، نَحْوُ : ضَرَبَ وَقَعَدَ مُضَارِعُهُمَا يَضْرِبُ ، وَيَقْعُدُ ، وَمُضَارِعُ فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ ، وَفَعَلَ عَلَى يَفْعُلُ : لَازِمٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، فَمِثَالُ فَعَلَ نَحْوُ : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَمِثَالُ فَعَلَ ، كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَأَمَّا يَفْعَلُ فَلَيْسَ بِأَصِيلٍ ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجِيءْ إِلَّا وَعَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدُ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، وَهِيَ : « الهمزة » ، و«الماء» ، و«الحاء» ، و«الخاء» و«العين» ، و«الغين» ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ : أَبِي يَأْبَى ، وَرَكَنَ يَرُكِنُ ، وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ فَمِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ ، وَفَعَلَ يَكْثُرُ فِيهِ الْأَعْرَاضُ مِنَ الْعِلَلِ وَغَيْرِهَا ، كَسَقَمَ ، وَ مَرَضَ ، وَ حَزِنَ ، وَ فَرِحَ / .

[٦٤/ب

(١) أي : الماضي الثلاثي المجرد.

## باب الحرف

## ذكر الحروف العاملة :

وقد تقدّمت جملة<sup>(١)</sup> ، ولكن نُنبّه هَا هُنَا على معناها ، «مِنْ» ومعناها ابتداء الغاية ، كقولك :  
 سرت من البصرة ، وللتبعيض نحو : أخذت من الدراهم وللتبيين [كقوله تعالى] : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ  
 مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويكون ما بعدها مقدراً بالذي ، وزائدة نحو : ما جاءني من أحدٍ ، ولا تُزاد عند  
 سبويه إلا في النفي والأخفش يُجوزُ زيادتها في الإيجاب<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ  
 ذُنُوبِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

«إلى» ومعناها انتهاء الغاية ، وتكون بمعنى المصاحبة نحو [قوله تعالى] : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ  
 إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهو راجع إلى الانتهاء ، « حتى » وهي في معنى إلى إلا أن مجرورها يجب أن  
 يكون آخر جزءٍ من الشيء ، أو ما يلاقي آخر جزء منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت  
 البارحة حتى الصُّباح ولا تقول : حتى نصفها ، أو ثلثها كما تقول في «إلى» ومن حقها أن يدخل ما  
 بعدها فيما قبلها بخلاف «إلى» ولا تدخل على مُضْمَر فتقول : حتّاه ، كما تقول إليه ، وتكون عاطفة .  
 « في » ومعناها الظرفية تقول : زيدٌ في أرضه ، وحملت على معنى « على » في قوله تعالى :  
 ﴿ وَأَصْلَبْتِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، والحقيقة أنها على أصلها ؛ لتَمَكُّن المصلوب في الجذع تمكُّن  
 الكائن في الظرف .

(١) انظر ص ١١ .

(٢) سورة الحج ، من الآية ٣٠ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤ .

(٤) سورة نوح من الآية ٤ .

(٥) سورة النساء من الآية ٢ .

(٦) سورة طه ، من الآية ٧١ .

« الباء » ومعناها الإلصاق كقولك : به داء ، أي : التصق به ، ومرَّ به وارد على الاتساع ،

والاستعانة نحو : كَتَبْتُ بالقلم ، وتأتي للحال نحو : جاءنا به ، وللسبب [ نحو ] : عَتَّقْتُهُ / بدينه ، [ ٦٥ / أ ]

وللمصاحبة نحو : خرج بعشيرته ، وزائدة نحو : [ قوله تعالى ] : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
و [ قوله تعالى ] : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وبحسبك زيد .

« رُبَّ » ومعناها التقليل ، ولا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة ، فالظاهر يلزمه الوصف

بمفرد أو جملة نحو : رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ ، ورُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي ، والمضمرة حَقُّهَا أن تُفسَّرَ بمنصوب نحو :

رُبَّهُ رجلاً ، والفعل الذي تُسلِّطه على الاسم يجب تأخره عنها — ويجيء محذوفاً في الأكثر ، كما

حُذِفَ مَعَ الْبَاءِ فِي « بِسْمِ اللَّهِ » — كقول الأعشى <sup>(٣)</sup> :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ [ ذَلِكَ الْيَوْمُ ] <sup>(٤)</sup> .....

( ١ ) سورة البقرة من الآية ١٩٥ .

( ٢ ) سورة النساء من الآية ١٦٦ .

( ٣ ) هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أبو بصير المعروف بأعشى قيس . وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات ، وكان يُعَنِّي شعره فسُمِّيَ (صَنَاحَةَ الْعَرَبِ) ، ولُقِّبَ بِالْأَعْشَى لضعف بصره ، مولده ووفاته في قرية (منفوحة) في اليمامة .

انظر : الشعر والشعراء ص ٧٩ .

( ٤ ) من الخفيف ، وعجزه :

م وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالَ .....

وهو للأعشى ميمون في ديوانه ص ٦٣ .

ورواية في الديوان :

م وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالَ .....

الشاهد : في قوله ( رب رفد هرقته ) حيث جاء الفعل (هرقته) مؤخراً عن (رُبِّ) وهذا الفعل مسلط على الاسم وهو كلمة رفد .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩١/٤ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٩ ، والدرر

والتقدير : رُبَّ رَفْدٍ مَهْرُوقٍ بَدَلْتُهُ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ ، والتقدير : فَكَكْتُهُمْ ، وفعلها يجب أن يكون ماضياً نحو : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ قَدْ لَقِيتُ ، ولا يجوز ألقى ، ولا لألقى .

وَتُكْفَبُ بـ « ما » فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل نحو : رُبَّمَا قَامَ ، وَرُبَّمَا زِيدٌ فِي الدَّارِ ، وتدخل على المضارع لفظاً ، ومعناه المُضِيُّ كقوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وفيه لغات : ضم الراء ، والباء مخففة أو مشددة ، مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة ، وفتح الراء ، والباء مشددة أو مخففة ، ورُبَّتْ بالياء مشددة أو مخففة ، وتلزم صدر الكلام ، والعامل فيها معنى المُضِيُّ ، وتدخل على المضاف إلى المُضَمَّرِ النكرة نحو : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وتقول : رُبَّ / رَجُلًا وَرُبَّةً رَجُلِينَ ، فلا يُتَنَّى ولا يُجمع ، وتنوب عنها واوها وفاؤها .

« اللام » ومعناها الاختصاصُ [نحو] : المَالُ لزيد والسرج للدابة ، وقد تقمع زائدة نحو [قوله

تعالى] : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ومعنى القسم في معرض التعجبُ [نحو] : لِلَّهِ مَا يَبْقَى أَحَدًا!

« على » ومعناها الاستعلاءُ تقول : عليه دينٌ وعلينا أمير ، وعلى الاتساع كـ : مَرَرْتُ عَلَيْهِ إِذَا

أخبرته ، وهو اسم [ في ]<sup>(٣)</sup> نحو قوله :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ طَمُؤُهُهَا .....<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الحجر من الآية ٢ .

(٢) سورة النمل من الآية ٧٢ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) من الطويل ، وعجزه :

تَصِلُ وَعَنْ فَيْضٍ بَرِّزَاءَ مَجْهَلٍ .....

وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١ ، والبيت في وصف قطاة انصرفت عن فرخها وما حوله من قشر البيض بعد أن طال عطشها ، وجوفها يَصِلُ : أي يحدث صوتاً من العطش ، والقبيض هو قشر البيض الذي خرج منه الفرخ . والزبَاءُ (رُويَ ببهاء) مجهل أي : صحراء يضل فيها السالك .

الشاهد : استشهد به على أن «على» يتعين أن يكون اسماً ، إذا دخل عليها حرف جر كما جاء هنا وانقلاب ألفها مع الضمير ياء ، كانقلاب ألف لدى معه .

أي : من فوقه .

«عَنْ» ومعناها البُعدُ والمجازة كقولك : رَمَى عن القوس لأنه يبعده ، وأطعمه عن الجوع ، وكسأه

عن العُري ؛ لأنه يجعل العُريَ والجوع مُتباعدين عنه ، وجلستُ عن يمينه أي متراحياً ، وهي اسم في

نحو: جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ ، أي : من جانبه .

«الكاف» ومعناها التَّشْبِيهُ نحو قولك : الذي كزِيدٍ أخوك ، وهي اسم في نحو :

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّمِ<sup>(١)</sup> .....

ولا تدخل على الضمير استغناءً بمثل ، وشذَّ قول العجاج<sup>(٢)</sup> :

وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَ أَلَا<sup>(٣)</sup> .....

انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، ٢٣١/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٣/٤ ،  
وخزانة الأدب ١٦١/١٠ ، والدرر ٨٩/٢ .

(١) من الرجز ، وصدرة :

بِيضٌ ثَلَاثُ كِنَعَا جُمِّ .....  
وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ .

الشاهد : استشهد به على أن « الكاف » يتعين اسميتها إذ انجرت كما هنا ، فالكاف اسم بمعنى مثل ،  
صفة موصوف محذوف ، أي : عن ثغرٍ مثل البرد .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨ ، ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٤ ، وخزانة الأدب  
١٨١/١٠ ، والدرر ٦٨/٢ .

(٢) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعديّ التميمي ، أبو الشعثاء ، وهو راجز مجيد ، من الشعراء ، ولد في

الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم . توفي سنة ٩٠ هـ . وله ديوان في مجلدين .

انظر : الشعر والشعراء ص ٢٣٠ .

(٣) من الرجز ، وصدرة :

نَحَى الدَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا .....

وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ .

الشاهد : قوله « كهأ » حيث جرَّ بالكاف الضمير ، وهو شاذ ، والأصل أن تجرَّ اسماً ظاهراً .

انظر : الكتاب ٣٨٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٦/٤ ،  
وخزانة الأدب ٢١٩/١٠ .

" مُذٌ وَمُنذٌ " : ومعناها ابتداء الغاية في الزمان كقولك : ما رأيته مُنذُ يوم الجمعة ، ومذٌ يوم الجمعة ، فإن كان ما بعدهما حالاً انجرَّ ، ويكونُ معناهما معنى ( في ) ، وأعني بالحالِ الليلة واليوم والآن ، وإن كان ما بعدهما ماضياً جاز فيه الرفعُ والخفض ، إلا أنَّ الخفضَ بعد مُذ قليل ، فإن كان الماضي معدوداً / كان للغاية نحو : ما رأيتهُ مذ يومان ، وإن كانا غير معدودين كانا لابتداء الغاية نحو : ما رأيتهُ مذ يوم الخميس ، وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدئين ، ولا يتقدَّمهما من الأفعال إلا النَّفي أو الموجب الذي يقتضي الدوام نحو : تَعَبْتُ مذ يوم الجمعة ، ولا يدخلان إلا على الزمان لفظاً أو تقديراً ، فإن دخلا على جُملةٍ كان الكلام على تقدير اسم زمان محذوف نحو : ما رأيتهُ مذ قام زيد ، أي : مذ زمن قام زيد.

وإن دخلا على «أنَّ» مع صلتهما كانا بتقدير مصدر موضوع للزمان نحو : ما رأيته مُنذ أن الله خلقه ، أي : مذ خَلَقَ اللهُ إياه ، والاسم بعدهما إن كان فيه عدد فللعرب فيه مذاهب : منهم من لا يعتدُّ إلاً بالكامل فلا تقول : ما رأيته مذ خمسة أيام ، إلا وقد انقطعت الرؤية في جميعها .  
ومنهم : من يعتدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين ، ومنهم من يعتدُّ بالناقص الأول ، ولا يعتدُّ بالآخر .

« عدا وحلا » مرَّ الكلام عليهما في الاستثناء<sup>(١)</sup> .

## حروف القسم

وهي «الباء» و «الواو» و «التاء» ، فالواو مبدلة عن «الباء» ، و «الباء» مبدلة عن «التاء» في تالله خاصة ، ورؤي : تَرَبَّ الكعبة<sup>(١)</sup> ، فا «الباء» تدخل على المظهر والمضمر فنقول : بالله ، والواو لا تدخل إلا على المظهر ، و «التاء» تختص بالله .

والقسم كل جملة أكدتها جملة أخرى كلتاها خبرية ، فأما قولك : بالله قام زيد ليس / بقسم ؛ لأن [٦٦/ب] المعنى : أسألك بالله.

ولا بد للقسم من مُقسَمٍ به ومُقَسَمٍ عليه ، وحروف قسم ، وحروف تربط المُقسَم به .  
فالمقسم به : كل اسم مُعْظَم ، والمقسم عليه : كل جملة حُلِفَ عليها فُعِلَتْ أو لم تُفْعَلْ ، والحروف التي تربط «إن» ، و «اللام» في الإيجاب ، و «مأ» و «لا» في النفي ، فإن كانت الجملة اسمية موجبة أدخلت على المبتدأ إن وفي خبرها «اللام» فتقول : والله إن زيدا لقائم ، وإن شئت أتيت ب «إن» وحدها ، وإن شئت أتيت ب «اللام» وحدها ، وإن كانت منفية أدخلت عليها «مأ» ، فإن كانت الجملة فعلية والفعل ماضٍ دخلت عليه في الإيجاب «اللام» وحدها نحو :

حلفتُ لها بالله حَلْفَةً فَاجِرٍ      لناُمُوا فما إن من حديثٍ ولا صالٍ<sup>(٢)</sup>

أو مع «قد» نحو : والله لقد قام ، وقد تُحذف «اللام» إذا طال الكلام [كقوله تعالى] :

(١) وهو شاذ .

انظر : ارتشاف الضرب ١٧١٧/٤-١٧٤٧ ، وهمع الهوامع ٤٣٥/٢-٤٧٩ .

(٢) من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ .

الشاهد : على أن قوله : « لناُمُوا » جواب القسم ، وجاز الربط باللام من غير قد لضرورة الشعر ، ويجب تقدير «قد» بعد اللام ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٣/٤ ، وهمع الهوامع ٤٨٩/٢ ، وخزانة الأدب ٧٩/١٠ ، والدرر ٢٤٤/١ .

﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾<sup>(١)</sup> ، وأما في النفي فتدخل عليها ما [نحو] : والله ما قام زيد ، وإن كان الفعل مستقبلاً أدخلت عليه في الإيجاب «اللام» وإحدى النونين نحو : والله ليقومَنَّ زيد ، ولا يجوز الإتيان بأحدهما دون الآخر إلا في ضرورة<sup>(٢)</sup> ، فإن كان منفياً أدخلت عليه لا ، ويجوز حذفها كقوله : ﴿تالله تفتنوا﴾<sup>(٣)</sup> ، فإن كان الفعل حالاً ، ففي النفي تدخل عليه " ما " ولا يجوز حذفها نحو : والله ما تقوم ، وإن كان موجباً فلا بد من وقوعه خيراً لمبتدأ نحو : والله إنَّ زيدا ليقومُ الآن .

و حروف القسم متعلقة بأفعالٍ مضمرة ، وقد يجوز/ إظهار الفعل مع الباء خاصةً نحو : أقسم بالله ليقومَنَّ ، وقولهم : م الله ، قيل : أصله «من»<sup>(٤)</sup> .

وأما «عَوْضٌ» و «جَيْرٌ»<sup>(٥)</sup> فمبتنيان ، فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب ، ويجوز حذف القسم وإبقاء الجواب إذا دلَّ الدليل نحو : ليقومَنَّ ، وحذف الجواب وإبقاء المُقسَم إذا جاء أثناء كلام أو عقبه ، فالأول : زيدٌ والله قائمٌ ، والثاني : زيدٌ قائمٌ والله ، وإذا اجتمع القسم والشرط بُنيَ الجوابُ على المتقدم منهما وحذفَ جوابُ الآخر .

(١) سورة الشمس ، من الآية ١ . وموضع الشاهد ليس فيها وإنما في الآية رقم (٩) من نفس السورة ، وهي قوله تعالى : ( قد أفلح من زكَّاهَا ) حيث حُذفت اللام ، وبقيت ( قد ) وذلك لطول الكلام .

(٢) مثال ذلك قول عامر بن الطفيل :

وقَتِيلُ مُرَّةً أَثَّارَنَّ فَإِنَّهُ فَرِغَ وَإِنَّ أَحَاهُمُ لَمْ يُقْصَدِ

الشاهد هنا قوله " أثَّارَنَّ " حيث استغنى عن اللام اكتفاءً بالنون .

انظر : همع الهوامع ٤٨٧/٢ ، والخزانة ٦٧/١٠ ، والدرر ١١٥/٢ .

(٣) سورة يوسف من الآية ٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٩٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٢/٤ .

(٥) «عوض» معناه : أبداً ، والبتة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ، فيقال : عَوْضٌ لَاتِينِكَ .

«جَيْرٌ» بمعنى : «نعم» أي أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم نقول : جَيْرٌ لأفعلن ، كأنك قلت : والله لأفعلن .

انظر : شرح الكافية للرضي ٣١٧/٤ .



وفعل الشرط إذا تقدّم القسم لا يكون إلا ماضياً ، مثالهما : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، وُبنيَ

الجواب على القسم ، وإن قام زيد والله يقيم عمرو ، فُبنيَ الجواب على الشرط .

### ذكر الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى

وهي إنَّ وأحواتها ، وقد تقدّم الكلام عليها<sup>(١)</sup> .

### ذكر حروف التنبيه

وهي « هَا » و « أَلَا » و « يَا » و « أَمَّا » تقول : ها إنَّ زيدا منطلقاً ، ويا افعلا كذا وكذا ، وألَا

إنَّ عمراً بالباب ، وأما إنَّك خارج ، وألَا لا تفعل ، وأما والله لأفعلنَّ .

وأكثر ما تدخل على أسماء الإشارة ، وقد يحذفون الألف عن «أما» فيقولون : أمَّ والله .

### حروف النفي

وهي « مَا » و « لَّا » و « لَمْ » و « لَمَّا » و « إِنْ » وقد تقدّمت أحكامها<sup>(٢)</sup> .

### حروف التصديق والإيجاب

وهي « نَعَمْ » و « بَلَى » ، و « أَجَلٌ » ، و « جَيْرٌ » و « إِيٌّ » ، و « إِنْ » ، فأما نعم فمصدقه لما

سبقها من كلام منفي أو مثبت تقول : إذا قال : قام زيد أو لم يقيم : نَعَمْ ، تصديقاً لقوله ، وتقول : / [٦٧/ب

إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام : أقام زيد أو لم يقيم<sup>(٣)</sup> ، فقلت : نعم ، فقد حققت ما بعد

الهمزة .

(١) راجع ص ١٠٢ .

(٢) راجع ص ١١٠ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) في الأصل : أقام زيد أم لم يقيم ؛ لأن الهمزة تعادل بـ "أم" وليس بـ "أو" ، وهذا الملحوظ شائع في المخطوط .

وبلَى إيجاب بعد النفي خاصة تقول : ألم يقيم زيد ؟ : بلى ، أي : قد قام ، وأَجَلَ لا يُصَدَّقُ بها إلا في الخبر خاصة يقول القائل : قد أتاك زيد فتقول : أجل ، ولا تُسْتَعْمَلُ في جواب الاستفهام ، وجَيْرِ نحوها ، ويقال جَيْرٍ لأَفْعَلَنَّ معي حقاً ، وإنَّ كذلك ، ودليله :

[ك] ، وقد كَبِرْتَ فقلتُ : إِنَّهُ<sup>(١)</sup> .....

بمعنى نعم .

وإيَّ : لا تُسْتَعْمَلُ إلا مع القسم نحو : إيَّ واللهِ للمُستخبرِ ، وفي «نعم» لغة غريبة إذ بعض العرب ينطق بالعين «حاء» ، وبنو كنانة تُكسِرُ العينَ منها<sup>(٢)</sup> .

### ذِكْرُ حُرُوفِ الْخِطَابِ

وهما «الكاف» و «التاء» الألاحقتان علامة الخطاب في نحو : ذاك ، وذلك ، وتَلْحَقُ التثنية والجمع في نحو : ذاكما ، وذلكم ، ونظير الكاف «الماء» و «الياء» في نحو : «إيَّاه» ، و «إيَّاي» على مذهب أبي الحسن.

### الحروف الزائدة

وهي «إن» و «أن» و «ما» ، و «لا» و «من» ، و «الباء» وهذه قد تُزاد في الكلام نحو : ما إن رأيتُ ، والأصل : ما رأيتُ ، لكنَّ دُخُولَ «إن» صلة أكَّدتْ مع النفي ، وتقول في زيادة «أن» : أما والله أن لو قمتَ لقمْتُ ، وتقول في زيادة «ما» غضبتُ من غير ما جُرِمَ ، وجئتُ لأمرٍ ما ، وإنَّما

(١) من مجزوء الكامل ، وصدوره :

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا .....

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦ .

الشاهد : أن «إن» فيه حرف تصديق للخبر ، بمنزلة أجل ، والماء للسكوت كما قال سيوييه .

انظر : الكتاب ١٥١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، وشرح الكافية للرضي

٤٣١/٤ ، وخزانة الأدب ١١/٢٢٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٤/٤٢٨ .

زيد منطلقاً وكـ [قوله تعالى] : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وتقول في زيادة «لا» : ﴿ لَنَا يَعْلَمُ أَهْلُ

الكِتَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي لأن يعلم ، وقوله [تعالى] : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا

السَّيِّئَةُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتزاد من في / النفي خاصة عند سبويه لتأكيد عمومه<sup>(٥)</sup> نحو : [قوله تعالى] : [أ/٦٨]

﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، والاستفهام في معرض النفي كقوله [تعالى] : ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾<sup>(٧)</sup>

﴿ وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٨)</sup> وزيادة «الباء» لتأكيد النفي والإثبات نحو : ما زيد بقائم.

(١) سورة آل عمران ، من الآية ١٥٩ .

(٢) سورة الحديد من الآية ٢٩ .

(٣) سورة التكويز من الآية ١٥ .

(٤) سورة فصلت من الآية ٣٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣١٥ ، ٣١٦ .

(٦) سورة المائدة من الآية ١٩ .

(٧) سورة ق من الآية ٣٠ .

(٨) سورة فاطر من الآية ٣ .

## حرفا التَّفْسِيرِ

وهما « أن » و « أي » نحو قوله [تعالى] : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، أي : مِنْ قَوْمِهِ ، وَأَنْ لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ : نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ ، وَأَمْرُهُ أَنْ اقْعُدْ ، [ونحو قوله تعالى] : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

## الحرفان المصدريان

وهما « ما » و « أن » في قولك :

أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ ، وَمَا تَصْنَعُ .

## حروف التَّحْضِيضِ

لَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، وَهَلَّا ، و [أَلَا]<sup>(٣)</sup> تقول :

لَوْلَا فَعَلْتَ ، وَلَوْ مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهَلَّا مَرَرْتَ بِزَيْدٍ ، وَأَلَّا أَقَمْتَ ، تُرِيدُ اسْتِبْطَآهُ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ قَالَ اللَّهُ [تعالى] : ﴿ لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَأِكَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ ، كَانَ بِإِضْمَارِ رَافِعٍ أَوْ نَاصِبٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : لَوْلَا زَيْدًا ، أَيْ لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا . وَلِـ " لَوْلَا " وَـ " لَوْ مَا " مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ<sup>(٦)</sup> ، وَخَبَرُ «لَوْلَا» مَحْذُوفٌ غَالِبًا .

(١) سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥ .

(٢) سورة ص من الآية ٦ .

(٣) في الأصل أَنْ لَا ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية ٧ .

(٥) سورة الواقعة من الآية ٨٦ .

(٦) تَدْخُلُ " لَوْلَا " عَلَى جَمَلَتَيْنِ اسْمِيَّةٍ فِعْلِيَّةٍ لِرِبْطِ امْتِنَاعِ الثَّانِيَةِ بِوُجُودِ الْأُولَى ، أَوْ تَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ فَتَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ ، أَوْ تَكُونُ لِلتَّوْبِيخِ وَالتَّنْدِيمِ فَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي ، أَوْ تَكُونُ لِلِاسْتِفْهَامِ ، أَوْ تَكُونُ بِمَثَلَةِ لَمْ . وَـ " لَوْ مَا " فِي حِكْمِهَا .

## حرف التقريب

وهو " قد " تُقَرَّبُ الماضي من الحال ، ولا بد فيه من معنى التوقُّع ، ويكون للتقليل بمترلة  
رئماً إذا دخل على المضارع ، ويجوز الفصل بينه وبين الفعل ، تقول : قد والله أحسنت ، ويجوز طرح  
الفعل بعدها إذا فهم نحو قوله :

[ لَمَّا تَزُلْ ] بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ (١) .....

## حروف الاستقبال

وهي « سَوْفَ » و « السَّيْنِ » و « أَنْ » و « لَأَ » و « لَنْ » ، وفي سوف / دلالة على زيادة تنفيس ، و (أَنْ) [ب/٦٨] :  
مع الفعل بتأويل المصدر.

وبنو تميم يبدلون همزتها عيناً وينشدون :

أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ حَرَقَاءَ مَنْزِلَةً (٢) .....

= انظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨٧ - ٢٩١ .

(١) من الكامل ، وصدوره :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابِنَا .....

وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ .

الشاهد : حذف الفعل بعد «قد» للدليل ، والتقدير : وكأن قد زالت .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤٥ ، والخزانة ١١ / ٢٧٨ ، والدرر  
٣٠٥ / ١ .

(٢) من البسيط ، وعجزه :

= مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ .....

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٧١ .

الشاهد : أَنْ «عَنْ» أصلها « أَنْ » ، قلبَ بنو تميم وبنو أسد همزتها عيناً .

انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٩ ، ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٤٨ ، ٤٤١ ، والخزانة  
٢٤٩ / ١١ .

وقد مر الكلام في لا ، ولن<sup>(١)</sup>.

### حرفا الاستفهام

وهما الهمزة وهَلْ في نحو قولك : هل زيدٌ قائمٌ؟ وأقامَ زيدٌ؟ وهل عمرو خارجٌ؟، والهمزة أعمُ تصرفاً في بابها من أختها ، وعند سيبويه أن "هل" بمعنى قد<sup>(٢)</sup>، وتُحذف الهمزة إذ دلَّ عليها دليل نحو قوله :

لعمرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً      بسبع رمينَ الجمرَ أم بثمان<sup>(٣)</sup>

والتقدير : أيسبع ؟ .

وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقدُّم شيء عليه فلا تقول : ضربتَ أزيداً أم عمراً .

### حرفا الشَّـرْطِ

وهما «إن» و «لو»، تدخلان على جملتين فتجعلان الأولى شرطاً ، والثانية جزاء نحو قولك: إن تضربني أضربك ، ولو جئتني لأكرمتك ، و «لو» تجعل الفعل الماضي مستقبلاً ، و«إن» بالعكس، ويلي لو و«إن» الفعل ، وحذف جواهما كثير ، فمما جاء من الأسماء أولٌ نحو [قوله تعالى]: ﴿لو أنتم تملكون خزائن﴾<sup>(٤)</sup> ، و[قوله تعالى]: ﴿إن امرؤ هلك﴾<sup>(٥)</sup> ، ويجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً في نحو : لو أن زيدا جاءني لأكرمته ، ولو قلت : لو أن زيدا حاضري لأكرمته ، لم يجز ،

(١) راجع ص ١١٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١٨٩/٣ .

(٣) من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦ .

الشاهد : على أن الهمزة قد تُحذف في الشعر قبل «أم» المتصلة لدليل .

انظر : الكتاب ١٧٥/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٨ ، والخزانة ١٢٨/١١ ، والدرر ٤٢٦/٢ .

(٤) سورة الإسراء من الآية ١٠٠ .

(٥) سورة النساء من الآية ١٧٦ .

وتأتي بمعنى التمني في نحو: لو تأتيني فتحدثني، ويجوز الرفع والنصب، و [أَمَّا] <sup>(١)</sup> «أَمَّا» فمعناها الشرط، فلذلك «الفاء» لازمتها.

### حرف الرّدع <sup>(٢)</sup>

وهو: «كَلَّا»، فـ [عند] <sup>(٣)</sup> الزّجاج رَدَع وتَنبِيه، و [عند] <sup>(٤)</sup> سيبويه زَجَرَ ورَدَع.

### اللامات

وهي لام /التّعريف، ولام جواب القسم، واللام الموطئة للقسم، ولام جواب لو ولولا، ولام [أ/٦٩]

الأمر، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين إن المخففة والنافية.

فأما لام التعريف فهي التي تدخل على المنكر فتعرفه تعريف جنس نحو: أهلك الناس الدينارُ

والدرهم، أو تعريف عهد نحو: ما فعل الرجل، وأهل اليمن يجعلون عوضها ميماً فيقولون: «ليس

من أمير أمصيام في أمسفر» <sup>(٥)</sup>. وأما لام القسم: لأفعلن، وفي الماضي مع «لقد»، والموطئة للقسم:

والله لكن أكرمني لأكرمته. ولام جواب لو ولولا نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾ <sup>(٦)</sup>، [قوله تعالى]: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ <sup>(٧)</sup>، ودخولها لتأكيد

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الرّدع بمعنى الزجر، تقول لشخص: فلان يبغضك، فيقول: كلاً، ردعاً لك أي: ليس الأمر كما تقول،

وتكون أيضاً ردعاً للطالب، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعْ عَلَيَّ أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ، كَلَّا﴾. من

سورة المؤمنون من الآية ٩٩، ١٠٠.

انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٧٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، باب مسند باقي الأنصار، رقم الحديث (٢٢٥٦٧)، ٥ / ٤٣٤.

(٦) سورة الأنبياء من الآية ٢٢.

(٧) سورة النساء من الآية ٨٣.

ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفها نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾<sup>(١)</sup> ، ويجوز حذف الجواب أصلاً نحو : لو كان لي مال ، والتقدير : لَأَنْفَقْتَهُ . ولام الأمر نحو قولك : لِيَفْعَلْ زيد ، وهي مكسورة ، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه نحو [قوله تعالى] : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك : لَزَيْدٌ مَنْطِقٌ ، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع نحو [قوله تعالى] : ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾<sup>(٣)</sup> ، و[قوله تعالى] : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفائدتها تأكيد مضمون الجملة ، واللام الفارقة نحو [قوله تعالى] : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و[قوله تعالى] : ﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لِعَافِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

### حرف تاء التانيث الساكنة

وهي « التاء » في : ضَرَبْتُ ، ودخولها للإيدان من أول الأمر بأنَّ الفاعل مؤنث .

(١) سورة الواقعة من الآية ٧٠ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٦ .

(٣) سورة الحشر من الآية ١٣ .

(٤) سورة النحل من الآية ١٢٤ .

(٥) سورة الطارق من الآية ٤ .

(٦) سورة الأنعام من الآية ١٥٦ .



في نحو [ قوله تعالى ] : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ ﴾<sup>(١)</sup> وهي مختصةٌ بحال الوقف ، فإذا أدرجت قلت : مالي ، وكل متحرك ليست حركته إعرابية جاز الوقف عليها بالهاء نحو : بمه ، وليته ، وكيفه ، وتحريكها لحن.

### ألف القطع وألف الوصل

فألفُ الوصل<sup>(٢)</sup> تكون من الأسماء في موضعين ، ومن الأفعال في موضعين ، ومن الحروف في موضع واحد ، فأحد موضعي الأسماء عشرة وهي : « ابن » ، و « ابنة » و « ابنم » و « اثنان » ، و [ اثنتان ] و « امرؤ » و « امرأة » ، و « اسم » و « است » و « ابنم » ، والموضع الثاني مصادر الأفعال الزائدة على الأربعة نحو : استخرجاً ، واستقذاراً .

وأحد موضعي الأفعال : الأمر من كل فعل سُكِّنَ ما بعد حرف المضارعة منه . والموضع الثاني الأفعال الماضية نحو : أفتعل ، وأنفعل ، وأفعل ، وافعال ، واستفعل ، وأفعول ، و أفعلل وافعللاً ، وافعول ، الألف في ماضيها وفي مصدرها وفي الأمر منها ألف وصل<sup>(٣)</sup> .

وأما الحرف فمع اللام للتعريف من نحو : الرجل ، والغلام . وما عدا ذلك فألف قطع.

(١) سورة الحاقة ، من الآية ٢٨ .

(٢) هي التي تُثْبِتُ في الابتداء بالكلمة التي فيها ، وتُحذف منها في الوصل إلا في الضرورة فَتُثْبِتُ .

انظر : ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢ .

(٣) مثال : افتعل : اقتدر ، وانفعل : انكسر ، وافعل : احمر ، واستفعل : استخرج ، وأفعول : اعشوشب ، وافعالاً : اشهب ، وأفعول : اجلوذ ( إذا أسرع ) ، وافمئل : اخرجم ، وافعلل : اطمأن ، وافعللى : استلقى .

## فصل الخطّ

وجملة الأشياء التي يُستدلُّ بها على معرفة الأصل في الفرق بين ذوات الواو والياء عشرة :  
المستقبل من يغزو ويرمي ، والفعللة من نحو : غَزَوَةٌ وَرَمِيَةٌ ، وكل ما كانت فاؤه واواً فلامه منقلبة من  
«ياء» مثل : «وَعَى» وَ «وَقَى» ، وَكُلُّ ما كانت عينه واواً فألفه منقلبة عن «ياء» مثل : «طَوَى» وَ  
«سَوَى» ، وَكُلُّ ما رددته إلى نفسك ظَهَرَتْ واوُهُ أو ياؤُهُ في الثلاثي فابنِ على حكمه ، وكلما نُتِيَ  
بالواو فألفه منقلبة عن واو ، وكل ما نُتِيَ من الثلاثي بالياء فألفه منقلبة عن «ياء» ، وكذلك الجمعُ

بالألف/ والتاء من نحو : قَنَوَات ، وَحَصِيَّات ، وكل ما جاز إمالة ألفه من الثلاثي فألفه منقلبة عن [أ/٧٠]

«ياء» في الأكثر .

وكل مقصور مما آخره ألف قبلها فتحة ، فإنه لا يخلو من أن يكون ثلاثياً اعتبر أصله فكتب  
بالألف ، وإن كان أصله الواو كراهة للواو المتطرفة ، وإن كان ليس في كلامهم ، وإن كان زائداً كتبتَه  
كله «بالياء» إلا أن يكون قبل آخره «ياء» فتكتبها بالألف كراهة للجمع ، فإذا اتصل جمع المقصُور  
بالمُضَمَّر كُتِبَتْ بالألف مثل : مَولاه وَعصاه وَقناه ، إلا كِلَا وَكِلْتَا فإيهما إذا أُضِيفَا إلى مُضَمَّر في حال  
النصب والجر كانا بالياء لفظاً وخطاً ، وفي حال الرفع بالألف لفظاً وخطاً ، وإذا كان مضافين إلى  
ظاهر كانا بالألف في اللفظ على كل حال ، وَكُتِبَتْ ألف كلتا با«الياء» لزيادتها على الثلاثة ، وَكُتِبَتْ  
كلا بالألف لانقلابهما عن «واو» ، وكل همزة متطرفة قبلها فتحة تُكْتَبُ بالألف مثل : قرأ يقرأ ، وإن  
كان قبلها ضمة كُتِبَتْ بالواو مثل : وَضُوٌّ تَوْضُوٌّ ، وإن كان قبلها كسرة كُتِبَتْ بالياء مثل : يَخْطِيُّ  
ويعزي ، وإن كان الاسم منقوصاً فكل مكان يكون فيه منوناً في حال الرفع والجر فإن «الياء» تحذف  
من اللفظ والحظ ، وفي حالة النصب تثبتُ لفظاً وخطاً مثل : رأيتُ قاضياً وداعياً ، ويوقف على  
المنسوب بالألف ، وفي الرفع والجر وجهان : أحودهما حذفُ «الياء» والآخر إثباتها ، والمضاف تثبتُ

فيه «الياء» فإن كان مُعَرَّفًا بالألف واللام جاز في حال الوقف من الرفع / ، والجرُّ وجهان أجودهُما [٧٠/ب] إثبات الياء والآخر حذفها ، وفي حال النصب إثبات الياء.

### الضرائر الشعريّة

يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام من رد فرع إلى أصل (١) ، أو تشبيه غير جائز بجائز ، اضطرُّ إلى ذلك أو لم يضطرَّ إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرورة ، وأنواعها منحصرة (٢) في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والبدل . فالزيادة منحصرة في زيادة حرف بتنوين الاسم غير المنصرف نحو قوله [تعالى] : ﴿قواريراً قواريراً﴾ (٣) .

فإن كان آخره ألفاً نحو : حُبلى لم يُصَرَف ، وزيادة حركة نحو تحريك العين في قوله :

[ ضَرَبَا أَيْمًا بَسَبَتْ يُلْعَج ] الجِلْدَا (٤) .....

وزيادة كلمة نحو : زيادة أن بعد «كاف التشبيه» نحو قوله :

- 
- (١) مثل رد الممنوع من الصرف وهو فرع إلى الصرف وهو الأصل للضرورة الشعرية .  
 (٢) الضرائر الشعرية ليست منحصرة فيما ذكر ، بل هي أكثر من ذلك ، ولكن بما أن هذا المصنّف مُختَصِر فقد اقتصر على بعضها .  
 (٣) سورة الإنسان من الآية ١٥ ، ١٦ . والأصل أنها ممنوعة من الصرف ؛ لأنها على وزن صيغة منتهى الجموع . وذلك لتناسب رؤوس الآية . وهذه قراءة سبعية قرأ بها نافع والكسائي .  
 (٤) من البسيط ، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلي ، وصدرة :  
 إذا تَأَوَّبَ نوحٌ قَامَتَا مَعَهُ .....  
 ورُوِيَ فِي الضرائر : إذا تَجَرَّدَ نوح .....  
 والسَّبَبُ : جلود البقر المدبوعة بالقرظ . ويلعج : يحرق .  
 الشاهد : في قوله : "جِلْدَا" حيث إن تحريك اللام من الضرورات الشعرية . والأصل تسكينها .  
 انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩ ، والخزانة ٧ / ٤٢ ، والدرر ٢ / ٥١٤ .

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم<sup>(١)</sup> .....

أي: كظبية .

والنقص منحصر في نقص حرف نحو حذف صلة هاء الضمير في الوصل نحو قوله :

أو مُعَبِّرِ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وِلِيِّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا<sup>(٢)</sup>

أي: رهو في البرد .

والأحسن إذا حذفت الصلة أن تُسَكَّنَ الهاء نحو قوله :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَّشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهِمَا<sup>(٣)</sup>

ونقص حركة نحو حذف حركة الباء من أشرب نحو قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثٍ<sup>(٤)</sup>

(١) من الطويل ، و صدره :

= ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّم .....

وهو لعلاء بن أرقم ، أو لأرقم بن علباء ، أو لزويد بن أرقم ، أو لراشد بن شهاب اليشكري ، أو لابن صريم اليشكري .

الشاهد : زيادة أن بين الكاف ومجرورها ، وهو ظبية .

انظر : الكتاب ١٣٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٩ ، والهمع ٥١٧/١ ، والخزانة ٢٣٢/١١ ، والدرر ٣٠٤/١ .

(٢) من البسيط ، وهو لرجل من باهلة .

الشاهد : في قوله « رَبُّهُ » ، حُذِفَت الواو من صلة هاء الضمير للضرورة الشعرية .

انظر : الكتاب ٣٠/١ ، والمقتضب ٧٨/١ ، وضرائر الشعر ص ١٢٢ ، والخزانة ٢٦٥/٥ .

(٣) من البسيط ، وقائله غير معروف .

الشاهد : في قوله : ( عيونهُ ) إذا حُذِفَت الصلة تُسَكَّنُ الهاء للضرورة ، وسكون الهاء لغة لأزد السراة .

انظر : المقرَّب ٢٠٥/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٤ ، وهمع الهوامع ٢٣١/١ ، والخزانة ٢٦٦/٥ ، والدرر ٨٨/١ .

(٤) من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ .

الشاهد : « قوله أشرب » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم ، وهو مع ذلك ساكن الآخر ، وهذا الإسكان ضرورة دعا إليها النظم .

ونقص كلمة نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وليس في الكلام ما يدل عليه نحو:

عُشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا  
قَضَى نَجْبُهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَر<sup>(١)</sup>

يريد : ابن هوبر .

والتقديم / منحصر في تقديم حرف على حرف نحو : شواعي في شوايع ، وفي تقديم بعض الكلام على

[٧١/أ]

بعض نحو :

لَهَا مُقْلَتَا أَدْمَاءَ طَلَّ حَمِيلَةً  
مِنَ الْوَحْشِ مَا تَنْفَكُ تَرَعَى عِرَارُهَا<sup>(٢)</sup>

والتقدير : لها مقلتا آدماء طلَّ خميلةً ترعى خميلةً طلَّ عرارها .

والبديل ينحصر في إبدال حرف من حرف نحو إبدال «الياء» من الباء<sup>(٣)</sup> في أرانب ، وفي إبدال حركة

من حركة نحو : إبدال الكسرة التي قبل «ياء» المتكلم في غير «النداء» تشبيهاً بالنداء» نحو قوله :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي  
إِلَى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيْعَ<sup>(٤)</sup>

يريد : أمي .

انظر : الكتاب ٤/٢٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٠ ،

والهمع ١/٢١٧ ، والخزانة ٣/٤٢٧ ، والدرر ١/٨٢ .

(١) من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/٦٣٧ .

الشاهد : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لغير دليل في الضرورة .

انظر : المقرَّب ١/٢١٤ ، ٢/٢٠٥ ، وضرائر الشعر ص ١٦٧ ، وهمع الهوامع ٢/٥١٩ ، والخزانة ٤/٣٢٤ ،

(٢) من الطويل ، وقائله غير معروف .

انظر : المقرَّب ٢/٢٠٥ ، وضرائر الشعر ص ٢١٤ ، والمزهر ٢/٤٩٣ .

(٣) كقول الشاعر :

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُنْمَرُهُ  
مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٍ مِنْ أَرَانِيهَا

انظر : ضرورة الشعر للسيرافي ص ١٣٥ .

(٤) من الوافر وهو لنقيع بن حرموز .

الشاهد : قوله (إلى أمّا) أراد إلى أمّي حيث قلبت الياء ألفاً مع فتح ما قبلها .

= انظر : المقرَّب ٢/٢٠٦ ، وضرائر الشعر ص ٢١٦ ، والتسهيل لابن مالك ٣/٢٨٢ ، والهمع ٢/٥٣١ ،

والدرر ٢/١٦٧ .

وله صرف مالا ينصرف وقصر الممدود ، ولا يجوز له مد المقصور على الأصح ، وإظهار المدغم ، وإحقاق المعتل بالصحيح ، وحذف التنوين في التقاء الساكنين ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي ، وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي ، وتشديد المحفف ، وتخفيف المشدد ، وقطع ألف الوصل ، ووصل ألف القطع ، وإلقاء حركتها على ما قبلها ، وترخيم ما ليس بمنادى ، مثال قصر الممدود :

لا بُدَّ من صنَعًا وإن طال السَّفَرُ ..... (١)

والكوفيون يُجيزون ضده (٢) وينشدون :

..... فلا فقرٌ يدومٌ ولا غِنَاءٌ (٣)

ومثال إظهار المدغم نحو :

..... أني أجودُّ لأقوامٍ وإن ضننوا (٤)

(١) من الرجز ، وعجزه :

..... ولو تخنَّي كلُّ عودٍ ودبرٌ

وقائله غير معروف .

الشاهد : على أن قصر الممدود من الضرورة في قوله « صنعا » وأصله « صنعاء » .

انظر : ضرائر الشعر ص ١١٦ ، والهمع ٢٧٧/٣ ، والدرر ٥٠٦/٢ .

(٢) أي أن الكوفيين يجيزون مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأحمش من البصريين ، وذهب

البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٤/٢ .

(٣) من الوافر ، وصدده :

..... سيغنيبي الذي أعناك عتي

والبيت غير معروف قائله .

الشاهد : جواز مد المقصور في الضرورة عند الكوفيين حيث مدَّ عتي مع أنه مقصور .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٥/٢ ، وضرائر الشعر ص ٤٠ ، والدرر ٥٠٨/٢ .

(٤) من البسيط وصدده :

..... مهلاً أعادل قد جرَّبت من خلقي

والبيت لقعب بن أم صاحب .

الشاهد : قوله « ضننوا » حيث فك إدغام الفعل للضرورة ، والأصل فيه (ضننوا) .

ومثال حذف التنوين :

ولا ذَاكِرِ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا<sup>(١)</sup> .....

ومثال تذكير المؤنث :

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٢)</sup> .....

وقولهم :

فِيَنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَِا<sup>(٣)</sup> .....

ومثال تأنيث المذكر قوله :

وإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ / وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ<sup>(١)</sup> [٧١/ب]

= انظر : الكتاب ٢٩/١ ، والمقتضب ١٧٤/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٠ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/١ .

(١) من المتقارب ، وصدرة :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ .....

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤ .

الشاهد : أنه حُذِفَ التنوين من « ذَاكِرِ اللّٰهَ » لضرورة الشعر .

انظر : الكتاب ١٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢ ، وضرائر الشعر ص ١٠٥ ، والهمع ٤١١/٣ ،

والخزانة ٣٩٩/١١ ، والدرر ٥٥٥/٢ .

(٢) من المتقارب ، وصدرة :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا .....

والبيت لعامر بن جؤين .

الشاهد : حُذِفَتِ التاء من « أَبْقَلَ » للضرورة .

انظر : الكتاب ٤٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، والهمع ٣٣٣/٣ ،

والخزانة ٣٧١/١١ ، والدرر ٥٤٠/٢ .

(٣) من المتقارب ، وصدرة :

فِيَا مَا تَرَيْنِي وَوَلِي لِمَّةٍ .....

والبيت للأعشى ميمون في ديوانه ص ٢٢١ .

ورواية سيبويه : « فَيَا مَا تَرَى لِمَى بُدِّلَتْ » .

الشاهد : حذف التاء من « أودت » لضرورة القافية .

انظر : الكتاب ٤٦/٢ ، والإنصاف ٦٢٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، والخزانة ٤٥٧/١١ .

وعنى بالبطن القبيلة فأثت عددها<sup>(٢)</sup>.

ومثال تشديد المخفف نحو قوله :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَّا<sup>(٣)</sup>

.....

ومثال تخفيف المشدّد نحو :

(٤) .....

مِنْ أَيِّ يَوْمِيٍّ مِنْ المَوْتِ أفرُّ

ومثال قطع ألف الوصل :

(٥) .....

إذا جاوزَ الإثنيْنِ سرٌّ [فإنَّهُ]

(١) من الطويل ، وهو للنّوّاح الكلابي .

الشاهد : قوله : « عشر أبطن » فلم يقل «عشرة» للضرورة الشعرية.

= انظر : الكتاب ٥٦٥/٣ والإنصاف ٦٣٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٣ ، والتسهيل لابن مالك ٣٩٩/٢ ،  
والهمع ٢٥٤/٣ ، والخزانة ٣٦٩/٧ ، والدرر ٤٩٠/٢ .

(٢) أي أنّه أتى بالعدد مجرداً من التاء دلالةً على أنّ المعدود مؤنث ، وليس المراد أنّه أثت العدد بأنّ الحقّ بالعدد التاء حتى يصير مؤنثاً لفظاً .

(٣) من الرجز ، وصدّره :

ثمّ جئت حبة أصمّا .....

وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣ .

الشاهد : في قوله : « الأضحماً » يريد به الأضحم، حيث شدت الميم للضرورة.

انظر : الكتاب ٢٩/١ ، وضرائر الشعر ص ٥١ .

(٤) من الرجز ، وعجزه :

..... أيومَ لم يُقدِرَ أمّ يومَ قُدرِ

والبيت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ص ٢٧ أو الحارث بن المنذر الجرمي .

الشاهد في قوله : " أفرّ " حيث سكّن الراء للضرورة ، والأصل أنّها مشددة .

انظر : ضرائر الشعر ص ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣ ، واللسان ٣٥٤٦/٥ .

(٥) من الطويل ، وعجزه :

..... بنتٌ وتكثيرِ الوشاةِ قمينُ .

ويروى البيت الثاني :

..... بنشر وإفشاءِ الحديدِ قمينُ



ومثال وصل ألف القطع وإلقاء حركتها على ما قبلها نحو :

[نَعَمْ وفريق\*] لِيْمُنُ اللهُ ما نَدْرِي (١)

.....

ومثال ترخيم ما ليس بمنادى فقد ذكر (٢) .

والله أعلم بالصواب .

وإليه المرجع والمآب .

تَمَّتْ المقدمةُ المباركةُ بحمدِ اللهِ وعونه وحسنِ توفيقه ، وصلى اللهُ على سيدنا محمد وآله وصحبه

[١/٧٢]

الأكرمين./

= والبيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢ .

الشاهد : قوله « الإثنين » حيث قطع الهمزة للضرورة الشعرية.

= انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩ ، ١٣٧ ، وضرائر الشعر ص ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك

٤٦٦/٣ ، واللسان ٥١٢/١ ، والدرر ٥٧٢/٢ .

(١) من الطويل ، وصدره :

..... فقال فريقُ القومِ لا ، وفريقهم

وفي رواية :

..... فقال فريق القومِ لمَّا نشدُّهم

والبيت لنصيب بن رباح في ديوانه ص ٩٤ .

الشاهد : فيه قوله : « ليمن اللهُ » حيث حوّل همزة القطع إلى همزة وصل للضرورة . والمصنف هنا سار على

مذهب الكوفيين الذين يرون أن همزة أيمن همزة قطع ، فهو يرى أن الشاعر حوّلها إلى همزة وصل للضرورة ،

ثم حذفها اكتفاءً بلام القسم عنها ، وألقى حركتها على اللام .

= انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، وضرائر الشعر ص ٢٢٥ ، والهمع ٤٨١/٢ ، والدرر

١٠٩/٢ .

(٢) راجع ص ٤١ .

### الخاتمة

وختاماً : أحمد الله العليّ القدير على إعانته لي في إنجاز هذا العمل الذي استغرق إنجازَه أكثر من ثلاث سنوات .

وهذا البحث هو دراسة وتحقيق لكتاب (المقدمة السعدية في ضوابط العريضة) للمصنف : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٦٨٠-٧٤٣هـ) .

و الذي تبين لي من خلال دراسته وتحقيقه أنه مخطوط مختصر لأبواب النحو ، كما أن مؤلفه عاصر قرنين من الزمن من آخر القرن السابع إلى منتصف القرن الثامن وهو قريب من عصر ابن مالك . ومن النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث :

- ١ - للكتاب قيمته العلمية ، وله مكانة تاريخية ، فمؤلفه من المتقدمين عن عصرنا ، ومع ذلك فهو كتاب مختصر مفيد للمبتدئين ، فهو يعرض قواعد النحو بشكل مبسط ويسير .
  - ٢ - أن عبد الباقي خالف منهج ابن مالك في ترتيبه لأبواب النحو والصرف .
  - ٣ - يكثر لديه الاستشهاد من القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال العرب ، والأشعار ، رغم كون الكتاب مختصراً .
  - ٤ - لديه تفصيلات وتعليقات في بعض الأبواب نادراً ما توجد في الكتب المختصرة .
- وإنني إذ أقدمه بين يدي القارئ الكريم فإنني أحمد الله الذي وفقني وسدّدي لإتمامه رغم الصعوبات التي واجهتها . كما أسأل الله أن ينفع به ، ويجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم . إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
(٢) سورة البقرة		
١٢٢	١٣٥	﴿ وقالوا كونوا هوداً أو نصارى ﴾
٨١	١٧٥	﴿ فما أصبرهم على النار ﴾
٩٣	٢	﴿ وأن تصوموا خيراً لكم ﴾
١٨٨	١٨٦	﴿ فليستحيوا لي وليؤمنوا بي ﴾
١٧٥	١٩٥	﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾
١١٢	١٩٧	﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾
٩٤	٢٢١	﴿ ولعبد مؤمن ﴾
(٣) سورة آل عمران		
١٨٣	١٥٩	﴿ فيما رحمة من الله ﴾
(٤) سورة النساء		
١٧٤	٢	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾
١٥٥	٧٣	﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز ﴾
١٨٧	٨٣	﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ﴾
١٧٥	١٦٦	﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾
١٨٦	١٧٦	﴿ إن امرؤ هلك ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
(٥) سورة المائدة		
١٨٣	١٩	﴿ ماجاءنا من بشير ولا نذير ﴾
(٦) سورة الأنعام		
١٦١	٣٩	﴿ من يشأ الله يضلله ﴾
١١٩	٩٢	﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾
١٨٨	١٥٦	﴿ وإن كنا عن دراستهم لغافلين ﴾
(٧) سورة الأعراف		
١٨٤	١٥٥	﴿ واختار موسى قومه ﴾
(١١) سورة هود		
١٢٠	١٨	﴿ ألا لعنة الله على الظالمين ﴾
٥٥	٤٣	﴿ لا عاصم اليوم ﴾
٦٣	٦٤	﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾
٦٤	٧٢	﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾
١٢٦	١٠٨	﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾
(١٢) سورة يوسف		
٣٣	٤	﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾
٩٥	١٨	﴿ فصر جميل ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٦٢	٤٣	﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾
١٨٠، ١٠٦	٨٥	﴿ تالله تفتـؤ ﴾
(١٣) سورة الرعد		
٥٥	٢٦	﴿ الله يسط الرزق ﴾
(١٥) سورة الحجر		
١٧٦	٢	﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾
١٨٤	٧	﴿ لوما تأتينا بالملائكة ﴾
(١٦) سورة النحل		
١٨٨	١٢٤	﴿ وإن ربك ليحكم ﴾
(١٧) سورة الإسراء		
١٥٤	٧٦	﴿ وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً ﴾
١٨٦	١٠٠	﴿ لو أنتم تملكون خزائن ﴾
(٢٠) سورة طه		
١٧٤	٧١	﴿ ولأصلبنيكم في جذوع النخل ﴾
١٥٥	٨١	﴿ ولا تطغوا فيه فيحل ﴾
(٢١) سورة الأنبياء		
١٨٧	٢٢	﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٢٣	٢٦	﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾
(٢٢) سورة الحج		
١٧٤	٣٠	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾
(٢٣) سورة المؤمنون		
٩٤	٥٣	﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾
(٢٧) سورة النمل		
١٧٦	٧٢	﴿ردف لكم﴾
(٢٨) سورة القصص		
١٠٣	٧٦	﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه﴾
(٣٥) سورة فاطر		
١٨٣	٣	﴿وهل من خالق غير الله﴾
٦٤-٦٣	٣١	﴿هو الحق مصداقاً﴾
١٥٢	٤٥	﴿ولو يؤاخذ الله الناس﴾
(٣٧) سورة الصافات		
٩٤	١٣٠	﴿سلام على آل ياسين﴾
١٢٢	١٤٧	﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾
(٣٨) سورة ص		

الصفحة	رقمها	الآية
١٨٤	٦	﴿ وانطلق الملائم منهم أن امشوا ﴾
٧٥	٤٤	﴿ نعم العبد ﴾
(٤٠) سورة غافر		
١١٩	٢٨	﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾
(٤١) سورة فصلت		
٣٣	١١	﴿ أتينا طائعين ﴾
١٨٣	٣٤	﴿ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ﴾
(٤٢) سورة الشورى		
١٢٨	٥٣-٥٢	﴿ إنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾
(٤٦) سورة الأحقاف		
٦٤	١٢	﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً ﴾
٨٦	٢٤	﴿ هذا عارضٌ ممطرنا ﴾
(٥٠) سورة ق		
١٨٣	٣٠	﴿ هل من مزيد ﴾
(٥١) سورة الذاريات		
١١٩	١٧	﴿ كانوا قليلاً من الليل ﴾
(٥٢) سورة الطور		

الصفحة	رقمها	الآية
١٦٢	١٩	﴿كلوا واشربوا﴾
(٥٦) سورة الواقعة		
١٨٨	٧٠	﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾
١٢٠	٧٦	﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾
١٨٤	٨٦	﴿فلو لا إن كنتم غير مدينين﴾
(٥٧) سورة الحديد		
١٢١	١٨	﴿إنَّ المصدقين والمصدقات وأقرضوا﴾
١٨٣	٢٩	﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾
(٥٩) سورة الحشر		
١٨٨	١٣	﴿لأنتم أشد رهبة﴾
(٦٦) سورة التحريم		
٢٧	٤	﴿صغت قلوبكما﴾
(٦٧) سورة الملك		
١٢١	١٩	﴿صافاتٍ ويقبضن﴾
(٦٩) سورة الحاقة		
١١٦	١٣	﴿نفخة واحدة﴾
١٨٩	٢٨	﴿ما أغنى عني ماليه﴾



الصفحة	رقمها	الآية
(٧١) سورة نوح		
١٧٤	٤	﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾
٥٠	١٧	﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾
(٧٣) سورة المزمل		
١٠	١٧	﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾
(٧٦) سورة الإنسان		
١٩٢	١٥-١٦	﴿ قواريراً قواريراً ﴾
(٧٨) سورة النبأ		
١٢٨	٣١-٣٢	﴿ إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً ﴾
١١٩	٣٨	﴿ وقال صواباً ﴾
(٨١) سورة التكويد		
١٨٣	١٥	﴿ فلا أقسم ﴾
(٨٣) سورة المطففين		
٩٤	١	﴿ ويل للمطففين ﴾
(٨٦) سورة الطارق		
١٨٨	٤	﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
(٨٧) سورة الأعلى		
١٢٣	١٦-١٥-١٤	﴿قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا﴾
(٨٩) سورة الفجر		
١٢٦	٢١	﴿دكاً دكاً﴾
(٩١) سورة الشمس		
١٨٠	١	﴿والشمس وضحاها﴾
(٩٢) سورة الليل		
١٦٧	٥	﴿فأما من أعطى واتقى﴾
(٩٦) سورة العلق		
١٢٨	١٦-١٥	﴿لنسفعاً بالناصية ، ناصية كاذبة﴾
(١١٢) سورة الإخلاص		
٩٨	١	﴿قل هو الله أحد﴾

### فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
١٢٨	« إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ، ثلثها، إلى العشر»
٢٢	« ثوبي حجر»
٣٥	« ليس في الخضروات صدقة »
١٨٧	« ليس من امبر امصيام في امسفر »

## فهرس الأشعار والرجز

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٦١-١٠١	الخفيف	الأحطل	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء
١٤٢	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	إذا عاش الفتى مائتين عاماً [ فقد أودى المسرة والفتاء]*
١٩٤	الوافر	غير معروف	[ سيغيني الذي أغناك عني]* ولا فقر يدوم ولا غناء
١٤	الطويل	غير معروف	كلا السيف والساق [الذي ضربت به على دهش يابن ألقاه صاحبه]*
١٥	الطويل	غير معروف	إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة [سهيل أذاعت غزلها في القرائب]*
١٥٨	الطويل	قيس بن الخطيم، أو كعب بن مالك	إذا قصرت أسيافنا كان وصلها [خطانا إلى أعدائنا فنضارب]*

(\*) ما بين القوسين لم يرد في المخطوط وإنما هو من جهد المحقق.

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٦٣	البيسط	غير معروف	هذا سراقه للقرآن يدرسه [والمراء عند الرشا إن يلقها ذيب]*
١٦٤	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	[بأيّ كتاب أم بأية سنة]* تري حبههم عاراً عليّ وتحسب
١٧٠	البيسط	ذو الرّمة	[وأدرك المتبقي من ثميلته ومن ثمائلها]* واستنشئ الغرب
١٧٧	الرجز	العجاج	[نحى الذنابات شمالاً كتباً]* وأم أوعالٍ كها أو أقربا
١٩٥	المتقارب	الأعشى ميمون	[فإما تربيّني ولي كمة]* فإن الحوادث أودى بها
١٤٤	الرجز	نفيع بن طارق	[كُلف من عنائه وشقوته]* بنت ثمانى عشرة من حجته
١٠٢	البيسط	النابعة الديباني	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا [إلى حمامتنا أو نصفه فقد]*

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١١١	الوافر	عبدالله بن الزبير	[أرى الحاجات عند أبي حبيب]* نكدن ولا أمية في البــــلاد
١٥٩	الخفيف	أبو زبيد الطائي	ومن يكدي بشيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد
١٨٥	الكامل	النابعة الذبياني	[أزف الترحل غير أن ركبنا]* لما تزل برحالنا وكأن قد
١٩١	البيسط	عبدمناف بن ربع الهذلي	[إذا تأوَّب نوح قامتا معه ضرباً أليماً بسبت يلعبج]* الجلدا
٥٦	الرجز	غير معروف	يا سارق الليلة أهل الدار
٦١	الرجز	العجاج	يركب كل عاقل جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من هول القبور
٦٣	البيسط	سالم بن دارة	أنا ابن دارة معروفاً بها نسي [وهل بدارة يالللناس من عار]*
٧٢	الكامل	الفرزدق	كم عمة لك يا جرير [وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري]*

الصفحة	البحر	القائل	البيت
٨٦	الطويل	مضرس بن ربيعي	[فما طعم راح بالزجاج مدامة ترقرق في الأيدي] كميت عصيرها
٩٥	المتقارب	امرؤ القيس	[فأقبلت زحفاً على الركبتين] فثوب نسيئُ وثوب أجرُ
٩٦	الطويل	الفرزدق	لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسرُ
٩٦	الطويل	ابن ميادة	ألا ليت شعري هل إلى أم مالك سبيل وأما الصبر عنها فلا صبرا
١٠١	الطويل	الفرزدق	فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي [ولكن زنجي عظيم المشافر]
١١١	الرجز	بعض بني دبير	لا هيثم الليلة للمطي [ولا فتى مثل ابن خبير]
١١٩	الطويل	غير معروف	وبالطويل العمر عمراً حيدراً
١٢٥	المتقارب	أبو داود الإيادي	أكل امرئ تحسيناً أمراً ونار نوقد بالليل ناراً
١٩٢	البيسيط	رجل من باهلة	أو معبر الظهر يني عن وليته ما حجّ ربه في الدنيا ولا اعتمرا

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٩٣	الطويل	ذو الرّمة	عشية فرّ الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر
١٩٣	الطويل	غير معروف	لها مقلتا أدماء ظلّ خميلة من الوحش ما تنفك ترعى عرارها
١٩٤	الرجز	غير معروف	لا بد من صنعا وإن طال السفر [ولو تحنّى كل عود ودبر]
١٩٥	الطويل	النّواح الكلابي	وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر
١٩٦	الرجز	علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> ، الحارث بن المنذر	من أي يوميّ من الموت أفر [أيوم لم يقدر أم يوم قدر]
١٩٧	الطويل	نصيب بن رباح	[فقال فريق القوم لا ، وفريقهم نعم وفريق] ليمن الله ما ندري
١٠٤	الطويل	عمرو بن أحمد الباهلي	[بتيها فقرا والمطي كأنها] قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها



الصفحة	البحر	القائل	البيت
١١٧	الرجز	العجاج	[حتى إذا جن الظلام واختلط] جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط
١٠٧	الوافر	القطامي	[قفي قبل التفرق يا ضباعا] ولا يك موقفٌ منك الوداعا
١١٣	الطويل	الضحاك بن هنام ، أو أبو زيد الطائي	[وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا] حياتك لا نفع وموتك فاجع
١١٣	الطويل	غير معروف	[بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت] ركائبها أن لا إلينا رجوعُها
١٢١	الطويل	النابعة الذبياني	[عفا ذو حسي من فرتني فالقوارع] فجنباً أريك فالتلاع الدوافع
١٣٠	الوافر	المرار الأسدي	أنا ابن التارك البكري بشر [عليه الطير ترقبه وقوعا]
١٣٨	الطويل	النابعة الذبياني	على حين عاتبت المشيب [على الصبا] فقلت : ألما تصح والشيب وازع]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٤٠	الرجز	غير معروف	أما تري حيث سهيل طالعاً [نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً]
١٤٤	الكامل	الأعشى	[ولقد شربت ثمانيا وثمانيا] وثمان عشرة واثنين وأربعاً
١٥٩	الرجز	جرير بن عبدالله البحلي، أو عمرو بن خثارم	[يا أقرع بن حابس يا أقرع] إنك إن يصرع أخوك تصرعُ
١٩٣	الوافر	نقيع بن جرموز	أطوِّف ما أطوِّف ثم آوي إلى أما ويرويني النقيع
٩٧	الطويل	ذو الرمة	وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو، وتارات يجمّ فيغرق

الصفحة	البحر	القائل	البيت
٢٩	الرجز	واثلة بن الأسقع ، أو جحدر بن مالك	ليث وليث في محل ضنك [كلاهما ذو أثر ومحك]
٦٢	الوافر	ليبد بن ربيعة	فأرسلها العراك [ ولم يذدها و لم يشفق على نعص الدخال]
١٥	الرملة	عبدالله بن الزبعرى	[إن للخير وللشر مدى] وكلا ذلك وجه وقيل
٦٥	مجزوء الوافر	كثير عزة ، أو لذي الرمة	لمية موحشاً طلالاً [يلوح كأنه خلل]
٩٨	السريع	الأسود بن يعفر	وخالدٌ تحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل
١٠١	المنسرح	الأعشى	إن محلاً وإن مرتحلاً [وإن في السفر ما مضى مهلاً]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٠٥	الطويل	امرؤ القيس	وصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا [ورضت فذلت صعبة أي إذلال]
١٣٨	البيوط	قيس بن الأسلت	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت [حمامة في غصون ذات أوقال]
١٦٥	الكامل	غير معروف	يا عمرو إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك إخال ذاك قليل
١٤٢	الرجز	جندل بن المثني ، أو سلمى الهذلية ، أو خطام المشاجعي ، أو شيماء الهذلية	[كأن خصييه من التدلل] ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
١٥٦	الطويل	امرؤ القيس أو عامر بن جؤين	[فلم أر مثلها خباسة واحد] وتنهنت نفسي بعدما كدت أفعله
١٥٧	الوافر	أبوطالب أو الأعشى أو حسّان بن ثابت	محمد تفد نفسك كل نفس [ إذا ما خفت من شيء تبالا]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٧٥	الخفيف	الأعشى	رب رقد هرقته ذلك اليوم]م وأسرى من معشر أقيال]
١٧٦	الطويل	مزاحم العقيلي	غدت من عليه بعدما تم طمؤها [تصلّ وعن قيص بزيزاء مجهل]
١٧٩	الطويل	امرؤ القيس	حلفت بالله حلقة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال
١٩٢	السريع	امرؤ القيس	فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغـلـل
١٩٥	المتقارب	عامر بن جؤين	[فلا مزنة ودقت ودقها] ولا أرض أبقل إبقالها
١١٤	الخفيف	الأعشى	لات هنا ذكرى [جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال]
١٩٥	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	فألفيته غير مستعـب [ولا ذاكر الله إلا قليلا]
٦٧	الكامل	ليبد بن ربيعة	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها
٢٣	الرجز	غير معروف	[وما عليك أن تقولي كلما] هللت أو سبحت: يا اللهم

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٤٠	الطويل	الفرزدق	[ونطعنهم تحت الحبي بعد ضربهم] بييض المواضي حيث لي العمائم
١٥٠	الوافر	شمر بن الحارث، أو تأبط شراً	أتوا ناري فقلت : منون أنتم [فقالوا : الجن قلتُ : عموا ظلاماً]
١٦٠	الوافر	الأحوص	فطلقها فلست لها بكفاء وإلا يعل مفرقك الحسام
١٦٣	الوافر	جرير بن عطية بن الخطفي	تمرون الديار ولم تعوجوا [كلامكم عليّ إذن حرام]
١٦٥	الكامل	عنتر بن شداد	ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة الحب المكرم
١٧٧	الرجز	العجاج	[بيض ثلاث كنعاج جمّ] يضحكن عن كالبرد المنهمّ
١٨٥	البيسط	ذو الرمة	أعن ترسمت من حرقاء منزلة [ ماء الصبابة من عينيك مسجوم ]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٩٢	الطويل	علباء بن أرقم ، أو زيد بن أرقم ، أو راشد بن شهاب اليشكري	[ويوم توافينا بوجه مقسّم] كأنّ ظبية تعطوا إلى وارق السلم
١٩٦	الرجز	رؤبة	[ثمّت جئت حبة أصمّا] ضخم يجب الخلق الأضحماً
٤٩	السريع	عمرو بن معدي كرب	[وقد علمت ليلى وجاراتها] وما قطر الفارس إلا أنا
٢٥	الوافر	جرير	أقلى اللوم عاذل والعتابن [وقولي إن أصبت لقد أصابن]
٢٦	الرجز	رؤية بن العجاج	وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [مشتبه الأعلام لماع الخفقن]
٢٨	البيسط	عمرو بن العداء الكلي	[لأصبح القوم أو بادروا فلم يجدوا] عند التفرق في الهيجاء جماليــــــــــــن
٢٩	الوافر	المتقّب العبدى	[فلو أنا على جحر دُبحنا] جرى الدميان [بالخبر اليقين]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
٣٠	الرجز	امرأة من فقعس	[يا رب خال لك من عرينه فسوته] لا تنقضي شهرينه
٣١	الرجز	رؤبة بن العجاج ، أو رجل من ضبة	أعرف منها الأنف والعينانا [ومنخرين أشبها ظيياناً]
١١٤	المنسرح	غير معروف	إن هو مستوليا على أحد [إلا على أضعف المجانين]
١٢٠	الطويل	غير معروف	أمرت من الكتان خيطا وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها
١٦٠	الرجز	رؤبة	قالت بنات العم يا سلمى وإن كان عيبا معدما قالت وإن



الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٥٩	البيسط	كعب بن مالك الأنصاري، أو عبدالرحمن بن حسان، أو حسان بن ثابت	من يفعل الحسنات الله يشكرها [والشر بالشر عند الله مثلان]
١٦٣	الوافر	غير معروف	ولما أن تواقفنا قليلاً أنحنا للكلاكل فارتمينا
١٨٢	مجزوء الكامل	عبيد بن قيس الرقيات	[ويقلن شيب قد علا ك] ، وقد كبرت فقلت : إنه
١٨٦	الطويل	عمرو بن أبي ربيعة	لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان
١٩٤	البيسط	قعنب بن أم صاحب	[مهلاً أعاذل قد حربت من خلقي] أبي أجود لأقوام ، وإن ضننوا
١٩٦	الطويل	قيس بن الخطيم	إذا جاوز الإثنين سر [فإنه بنتٌ وتكثير الوشاة قمين]

الصفحة	البحر	القائل	البيت
٣١	الرجز	رؤبة بن العجاج	إن أبأها وأبا أبأها [ قد بلغا في المجد غايتها ]
١٦٢	الوافر	الخطيئة	منعمة تصون إليك منها [ كصونك من رداء شرعي ]
١٩٢	البيسط	غير معروف	وأشرب الماء ما بي نحوه عطشُ إلا لأن عيونه سيل واديها
٩١	الطويل	سحيم بن وثيل الرياحي	مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا
٩١	الطويل	سحيم بن وثيل الرياحي	أقل به ركب أتوه تمية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

## فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل أو القول
١٧٥	اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه
٩٠	أحنك البعيرين
٥١	اشتمل الصماء
٩٠	أشغل من ذات النحين
٢٢	أطرق كرا
٢٢	أفتد مخنوق
٦٣	أكثر شربي السويق ملتوتاً
٩٣	أن تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه
٥١	خير مقدم
٦٥	دعوت الله سميعاً
٥١	رجع القهقري
٦٢	رجع عوده على بدئه
٩٦	شر أهر ذا ناب؟
١٤١	صحرة بحرة
١٣٩	ضربه فما قال حسّ ولا بسّ
٦٢	طلبته جهدك وطاقتك
١٠٨	عسى الغوير أبوساً

الصفحة	المثل أو القول
٧٩	عليه رجلاً ليسني
٥١	غضب الخيل على اللحم
١٢٧	قضَّهم وقضيضهم
١١٢	قضية ولا أبا حسن لها
٥١	قعد القرفصاء
١٤١	لقيته كفة كفة
١٠٤	ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها
١٦	ماكل سوداء تمره ، وبيضاء شحمة
١٦٤	من يسمع يخل
٥١	مواعيد عرقوب
١٤١	هو جاري بيت بيت
١٤١	وقعوا في حَيْص يَيْص

## فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم
١٤٠	ابن الأعرابي
١١٩	ابن عصفور
١٨٢	أبو الحسن
١٧٤/٦٥	الأخفش
١٧٨	الأعشى
٢٦	الجوهري
٢٩	الحجاج
٤٤	الخليل
١٨٧/٦٠	الزجاج
١٨٣/٩٧/٧٨/٧٧/٤٤/٣٩ ١٨٧/١٨٦	سيبويه
١٧٧/٦٠	العجاج
٢	علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>
١٧١/٤١	الفرّاء
١٤٣/١٣٩	الكسائي
١١٣	الميرد
١	المولوي الفاضلي السعدي
١٥٠/٤٠	يونس

## فهرس المواضع والبلدان

الصفحة	الموضع أو العنوان
١٠	أبائين
١٠	أذرعاء
٩	اصميت
١٣٦-٤٢-٢٨	بعلبك
٣٠	بني فزاراة
٩	تعلب
١٣٥-٤٢-٤٠	حضر موت
١٣٧-١٣٦	حمص
٩	شمّر
١٠	عمائين
٩	عطفان
٣٣	فلسطين

## فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات :

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي . تحقيق وشرح ودراسة : الدكتور رجب عثمان محمد . مراجعة : الدكتور رمضان عبدالنواب . مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣- أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري . تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبُود . دار الأرقم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : لعبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني . تحقيق : الدكتور عبدالمجيد دياب . شركة الطباعة السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٥- إعراب القرآن المنسوب للزجاج : تحقيق ودراسة : إبراهيم الأنباري . دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- ٦- الاقتراح في علم أصول النحو : للسيوطي . تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٧- إنباه الرواة على إنباه النحاة : للقفطي : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- ٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري . ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف : تأليف : محمد محي الدين عبدالحميد . المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- ٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري ، مؤسسة الرسالة .
- ١٠- البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي . مطبعة السعادة ، ط ١ .
- ١١- البداية والنهاية : لابن كثير ، تحقيق : أحمد عبدالوهاب فتيح . دار الحديث ، القاهرة .
- ١٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني: دار المعرفة، بيروت ، لبنان .
- ١٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان الأندلسي ، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هندراوي . دار كنوز إشبيليا. الرياض . ط ١ ، ١٤٢٦هـ \_ ٢٠٠٥م .
- ١٤- التعريفات : للشريف أبي الحسن بن علي الجرجاني ، ترجمة وتحقيق : عبدالرحمن عميرة . عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ١٥- الجامع الصغير : لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، ط ٤ .
- ١٦- جمهرة الأمثال : للعسكري . ضبطه الدكتور: أحمد عبدالسلام . بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٧- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبدالقادر البغدادي . قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور محمد نبيل طريفي . إشراف : الدكتور إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ١٨- الخصائص : لابن جنّي : تحقيق : محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ .
- ١٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني . دار الجيل .
- ٢٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع : للشنقيطي . إعداد : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .



- ٢١- ديوان ابن مياده : شعر ابن مياده .
- ٢٢- ديوان أبي الأسود الدؤلي : ظالم بن عمر بن سفيان : تحقيق : محمد حسن آل ياسين، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٢٣- ديوان أبي داؤد الإيادي : ضمن دراسات الأدب العربي للدكتور إحسان عباس وآخرين ، بيروت، ١٩٥٩م.
- ٢٤- ديوان أبي زبيد الطائي ، ضمن كتاب (شعراء إسلاميون) للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢٥- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي : دراسة وجمع وتحقيق : حسن محمد باجودة ، دار التراث ، القاهرة.
- ٢٦- ديوان الأحوص : (شعر الأحوص الأنصاري) : جمع وتحقيق : عادل جمال. الهيئة المصرية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
- ٢٧- ديوان الأعشى : شرح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧، ١٩٨٣م.
- ٢٨- ديوان الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٩- ديوان الزبيري : تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢.
- ٣٠- ديوان العجاج : تحقيق : عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١.
- ٣١- ديوان الفرزدق : ترجمة وتحقيق : صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ٣٢- ديوان القطامي : تحقيق : إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ٣٣- ديوان الكميت بن زيد: شعر الكميت بن زيد الأسدي .

٣٤- ديوان المثقّب العبدى : تحقيق : حسن كامل الصيرفي . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

١٩٩٧م .

٣٥- ديوان المرار بن سعد الفقعسي : ضمن «شعراء أمويون» .

٣٦- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف .مصر، ١٩٧٧م .

٣٧- ديوان امرئ القيس : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ، ط٥ ، مصر .

٣٨- ديوان جرير بن عطية : شرحه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم

بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ \_ ١٩٩٧م .

٣٩- ديوان جميل : تحقيق : عمرو فاروق الطّباع . دار الأرقم . ١٩٩٩م .

٤٠- ديوان ذي الرمة : شرح : أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق : عبدالقدوس أبي صالح ، مؤسسة

الإيمان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٤١- ديوان رؤبة بن العجاج : عناية وتصحيح :وليم الورد . دار النشر .

٤٢- ديوان عبدالله بن الزبير الأسدي : شعر عبدالله بن الزبير الأسدي .

٤٣- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات : تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر

بيروت ، ١٩٨٦م .

٤٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر ، بيروت .

٤٥- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٧م .

٤٦- ديوان كثير عزة : تأليف : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .

٤٧- ديوان كعب بن مالك الأنصاري : دراسة وتحقيق : سامي مكّي العاني . مكتبة النهضة .

بغداد، ط١ ، ١٩٦٦م .

- ٤٨- ديوان لبيد بن ربيعة العامري : دار بيروت للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٩ م.
- ٤٩- ديوان مضرس الربيعي : ضمن «شعراء أمويون».
- ٥٠- ديوان نصيب بن رباح : شعر نصيب بن رباح.
- ٥١- سنن الترمذي : الجامع الصحيح : لأبي عيسى محمد . ترجمة وتحقيق : خالد عبدالغني محفوظ .  
دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م.
- ٥٢- سنن الدارقطني : للإمام علي بن عمر الدارقطني . ترجمة ، تحقيق : مجدي بن منصور سيّد الشوري . دار الكتب العلمية ، ١٩٩٦ م.
- ٥٣- شذا العرف في فن الصرف : أحمد الحملاوي . شرحه و صححه وأعد فهارسه الدكتور/ حسني عبدالجليل يوسف ، مكتبة الآداب.
- ٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي . دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لابن عقيل العقيلي . ومعه كتاب منحة الجليل . لمحمد محي الدين عبدالحميد . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥٦- شرح التسهيل : لابن مالك . تحقيق : الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٥٧- شرح الرضي على الكافية : تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر.
- ٥٨- شرح الكافية الشافية : لابن مالك . حققه وقدم له الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، جامعة أم القرى.
- ٥٩- شرح المفصل : لابن يعيش النحوي . عالم الكتب . بيروت.

٦٠- شرح ديوان عنتر بن شداد : قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : مجيد طراد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٢م.

٦١- شرح كتاب الحدود في النحو : للفاكهي . تحقيق : الدكتور المتولي رمضان أحمد الديري . مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٢- الشعر والشعراء : لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار المعارف بالقاهرة.

٦٣- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب والدكتور محمد نبيل الطريفي . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٤- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري . ضبطه ، ورقمه ، وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه وجمله ، وخرّج أحاديثه في صحيح مسلم ، ووضع فهارسه الدكتور مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٦٥- ضرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس، ط ١ ، ١٩٨٠م.

٦٦- ضرورة الشعر للسيراقي . تحقيق : الدكتور رمضان عبدالنواب . بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٧- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين : لتقي الدين محمد الفاسي المكي . تحقيق : محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ.

٦٨- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية : لعلي بن الحسن الخزرجي . عني بتصحيحه وتنقيحه : الشيخ محمد بسيوني عسل . مطبعة الهلال بالفحالة بمصر . ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.

٦٩- فوات الوفيات : لمحمد شاكر الكتيبي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود . دار الكتب العلمية. بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ \_ ٢٠٠٠م.

٧٠- الكتاب : لسيبويه . تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ،

١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٧١- لسان العرب : لابن منظور . تحقيق : نخبة من العاملين بدار المعارف هم الأساتذة: عبدالله علي

الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي . دار المعارف، القاهرة.

٧٢- مجمع الأمثال : لأبي الفضل الميداني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية ،

بيروت، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٣- المختصب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لابن جنِّي : تحقيق : الدكتور عبدالحليم

النجار وآخرين . نشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٧٤- المزهري في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي ، شرحه وضبطه وصححه وعَنَوَنَ موضوعاته وعلق

حواشيه : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . دار

التراث، القاهرة ، ط٣ .

٧٥- المستقصى في أمثال العرب : للزمخشري . دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م.

٧٦- مسند الإمام أحمد : رقم أحاديثه محمد عبدالسلام عبدالشافي ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٧- معاني القرآن : للفراء . تحقيق : محمد علي النجار وآخرين . دار السرور . ١٩٥٥م.

٧٨- معجم الأدباء : ياقوت الحموي . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٧٩- معجم المؤلفين : تراجم مصنفي الكتب العربية : تأليف عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى .

بيروت ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت.

- ٨٠- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية : إعداد الدكتور إيميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٨١- معجم شواهد النحو الشعرية . للدكتور حنا جميل حداد . دار العلوم ، الرياض، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٢- معجم شواهد العربية : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ٣ ، ٢٠٠٢م.
- ٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الطلائع ، القاهرة.
- ٨٤- المقتضب : للمبرّد . تحقيق : حسن حمد . دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٥- المقرّب : لابن عصفور : تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط ١ ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٨٦- الممتع الكبير في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون. بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م.
- ٨٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات الأنباري . تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار. الأردن ، الزرقاء ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ.
- ٨٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : لمحمد الطنطاوي ، ترجمة وتحقيق : سعيد محمد اللحام ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٥م.
- ٨٩- نهاية الأرب في فنون الأدب : لشهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري . مطبعة دار الكتب المصرية ، ط ١ ، ١٩٢٨م.

٩٠- النهاية في غريب الأثر : لابن الأثير . تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي :

المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي . تحقيق : الدكتور عبدالحميد هندراوي . المكتبة

التوفيقية . القاهرة.

٩٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان . تحقيق : الدكتور إحسان عباس . دار صادر ،

بيروت.

### ثانياً: الرسائل العلمية :

١ - الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن للهجرة: رسالة دكتوراه .

إعداد : محمد بن علي بن أحمد الحازمي . إشراف الأستاذ الدكتور/ السيد عبدالمقصود درويش . كلية

اللغة العربية بالرياض ، ١٤١٦هـ.

## فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
أ	شكر وتقدير
١	مقدمة
٤	القسم الأول : الدراسة
٤	الفصل الأول : التعريف بحياة المؤلف
١٨	الفصل الثاني : التعريف بمنهج المؤلف
٣٣	الفصل الثالث : دراسة في الكتاب
٤٧	القسم الثاني : التحقيق
٤٧	أولاً : منهج التحقيق
٤٨	وصف مخطوطة الكتاب
١	ثانياً: النص المحقق
٢	حد النحو
٢	حد الكلمة
٢	حد الكلام
٢	حد الكلم
٣	حد الاسم
٣	حد الفعل
٤	حد الحرف



الصفحة	الموضوع
٤	الإعراب
٦	علامات الإعراب
٨	باب الاسم
٩	ذكر علامات الاسم
١١	ذكر حروف الجر
١٢	ذكر ما يأتي بعد الاسم مخفوضاً
١٣	ذكر الإضافة
١٩	ذكر حروف النداء والمنادى
٢٤	ذكر الاستغاثة
٢٥	ذكر العلامات المختصة بآخره [ أي : الاسم ]
٢٧	ذكر التثنية
٣٢	ذكر جمع السلامة
٣٤	ذكر جمع السلامة المؤنث
٣٦	ذكر النسب
٤١	ذكر الترخيم
٤٣	ذكر المندوب
٤٤	ذكر العلامات المختصة بجملته
٤٤	جمع التكسير

الصفحة	الموضوع
٤٦	ذكر التصغير
٥٠	ذكر المفعول
٥٤	ذكر المفعول به
٥٦	ذكر المفعول فيه
٥٩	ذكر المفعول معه
٦٠	ذكر المفعول له
٦٢	ذكر الحال
٦٩	ذكر التمييز
٧١	ذكر «كم»
٧٤	ذكر نعم وبئس
٧٦	ذكر حبّذا
٧٧	ذكر الاستثناء
٧٩	ذكر الإغراء
٨١	ذكر فعل التعجب
٨٤	ذكر أسماء الأفعال
٨٥	ذكر اسم الفاعل
٨٧	اسم المفعول
٨٨	ذكر الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفحة	الموضوع
٩٠	ذكر اسم التفضيل
٩٣	ذكر الابتداء والمبتدأ والخبر
٩٦	ذكر الخبر
١٠٠	ذكر الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
١٠٤	ذكر كان وأحوالها
١٠٨	ذكر أفعال المقاربة
١١٠	ذكر «ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس»
١١١	حكم «لا» و«لات»
١١٦	ذكر التوابع
١١٦	النعته
١٢١	ذكر العطف
١٢٦	ذكر التأكيد
١٢٨	ذكر البدل
١٣٠	ذكر عطف البيان
١٣١	ذكر النكرة والمعرفة
١٣٢	بيان منفصل المضمرات ومتصلها
١٣٣	ذكر المضمرة الذي يفسره ما بعده
١٣٤	ذكر ما لا ينصرف

الصفحة	الموضوع
١٣٨	ذكر البناء
١٤٢	ذكر العدد
١٤٧	ذكر التأريخ
١٤٨	ذكر الحكاية
١٥١	باب الفعل
١٥١	ذكر الماضي
١٥٢	ذكر الفعل المضارع
١٥٤	ذكر التواصب
١٥٧	ذكر الجوازم
١٦٢	ذكر الأفعال
١٦٨	ذكر تنازع العاملين
١٧٠	ذكر ما لم يسم فاعله
١٧٣	ذكر أبنية الأفعال
١٧٤	باب الحرف
١٧٩	حروف القسم
١٨١	ذكر الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى
١٨١	ذكر حروف التنبيه
١٨١	حروف النفي

الصفحة	الموضوع
١٨١	حروف التصديق والإيجاب
١٨٢	ذكر حروب الخطاب
١٨٢	الحروف الزائدة
١٨٤	حرفا التفسير
١٨٤	الحرفان المصدريان
١٨٤	حروف التحضيض
١٨٥	حرف التقريب
١٨٥	حروف الاستقبال
١٨٦	حرفا الاستفهام
١٨٦	حرفا الشرط
١٨٧	حرف الردع
١٨٧	اللامات
١٨٨	حرف تاء التأنيث الساكنة
١٨٩	هاء السكت
١٨٩	ألف القطع وألف الوصل
١٩٠	فصل الخط
١٩١	الضرائر الشعرية
١٩٨	الخاتمة

الصفحة	الموضوع
	الفهارس العامة
١٩٩	١- فهرس الآيات القرآنية
٢٠٧	٢- فهرس الأحاديث الشريفة
٢٠٨	٣- فهرس الأشعار والرجز
٢٢٢	٤- فهرس الأمثال وأقوال العرب
٢٢٤	٥- فهرس الأعلام
٢٢٥	٦- فهرس المواضع والبلدان
٢٢٦	٧- فهرس المصادر والمراجع
٢٣٥	٨- فهرس المواضيع